جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة الأعمال العمومية

من إعداد الطالبتان:

فوزية زناييني

فوزية هجرسي

تحت إشراف:

الأستاذة إيمان حيولة

أعضاء لجنة المناقشة

1. حميدي كلثوم	أستاذة محاضرة	جامعة المدية	رئيسة
2. حيولة إيمان	أستاذة محاضرة	جامعة المدية	مشرفة ومقررة
3. موساوي وردة	أستاذة محاضرة	جامعة المدية	عضوة ممتحنة

السنة الجامعية 2017/2016

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود 88

نحمد الله جلّ شأنه وتقدست أسماؤه على إتمام هذا العمل

ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة **إيمان حيولة**

التي تفضلت مشكورة بقبول الإشراف على هذا العمل وكل ما قدمته لنا

من توجيهات ونصائح.

كما نوجه شكرنا وامتنانا للسادة الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول

مناقشة هذا العمل الأكاديمي.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر والتقدير لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر الأستاذة حياة طهراوي على مساعدتنا

وألف شكر وتقدير لكل من ساهم في هذا البحث، ولو كانت

بكلمة طيبة رفعت من معنوياتنا .

فوزية فوزية

إهداء



إلى من رييانني صغيرة، والداي رحمهما الله.

إلى أخويا وأخواتي وأزوجهم وأولادهم كل باسمه.

إلى من قامت معي بإنجاز هذا العمل فوزية.

إلى جميع زملائي في الدراسة.

إلى كل طالب علم.

فوزية زنايني

إن بر الوالدين لا يقتصر على حياتهما فقط بل حتى بعد وفاتهما

والدعاء لهما . اللهم اغفر لأبي وارحمه وعافيه واعفوا عنه

اللهم أكرم نزله ووسع مدخله، وأنر قبره واجعل قبره



روضة من رياض الجنة، واجعله من سبعين ألف الذين يدخلون الجنة

بلا عقاب ولا حساب، اللهم ارحمه كما رباني صغيرة .

وصلّ اللهم وسلّم وبارك على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم

إلى يوم الدين آميـن رب العالمين .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ملكت حواسي وإحساسي واحتوت عقلي وأفكاري،

وهامت بها نفسي وأنفاسي، إلى الحب الصادق، والمربية الفاضلة،

والشمس الوضاءة التي أنارت لي دروب النجاح في الحياة إليك أينها الوالدة الحبيبة

إلى زوجي الكريم وأولادي، وإلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم وذرياتهم.

إلى من قامت معي بإنجاز هذا العمل المتواضع فوزية .

إلى جميع زملائي في الدراسة.

إلى كل طالب علم.

فوزية هجرسي

تمهيد:

يعد التعليم قوة اجتماعية باعتباره أهم الوسائل التي يمكن لأي مجتمع من إحداث التغير السريع والمنشود، والتعليم العالي له قوته وأهميته الخاصة باعتباره مرحلة التعليم المتخصص كما أنه المسئول الأساسي عن إعداد الأفراد وتهيئتهم للحياة وسوق العمل، حيث يسند للجامعة باعتبارها أحد هياكله تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من نشاطات بحثية إذ لا يكون هناك تعليم عالي بالمعنى الحقيقي إذا أهمل البحث العلمي ولم نعطه الاهتمام الذي يستحقه، فالتعليم العالي له عدة وظائف تتمثل أساسا في التعليم (التدريس) والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن أجل أداء هذه الوظائف بما يحقق تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية كان لابد من تطبيق الحوكمة الرشيدة في مؤسسات التعليم العالي.

كما تعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق التميّز في الأداء والجودة، التي غدت بدورها (الجودة) صيحة العصر، ومطلبا عالميا لا غنى عنه في كل المجتمعات، وتحديا يستنفر الجهود الجماعية لمختلف الأطراف الفاعلة في مؤسسات التّعليم العالي، فهي تعدّ أحد أهم المداخل التي ينبغي أن تركز عليها مؤسسات التّعليم العالي، لتحقيق رضى الطلبة على جودة الخدمة التّعليمية المقدّمة، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأوّل: ماهية التعليم العالي.

المبحث الثّاني: أبعاد التعليم العالي.

المبحث الثّالث: جودة الخدمة التعليمية في التعليم العالي.

المبحث الأوّل: ماهية التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي مصدر من مصادر إنتاج رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع، إذ أنه يساهم في توسيع قدرات الأفراد من حيث المعارف والمهارات، فالثورة التقنية الحديثة تعتمد على المعرفة المتقدمة والاستعمال الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة متسارعة التي تعتمد على العقل البشري، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالتعليم العالي الذي يعمل على إنتاج مثل هاته المعارف والمهارات.

المطلب الأوّل: مفهوم التعليم العالي

يأتي التعليم العالي في قمة الهرم التعليمي، فهو آخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد وأرقاها، والتي تكسبه مؤهلات ومهارات عالية، تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة، كما تمنحه أيضا مكانة اجتماعية مرموقة.

1-تعريف التعليم العالي:

لقد تعددت تعاريف التعليم العالي واختلفت وجهات نظر الباحثين باختلاف التخصصات حيث:

- يعرف التعليم العالي على أنه: "تطور نوعي إضافة إلى تطور كمي، وذلك شأنه شأن بقية أنواع التعليم وهذا من خلال التغيير في المناهج والكتب وأساليب التدريب والامتحانات والوسائل التعليمية الحديثة وإعداد الموارد وتأهيلها والاستفادة من التجارب العالمية في مجالات التعليم العالي" [1].
- كذلك يعرف التعليم العالي: "بأنه مصطلح يشير لمصدر التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لأنه تجسيد النمو الاقتصادي، كما يُمكّن من تحسين نظم الحماية الاجتماعية، كما قد أثبت الدراسات أن التعليم العالي يسهم في تنمية المهارات المعرفية التي تستخدم في تطوير الاقتصاد العالمي" [2].

(1) هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 34.

(2) مليكة عرعور، **الجودة في التعليم العالي الجزائري: دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقة**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، العدد 6، جوان 2013، ص 188.

- كما يُعرَّف من خلال وثيقة المؤتمر العام لليونسكو [*] في دورته السابعة والعشرون على أنه: "برامج الدراسة أو التدريب على البحوث في المستوى بعد الثانوي، التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة" [1].

ومما سبق يمكن أن يعتبر التعليم العالي مرحلة من مراحل التعليم المتقدمة، حيث يمثل آخر مراحل التعليم وأرقاها درجة، ويتمثل التعليم العالي في كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات سواء كانت جامعات، معاهد أو مدارس عليا وذلك في مستويات تعقب المرحلة الثانوية والحصول في أغلب الأحوال على شهادة البكالوريا.

كما يرتبط التعليم العالي ارتباطا وثيقا بفكرة التخصص وهذا عكس المراحل التي تأتي قبل هاته المرحلة، حيث يمكن اعتباره مرحلة التعليم الأكاديمي المتخصص، الذي يهدف إلى تلبية الحاجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع [2].

2-خصائص التعليم العالي:

تتميز مؤسسات التعليم العالي عن باقي المؤسسات التعليمية بمجموعة من الخصائص نذكر منها[3]:

- يتسم محور نشاط مؤسسة التعليم العالي بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى مضمونها التعليم والبحث العلمي والذي يتطلب إدارة إبداعية.

(*) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) تم اعتماد ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة من قبل 20 دولة خلال مؤتمر لندن في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1945، ودخل الميثاق حيّز التنفيذ في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1946، وتضم المنظمة حالياً 193 عضواً و7 أعضاء منتسبين.

(1) سعيد بن حمد الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

(2) رفيق زراولة، **دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، كلية الاقتصاد والتسيير بجامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 12-2005/11/13.

(3) بسمان فيصل محجوب، **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 19.

- تعد مؤسسة التعليم العالي الأكثر تماسا مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصها واهتماماتها.
- تحتل مؤسسة التعليم العالي الموقع الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل موطنها الذي تمده بالأطر البشرية والكفاءات والمهارات من خلال مخرجاتها.
- يعد الاستثمار في مؤسسة التعليم العالي استثمار طويل الأجل كما يصعب قياسه وفق آليات حساب إرادات الاستثمارات الأخرى.
- تضم مؤسسة التعليم العالي إلى جانب العاملين فيها، المستفيدين من خدماتها المباشرة وهم الطلبة الذين يعدون ثروة بشرية ثمينة عليها بذل عناية شديدة في إعدادهم علميا وتربويا.
- ترتبط مؤسسة التعليم العالي بنظيراتها من القطاع بصلات ذات طبيعة خاصة تميل إلي التعاون ولا تخلو أحيانا من المنافسة.

3-أنماط مؤسسات التعليم العالي: هناك ثلاث أنماط رئيسية للتعليم العالي وهي:

3-1- الجامعات:

هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها تعليما نظريا معرفيا وثقافيا يلازمه تدريب مهني فني بهدف إخراجهم إلى الحياة العملية كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتهم في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة في مجتمعهم بما تملكه من قدرات أكاديمية، إيديولوجية وبشرية [1].

3-2- المعاهد والمدارس العليا:

وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي، التكوين ومدة التعليم وإعداد المناهج فيها تتحد حسب المهارات التي ينبغي توفرها في المتخرجين، متخصصة في منح شهادات تعادل شهادة الجامعة، ولا تستطيع الجامعة توفير خرجيها من حيث العدد والنوع، مما يعني أنّ العمل الرئيسي لهذه المعاهد هو تلبية احتياجات العمل واكتساب الطلاب المهارات التي تتطلبها ممارسة مهنة معينة [2].

(1) شبل بدران، جمال دهشان، **التجديد في التعليم الجامعي**، دون طبعة، دار قباء، القاهرة، 2001، ص 76.

(2) سامي سلطي عريفج، **الجامعة والبحث العلمي**، دون طبعة، دار الفكر، عمان، 2001، ص 27.

3-3- الكلية:

تعد وحدة أكاديمية إدارية متكاملة تتولى تدريس مجموعة متكاملة من موضوعات علمية وتستهدف إعداد مهنيين مزودين بمعارف ومهارات محددة، كما أنّها تضـــم عدد من الأقســـام العلمية المختلفة في مهامها العلمية والأكاديمية ولكنها تشترك في خضوعها لإدارة واحدة [1].

المطلب الثّاني: التطور التاريخي للتعليم العالي

يطلق على التعليم العالي، التعليم الجامعي نسبة للجامعة وهي مؤسسة من المؤسسات التي توفر التعليم العالي، وليس هناك إجماع حول تاريخ ظهور التعليم العالي، ولا حول البدايات الأولى له، وذلك راجع لكونه كغيره من القطاعات ظهر في صـور غير مطابقة للأشـكال وللمؤسـسـات الحديثة، وإنما تعد تلك البدايات المختلفة من حيث مبادئها ومقوماتها ومؤسساتها البذرة الأولى للتعليم العالي الحديث، وبشكل عام يمكن التمييز حقب تاريخية متباينة للتعليم العالي، تم تقسيمها وفقا لما يلي:

1-التعليم العالي في الحضارات القديمة:

لقد عرف التعليم العالي أشكالا عديدة في التاريخ الطويل لتقدم الإنسانية، حسب البيئات المختلفة التي عايشـها، وحسـب الظروف والأحوال المتباينة التي طرأت عليه، فقد أنشـأ المصـريون القدماء مدارسَ عليا لتعليم الهندســـة والطب، وتعد أبنية الأهرامات الخالدة، وهياكل المعابد العظيمة، والمقابر الملكية الضـخمة القائمة في وادي النيل إلى اليوم، إلا أثرا من أعمال المهندسـين الذين تعلموا في هذه المدارس ودليلا قاطعا على تقدمهم وبراعتهم في علم الهندسة والرياضيات والفلك وغيرها من العلوم.

وكذلك تطورت حضــارة بلاد الرافدين وعرف أهلها أصــول هندســة الرَّي والزراعة، وبنوا المدن العظيمة التي بقيت آثارها قائمة إلى اليوم، مثل مدينة بابل الشــهيرة، وعرف قدماء اليونان شــكلا من التعليم العالي واشــتهروا بعلم التاريخ والجغرافية، ونبغوا بالفلســفة خاصــة، وظهر فيهم علماء وفلاســفة مشــاهير، أمثال هيرودوت عالم التاريخ، وفيثاغورث عالم الرياضــيات، والفيلســوف أرســطو صــاحب

(1) بســـمان فيصـــل محجوب، **الدور القيادي لعمداء الكليات في الجامعات العربية**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 57.

المنطق، والفيلسوف أفلاطون الذي كان يعلم تلاميذه الفلسفة في أكاديمية تشبه معهدا عاليا للتعليم العالي في العصر الحاضر [1].

2-التعليم العالي في الحضارة العربية الإسلامية:

كان المسجد النواة الأولى للمدرسة في الحضارة الإسلامية، حيث لم يكن مكانا للعبادة فحسب وإنما كان مدرسة يتعلم فيها المسلمون القراءة والكتابة والقرآن وعلوم الشريعة واللغة وفروع العلوم المختلفة، ثم أقيم الكُتَّاب بجانب المسجد لتعليم القراءة والكتابة والقرآن وشيء من علوم العربية والرياضيات، وكان يشبه المدرسة الابتدائية في عصرنا الحاضر، وكانت بكثرة ومتسعة بحيث يضم الواحد منها مئات الطلاب أحيانا.

كما كانت هذه المساجد مراكز للتعليم العالي في الحواضر الإسلامية إبان القرون الأولى للإسلام، كما في البصرة والكوفة وبغداد ودمشق وغيرها، ومن أمثلة هذه المساجد [2]:

- **جامع الزيتونة:** هو أول جامعة في العالم الإسلامي وهو جامعة وجامع بمدينة تونس، يعد ثاني الجوامع التي بنيت في" أفريقية "بعد جامع عقبة بن نافع في القيروان، يرجح المؤرخون أن من أمر ببنائه هو حسان بن النعمان عام 79 هـ وقام عبيد الله بن الحبحاب بإتمام عمارته في 116 هـ/ 736م.
- **جامع القرويين (أو مسجد القرويين):** هو جامع في مدينة فاس المغربية، بني عام 245 هـ/859م، قامت ببنائه فاطمة الفهرية حيث وهبت كل ما ورثته لبناء المسجد، كان أهل المدينة وحكامها يقومون بتوسعة المسجد وترميمه والقيام بشؤونه، وأضاف الأمراء الزناتيون بمساعدة من أمويي الأندلس حوالي 3 آلاف متر مربع إلى المسجد وقام بعدهم المرابطون بإجراء توسعة أخرى.
- **الجامع الأزهر (360هـ/970 م):** حيث كان مسجدا تقام فيه حلقات للدراسة، تحيط به من جهاته المتعددة غرف لسكن الطلاب تسمى بالأروقة، يسكنها طلاب كل بلد بجانب واحد، حيث كان هناك

(1) سمية الزّاحي، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات، غير منشور، جامعة قسنطينة 2، الموسم الجامعي 2013-2014، ص 52.

(2) **نفس المرجع**، ص 53.

رواق للشاميين، ورواق للمغاربة، ورواق للأتراك، ورواق للسودانيين وهكذا...لا يزال طلاب الأزهر حتى اليوم يعطون راتبا شهريا مع دراستهم المجانية من ريع الأوقاف التي أوقفت على طلاب علم الأزهر.

بالإضافة إلى مسجد الحرام بمكة المكرمة، ومسجد الجامع بالبصرة (14 هـ/635 م)، والمسجد الجامع بالكوفة (17 هـ/638 م)، والمسجد الجامع بالفسطاط بمصر (21هـ/41 م)، والقيروان بتونس (50 هـ-670 م)، والمسجد الجامع بقرطبة في الأندلس (170 هـ-786م).

ولم تقتصر مهمة المسجد على أداء الشعائر الدينية فقط بل أصبحت له مهام متعددة في حياة الأمة، ففي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجتمع فيه مع أصحابه لإدارة شؤون الدولة وتهيئة الجيوش للفتوحات أو وضع الخطط لردع هجمات الأعداء، وفيه تستقبل الوفود الأجنبية، وتحل المنازعات بين المتخاصمين وتصدر الفتاوى، وفيه أيضا تعطي الدروس في مختلف المعارف الدينية والدنيوية، بمثابة مركز لإنتاج العلم والمعرفة [1].

3-التعليم العالي عند الغرب:

تشير المصادر التاريخية التي تناولت نشأة الجامعات في أوروبا إلى أنها قد ارتبطت بالفلسفة الإسلامية، وبمناهج التعليم في الشرق الإسلامي، وقد انتقلت العلوم والمعارف إلى أوروبا عبر بوابات رئيسية هي: ترجمة ونقل العلم الإسلامي الذي تم عن طريق إسبانيا، وجنوب إيطاليا والقسطنطينية، وأثر القوافل التجارية، وكذلك الحروب الصليبية.

وقد شهدت أوروبا ظهور أولى الجامعات بالمعنى الحديث في القرون الوسطى، حيث تأسست أول جامعة في مدينة بولونيا بإيطاليا عام 1076م، وارتبطت نشأة هذه الجامعة باعتبارات تتعلق بنمو التجارة بعد ضعف الإمبراطورية الرومانية، لتظهر بعدها جامعات أخرى في "بادوا" في إيطاليا و"مونبولي" في فرنسا، كما ظهرت مجموعة أخرى من الجامعات في شمال أوروبا كجامعة "باريس" وجامعة "أوكسفورد" وجامعة " كمبرج"،ومن الجامعات التي تم تأسيسها من قبل الأباطرة والملوك جامعة " نابولي" عام

(1) أيمن يوسف، **تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، غير منشور، قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الموسم الجامعي 2007-2008، ص 30.

1224م، روما في إيطاليا، جامعة "تولوز" عام 1229م في فرنسا، جامعة براغ عام 1347م في بلجيكا، جامعة فينا عام 1365م في النمسا، جامعة كولونيا عام 1388م في ألمانيا إيمانا منهم بأهمية الجامعة [1].

وبعد ظهور الجامعات في أوربا في القرن الثالث عشر حققت شعوب هذه القارة تقدما كبيرا في مجال الحصول على المعرفة الأكاديمية والفكر النقدي الذي تتصف به، حيث أن تأسيسها كان في قلب الديناميكيات التي جعلت تجاوز الحدود وأطر التفكير في أوروبا آنذاك ممكنا.

وفي الوقت الحاضر أنشئت مئات الجامعات عبر أنحاء العالم، لتلبي احتياجات التنمية والتطور في كل دولة، ولتستجيب للأعداد المتزايدة من المواطنين الملتحقين بها، كما ظهرت توجهات جديدة ومفاهيم ونظريات متطورة غيرت خارطة التعليم العالي ومؤسساته على مستوى العالم الحديث [2].

المطلب الثّالث: أهداف ووظائف التعليم العالي

تكمن أهمية التعليم العالي في تكوينه لرأس المال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية، والقادر على الاستجابة لمتطلباته والتغيرات المستمرة، سواء كانت محلية أو عالمية، ولإبراز أهمية التعليم العالي، سنتناول فيما يلي أهدافه ووظائفه:

1-أهداف التعليم العالي:

لقد أصبحت الجامعة في وقتنا الحالي تُعنى بمطالب المجتمع وقضاياه، كما أنّ الجامعات تهدف إلى تسهيل كسب العلم والمعرفة، وكذلك لتحقيق الأمن والاستقرار من خلال إعداد جيل متعلم يقدر معنى العلم، وبذلك فإن الأهداف الأساسية للتعليم العالي يمكن إيجازها في النقاط الآتية [3]:

(1) صبرينة مانع، **أثر استراتيجية تنمية الموارد البشرية على أداء الأفراد في الجامعات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشور، تخصص تنظيم الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2014-2015، ص62.

(2) رمزي أحمد عبد الحي، **التعليم العالي والتنمية: وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص 73.

(3) كريمة باغي، وفاء طاجين، **الاستخدامات التكنولوجية في التعليم العالي: دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة منتوري بقسنطينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، تخصص تكنولوجيا جديدة وأنظمة معلومات، غير منشور، جامعة منتوري، قسنطينة، الموسم الجامعي 2010-2011، ص ص 13،14.

- كسب العمل حبا فيه ورغبةً في الزيادة منه "التعليم من أجل التعليم" [1].
- نشر المعرفة وتطويرها والإسهام في تقدم الفكر الإنساني [2].
- كسب الموارد البشرية في شتى المجالات كون أنّ التعليم من شأنه أن يساعد في اكتساب الأفراد للمهارات، وتنمية الإمكانيات، والقدرات الفكرية والعقلية التي تؤهلهم لقيادة حركة الفكر.
- إعداد المتخصصين ذوي المستوى الرفيع في المهن المختلفة، سواء كانوا في قطاع الإنتاج، أو الخدمات، أو في قطاعات أخرى، الأمر الذي يساعد في تحريك الطاقات في المجتمع.
- القيام بمختلف البحوث في شتى المجالات من أجل الرفع من كفاءة البحث العلمي وزيادة إنتاجية البحوث العلمية، بهدف الوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته، وكذلك صنع القرار وحل المشكلات التي تعترضه.
- كسب قدر كافي من التعليم بهدف توظيفه في المستقبل، لكسب وظيفة وجني المال والحصول على مكانة اجتماعية [3].

2-وظائف التعليم العالي:

حددت وظائف التعليم العالي في مؤتمر العالمي لمنظمة اليونيسكو المنعقد في سنة 1998، وقسمت إلى ثلاثة وظائف رئيسية هي:

2-1- التعليم وتكوين الأفراد:

يتم تحقيق هذه الوظيفة من خلال إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني، وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس الما ل البشري وتنمية الموارد العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها [4].

(1) علي سعيد اسماعيل، **التعليم الجامعي في الوطن العربي**، دون طبعة، دار الفطر العربي، القاهرة، 1996، ص 81.
(2) محمد حرب، **الإدارة الجامعية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 36.
(3) شبل بدران، **التعليم والتحديث**، دون طبعة، دار المعرفة، الإسكندرية، 2003، ص 57.
(4) رمزي أحمد عبد الحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

2-2- البحث العلمي:

يساهم البحث العلمي في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات التعليم العالي، فهو أساس تميز التعليم العالي ومراكز البحث العلمي ومن خلاله تتفاضل هذه المؤسسات.

إضافة إلى أن البحث العلمي يزود الأساتذة الجامعين بالمعلومات والمعارف المتنوعة، ويساهم في تحسين أدائهم المهني، وعلى هذا فإنه يأخذ القدر الأكبر من وقت، جهد وفكر الأساتذة لاسيما إذا اعتبرنا أن مكانتهم وتقديرهم مرتبطة بالدرجة الأولى بالبحث والتأليف والنشر.

وعليه فإن البحث العلمي يشكل أكثر من أي وقت مضى ضرورة ملحه ويمكن اعتباره المحرك لكل تقدم في كافة المجالات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية...الخ [1].

2-3- خدمة المجتمع:

نعني بهذه المهمة (الوظيفة) الخدمة العامة التي تقدمها مؤسسات التعليم للمجتمع خارج إطارها الرسمي التعليمي والبحثي، لأغراض ثقافية، مهنية واجتماعية مختلفة [2].

تقوم مؤسسات التعليم العالي من خلال هذه المهمة بتطبيق المعرفة وتوظيفها لخدمة وتطوير المجتمع، ولو رجعنا إلى منجزات جامعات البلدان المتقدمة لثبت إسهامها في خدمة المجتمع فمثلا: سلسلة الأبحاث في جامعات لندن وباريس توضح كيف أتت نظريات الجاذبية الأرضية والحركة والقوة بنتائج علمية تخدم المجتمع في مجال النقل والمواصلات والعمارة. ولقد ارتبطت الثورة الصناعية بجملة من البحوث النظرية التي قدمتها الجامعة، وأصبحت منذ ذلك الوقت وظيفة الجامعة أن تقدم للمجتمع احتياجاته من الإطارات البشرية المدربة [3].

---

(1) مريم لكحل محمود، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الموسم الجامعي 2014-2015، ص 47.

(2) أحمد حسن الصغير، **التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، دون طبعة، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص30.

(3) راشد القصبي، **الكفاءة الخارجية للتعليم العالي**، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد 04، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر، 1995، ص 195.

المبحث الثّاني: أبعاد التعليم العالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى البحث العلمي باعتباره أساس لكل تطور وتنمية مرورا بعناصر التعليم العالي الذي تلبي احتياجات المجتمع، وصولا إلى تحديات معاصرة التي ظهرت نتيجة لما يسمى بالعولمة وسرعة انتشار المعرفة وتنوع وسائل نقلها حيث تعمل مؤسسات التعليم العالي على مواكبة هذه التحديات.

المطلب الأوّل: البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي أهم مقياس للمستوى العلمي والأكاديمي للجامعة، وأهم عنصر يضمن لها الاستمرارية والتقدم والحفاظ على كيانها باعتباره عنصر قائم بذاته.

1-مفهوم البحث العلمي:

أصبحت الحاجة إلى البحث أكثر من أي وقت مضى، فجميع دول العالم اليوم في سباق لاكتساب أكبر قدر ممكن من العلم، باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والرفاهية، وبذلك أعتبر وظيفة أساسية وهامة.

3-1- تعريف البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي على أنّه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة (موضوع البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة (نتائج البحث) [1].

3-2- خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي كأحد أساليب حل مشكلات المجتمع بما يلي [2]:

- **البحث العلمي عملية منظمة:** للسعي وراء الحقيقة أو إيجاد حلول لحاجة علمية أو اجتماعية أو عملية، عبر تبني منهج منظم مدروس.

(1) هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 554.

(2) ابراهيم بن ناصر محمود، **دور مخرجات البحث العلمي في حل مشكلات فرص العمل**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2013، ص 34.

- **هو عملية منطقية:** يأخذ الباحث على عاتقه التقدم في حل المشـــكلة بحقائق وخطوات متتابعة متناغمة عبر منهج استقرائي واستنتاجي.
- **هو عمليـة واقعيـة تجريبيـة:** لأن البحث العلمي ينبع من الواقع وينتهي بـه من حيث ملاحظاتـه وعمليات تنفيذه وتطبيق نتائجه.
- **وهو عملية قابلة للتكرار:** من أجل الوصول لنتائج مشابهة للتحقق من صحة نتائج البحث، ومن دقة هذه النتائج وعدم نقصها أو تلوثها ببيانات لا تخصها وكفايتها النوعية والكمية.

2-أهمية وأهداف البحث العلمي:

يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

2-1- أهمية البحث العلمي: ويمكن إيجاز أهمية البحث العلمي في النقاط التالية [1]:

- هو السبيل الوحيد للارتقاء بالمجتمعات الإنسانية وازدهارها.
- يُمكّن الإنســـان من الســـيطرة على الطبيعة والبيئة والتكيف معها، وذلك من خلال زيادة معارفه وحقائقه عن الظواهر الحياتية المختلفة.
- إعطاء رؤية واضحة عن سبب وقوع الأحداث وبالتالي التمكن من السيطرة على الأحداث.
- تفسير الأحداث الماضية والتحكم في الأحداث الحالية، والتنبؤ بأحداث المستقبل.
- تزويد المجتمع بالعلم والمعرفة، ونشره والانتفاع به وبفوائده التطبيقية.
- تحقيق التراكم المعرفي في مختلف العلوم، وهذا ما يؤدي إلى تطور العلوم وتقدمها.
- التخطيط ووضع الاستراتيجيات في جميع نواحي الحياة.

2-2- أهداف البحث العلمي: من خلال عملية البحث العلمي تتحقق الأهداف التالية [2]:

2-2-1- البحث كوسيلة المعرفة:

يحقق الأهداف التالية:

---

(1) فتيحة حفحوف، **معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأســـاتذة الجامعيين**، مذكرة لنيل شـــهادة ماجستير، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الموسم الجامعي 2007-2008، ص 82.

(2) بوبكر بوخريسة، **الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي**، مجلة التواصل، العدد 06، جامعة عنابة، 2000، ص 12.

- فيما يتعلق بالأستاذ بالنسبة لتعلمه وتزويده بالمعارف من خلال توسيع مدركاته ومجال معارفه وتطوير كفاءاته وإدماج المعلومات المحصل عليها عبر سيرورة التكوين التي يقدم فيه معلوماته لطلابه.
- إن الأستاذ بإمكانه هكذا زيادة على إشباع حاجاته المعرفية الذاتية، أن يعمل على نقل كمية من المعارف العملية والعلمية والسلوكية أيضا لإطارات المستقبل.
- بالنسبة للمسؤولين السياسيين عن النظام التعليمي والمكلفين بوضع البرامج وتنظيم الهياكل المساهمة في عملية التكوين ذاتها عن طريق إقحامهم في تنميط الأفكار العلمية والاجتهاد في اقتراح أفضلها على المتكونين من أساتذة وطلبة.

2-2-2- البحث كوسيلة للتكوين:

يُمكّن البحث من:

- تطوير الاستعدادات العلمية على مستوى المكونين أنفسهم وهو ما ينعكس أيضا على تكوين شخصية الباحث ذاته وإكسابه تفكيرا يتسم بالشك وطرح الأسئلة.
- التدرب على الطرائق والتقنيات البحثية بكيفية يمكن معها للأساتذة حتى ولم يكونوا باحثين متمرسين وأن يستوعبوا نتائج البحث ويقدرون على تقييمها.

2-2-3- البحث كوسيلة للترقية:

- فمن خلال البحث يمكن للباحثين من تطوير المعارف العلمية وتجديدها وإغناء زادهم المعرفي بحيث لا يبقون قابعين في مستوياتهم الأولى بفعل الأخذ والتقليد لمعارف غيرهم من الباحثين سواء كانوا وطنيين أم أجانب.

2-2-4- البحث كوسيلة للتحرر:

- إن عملية البحث تضع الباحث في موقف المواجهة للمشكلات التي تعترضه في عمله وحياته حيث يشتبك مع المشكلات التي يواجهها باعتماده على معارفه الاستثنائية بنوع من التحرر من الأطر المعرفية التقليدية المكرسة عن طريق التقليد والتلقين.

3-أنواع البحوث العلمية:

حسب تقرير منظمة اليونسكو (سنة 2010) فإن البحث العلمي يشتمل على ثلاث أنشطة [1]:

4-1- البحث الأساسي: هو كل عمل تجريبي أو نظري يمارس أصلا من أجل اكتساب معارف جديدة عن الأسس التي تقوم عليها الظواهر والوقائع المشاهدة دون توخي أي تطبيق خاص أو معين.

4-2- البحث التطبيقي: هي أيضا بحوث تجري بغية اكتساب معارف جديدة، غير أن هذه البحوث ترمى في المقام الأول إلى تحقيق غرض أو هدف علمي معين.

4-3- التطوير التجريبي: هو عمل منهجي يعتمد على المعارف القائمة المكتسبة من البحوث (و/أو) الخبرة العلمية وترمى إلى استحداث مواد أو منتجات وأدوات جديدة وإنشاء عمليات ونظم ومرافق جديدة، وإدخال تحسينات كبيرة على ما انتج أو انشئ منها فعلا، ويشتمل البحث والتطوير التجريبي كلا من البحث والتطوير التجريبي الرسمي في وحدات البحث والتطوير التجريبي غير الرسمي أو العرضي في وحدات أخرى.

4-مؤسسات البحث العلمي:

ظهرت العديد من المؤسسات في مجالات متعددة تحاول مساندة الباحثين ودعمهم ماديا ومعنويا من أجل النهوض والارتقاء بالبحث العلمي في مجالات المعرفة المختلفة، وقد حصر التربويون مؤسسات البحث العلمي في أربع مؤسسات هي [2]:

5-1- مؤسسات الجامعية:

تعتبر الجامعات البيئة العلمية المناسبة والصالحة لإعداد البحوث، فهي امتداد لمراحل علمية سابقة تخرج منها الباحثون والتي تؤهلهم للالتحاق بالدراسات التخصصية في الجامعات، ومن ثم إعداد البحوث العلمية، ولتحقيق رسالة الجامعة إنما يتم بالجمع بين هدفي التعليم والبحث العلمي بحيث لا يجوز أن نحصر مهمة الجامعة في تخريج المتعلمين والمهنيين فقط، كما لا يجوز أن تنحصر مهمتها في إعداد البحوث العلمية وتخريج الباحثين فقط.

---

(1) معهد اليونسكو للإحصاء، **دليل إرشادي: استبيان إحصاءات البحث والتطوير التجريبي**، الإصدار الأول، منظمة الأمم المتحدة، مونتريال، ماي/ جويلية 2014، ص 04.

(2) غازي حسين عناية، **إعداد البحث العلمي (ليسانس، ماجستير، دكتوراه)**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 13.

5-2- المؤسسات الحكومية:

ظهرت هذه المؤسسات لخدمة الحكومات خاصة بعد نهاية الحربين العالميتين واشتداد الصراع بين المعسكرين، من أجل حماية العلماء والاستفادة منهم في ميادين العلوم المختلفة خاصة المجالات الاقتصادية والعسكرية.

5-3- المؤسسات العلمية الاقتصادية:

كانت نتيجة لظهور الرأسمالية وتوسعها الكبير، حيث وفي فترة وجيزة ظهر عدد كبير من المؤسسات العلمية الاقتصادية والتي تعمل في إعداد البحوث العلمية في ميادين الصناعة والإنتاج، وظهر التنافس الكبير بين هذه المؤسسات وازدادت بذلك الميزانيات المنفقة عليها، بعد الإدراك بأن البحث العلمي في هذه المجالات هو أساس التطور وتحقيق الأرباح.

5-4- المؤسسات العلمية الخيرية:

هذه المؤسسات أنشأت خصيصا لتحرير العلماء والباحثين من السيطرة الحكومية وتنشئها الجمعيات أو الأفراد.

إذن فهذه المؤسسات الأربعة التي حددها العلماء تقوم أساسا على النهوض بالبحث العلمي وتدعمه من أجل تحقيق رفاهية البشرية، ولعل الجامعة تعتبر المؤسسة الأولى والأمثل للقيام بالبحوث العلمية لتوفرها على أهم مقومات البحث العلمي.

المطلب الثّاني: مكونات التعليم العالي

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على مجموعة من العناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات المجتمع.

1-مدخلات ومخرجات العملية التعليمية:

تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليمية إنما

وجدت لصالح الطلبة، فإذن هم المدخلات وهم المحرجات في الوقت نفسه، وهناك من برى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية والبشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فبهم الطلبة [1].

1-1- مدخلات العملية التعليمية:

وتتمثل في:

1-1-1- الطلبة:

هناك طلبة دراسات التدرج وما بعد التدرج (أو الدراسات العليا)، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس، أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعة الأولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الماستر أو الدكتوراه.

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعلمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية [2].

1-1-2- هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام البعض أو استخدام جزئي لبعض منهم، وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم [3].

(1) نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الموسم الجامعي 2011-2012، ص 17.

(2) حسن خلف فليح، **اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، دون طبعة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 246، 247.

(3) نوال نمور، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

1-1-3- الوسائل المادية:

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها، ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل ... التي تحتاجها المؤسسة التعليمية، وتحدد بمعايير ومواصفات عالمية، تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها وإعداد الطلبة والعاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها.

هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتتمثل في :المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض... إلخ [1].

1-2- العملية التعليمية:

ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع، وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في سوق العمل، وليس تخريج تخصصات ليس لها مكان في سوق العمل [2].

1-3- مخرجات العملية التعليمية:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة بحيث يكونوا على قدر كاف من التأهيل العلمي والمعرفي اللازمين لميادين العمل التي أعدوا لها، وهذا ما يعني أن تكون البرامج الإعداد تتوافق والنواحي العلمية والمهنية والسلوكية، كما تضم المخرجات أيضا الموارد المادية التي تكون على شكل نتاج علمي وما تنتجه الجامعة من بحوث علمية كرسائل الماجستير والدكتوراه، وما يتم إصداره من مقالات أو أبحاث من خلال ما جاء في المؤتمرات والندوات وغيرها، بالإضافة إلى الموارد المعلوماتية والتي تتضمن كل ما يستطيع الطالب أن يكتسبه، وكذا القيم

(1) **نفس المرجع السابق**، ص 19.

(2) مهدي السامرائي، **إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 131.

الأخلاقية والضـــمير الحي الذي يدفعه إلى الإخلاص في العمل والتفاني فيه والولاء وعدم تفريط في حقوقه...إلخ [1].

2-المستفيدون من العملية التعلمية: إن العملاء المستفيدين من النظام التعليمي هم [2]:

2-1- الطلبة:

وهم أول الأطراف المسـتفيدة من العملية التعلمية التي تقدمها الجامعات ولم تقم هذه الجامعات وتمارس أوسـع النشـاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضـل، لذا تم إدخال مواضـيع دراسية جديدة، مثل التكنولوجيا والمعلوماتية والمناهج العملية بحيث يكون الطلاب أكثر تحضيراً للعمل في المؤسسات الإنتاجية.

2-2- أولياء الأمور:

أولياء أمور الطلبة من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته لسببين:

أولا: من أجل إعداد أبناءهم لحياة مستقبلية أفضل.

ثانيا: أنهم المسـاهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسـسـات فمن حقهم أن يطلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم.

2-3- أرباب العمل:

يعتبر أرباب العمل أيضا من عملاء النظام التعليمي أو المستفيدين منه، ويتمثل أرباب العمل من المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام، والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة.

(1) حنان رزق الله، **أثر التمكين على تحسـين جودة الخدمة التعليمية: دراسـة ميدانية لعينة من كليات جامعة منتوري بقسـنطينة،** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الموسم الجامعي 2009-2010، ص 95.

(2) مهدي السامرائي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 134، 135.

2-4- المجتمع:

وهو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة في إعداد الأفراد وإنجاز البحوث والدراسات وتقديم المنشورات والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وإرساء البنية الاجتماعية على ركائز حضارية ثابتة، وأن المجتمع ينتظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فإن تغيير المجتمع لا يكون إلا بهم.

المطلب الثّالث: التحديات المعاصرة للتعليم العالي

يوصف عالمنا المعاصر مع بداية القرن الواحد والعشرين بعالم العولمة والمعرفة، لذلك من الضروري تشخيص مجموعة من الخصائص المؤثرة بشكل مباشر على التعليم العالي [1]:

- أصبحت الاستثمارات في الرأسمال البشري الأسبقية الأولى في النشاط الاستثماري للدولة.
- انخفاض دور العمل العضلي وارتفاع أهمية العمل الفكري هذا الأخير ينبغي أن يتوفر على قدر من المعلومات يتحقق على أساسها تحليل واتخاذ هذا النوع أو ذلك من القرارات.
- من غير الممكن الحفاظ على نموذج تقليدي للتعليم مخصص للمجتمع الصناعي ومؤسس على تقديم الخدمات التعليمية المكثفة في السنوات (25) الأولى من حياة الإنسان، بل من الضروري أن يجري الحديث على تكوين منظومة تعليم مستمر جديدة تأخذ بعين الاعتبار خصائص مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- بفضل العولمة ستكون هناك منافسة حتمية بين مؤسسات التعليم العالي وهذا الأمر يفترض تكوين تحالفات وبرامج عمل مشتركة مع مؤسسات التعليم العالي المختلفة بما فيها الدولية وهو ما يصطلح عليه "تدويل التعليم" [*].

(1) جواد كاظم لفنة، **الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي**، دون الطبعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 149.

(*) يعتبر تدويل التعليم العالي عملية الاندماج في نطاق دولي وثقافة عالمية وفي وظائف التعليم والبحث.

- ازدياد أهمية التوجيه التطبيقي في التعليم العالي ذو الصـــلة بالحصـــول على المعارف المهنية المتخصـصـــة، مما يقتضـــي تغيير تكنولوجيا التعليم، وإن التكنولوجيا المعاصـرة قادرة على تكوين قاعدة مناسبة لهذه التغييرات.

✓ بالإضافة إلى ظهور عدة أنواع من مدارس التعليم منها:

- **جامعات الشـركات:** وهي جامعات خاصـة بالشـركات بمعنى أنها مؤسـسـات تعليمية تقوم بعمليات تدريب عالي المستوى يركز على أهداف الشركة في أعمالها، بحث تسعى هذه الأخيرة إلى تضخيم رأسمالها من الموارد البشرية، وكذا القيام بعملية إعادة تأهيلها عن طريق الاستخدام الواسع للأنترنت لتدريب موظفيها والتعليم عن بعد مثل جامعة شـركة فورد للسـيارات، جامعة فولكسـفاكن للسـيارات، جامعة شركة جنرال موتورز، شركة موتورولا، وجامعة آرثر أندرسون للتعليم التخصصي وغيرها من خلال تكوين ثقافة التعلم والتحسين المستمر [1].
- أشكال متعددة من مؤسسات التدريب، متخصصة في البرامج التعليمية القصيرة.
- مؤسسات تعليمية للشركات الاستشارية الكبرى (أو ما يسمى بالجامعات التجارية) وهي شراكة بين الجامعات والشـــركات مثل جامعة ديوك حيث تعرض هذه الجامعة اليوم درجة ماجســـتير في إدارة الأعمال عبر الأنترنت للطلاب الأجانب، وكذلك جامعتي سـتانفورد وإم آي تي ومؤسـسـات أخرى تقدم برامج تعليمية عبر الأنترنت للشـركات التي يحتاج مهندسـوها إلى درجة ماجسـتير في مجالات تتطور بشكل متسارع، بالإضافة إلى مدرسة هارفارد للأعمال التي تقدم للمديرين مجموعة كاملة من المنتجات التعليمية، بما فيها المقررات الخاصـــة بالمديرين التنفيذين في منتصـــف طريقهم المهني، داخل البلاد وخارجها، وبرامج مصممة خاصة لشركات بعينها؛ وتسجيلات صوتية لخبراء جامعيين معروفين يســـتطيع المديرون التنفيذيون المشـــغولون الاســـتماع إليها وهم على متن الطائرة؛ وكتبا

(1) طوني بيتس، **التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد**، الطبعة الثانية، ترجمة وليد شحادة، شركة مكتبة العبيكان للأبحاث والتطوير، المملكـة العربيـة السـعوديـة، 2007، ص ص 83، 84، كتـاب الكتروني، متـاح على الموقع الالكتروني: https://books.google.dz/books?id، تاريخ الاطلاع:2016/12/28.

إلكترونية توفر قوائم من البنود لكي يدرسها المديرون قبل اتخاذ بعض القرارات المعتادة وغيرها من المؤسسات التعليمية التي تقدم مثل هذه الخدمات [1].

- الاتجاه نحو خوصصة التعليم وهذا كاستجابة لعدم وفاء الحكومات بمتطلبات توفير نوعية جيدة من التعليم وتقلص مسؤولياتها وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية ومن أشكال خوصصة التعليم العالي:
  - ظهور الجامعات الخاصة وانتشارها.
  - تحميل الطالب التكلفة الكاملة للتعليم العالي أو جزء منها في صورة الرسوم والضرائب.
  - تطبيق نظام القروض الطلابية عن طريق البنوك مع التعهد بتسديدها في صورة أقساط أو دفعة واحدة.

المبحث الثّالث: جودة الخدمة التعليمية في التعليم العالي

حظيت عملية تطوير التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم وأخذت الجودة جانب كبير من هذا الاهتمام باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة، وبناءاً على ذلك فإن تحديد المرتكزات الأساسية للجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العلمي لها في مختلف المؤسسات ومنها المؤسسات التعليم العالي.

المطلب الأوّل: جودة الخدمة التعليمية

تعد الجودة في العملية أو الخدمة التعليمية عنصرا هاماً، وهذا راجع لأهمية العملية التعليمية بحد ذاتها بالنسبة للفرد (الطالب، أولياء الأمور وأرباب العمل) والمجتمع ككل، وفيما يلي نتعرف على الجودة في الخدمة التعليمية ومختلف أبعادها.

(1) ديريك بوك، **جامعات في السوق، إضفاء الصفة التجارية على التعليم العالي**، ترجمة سوسن مستو، شركة مكتبة العبيكان للأبحاث والتطوير، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 103-105، كتاب الكتروني، متاح على الموقع الالكتروني: https://books.google.dz/books?id=e5AOCwAAQBAJ&pg، تاريخ الاطلاع:2016/12/28.

1-تعريف جودة الخدمة التعليمية:

تعددت التعاريف بتعدد المهتمين لمفهوم جودة الخدمة لذلك سيتم عرض أهم التعاريف بهدف الوصول إلى مفهوم عام لجودة الخدمة التعليمية على النحو التالي:

- يقصد بجودة الخدمة التعليمية على أنّها: "مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية والتي تتناغم مع احتياجات ورغبات المستفيدين من خلال إحداث تغير مقصود في معرفة وسلوك المتعلم" [1].
- كما تعرف على أنّها: " مفهوم يعكس مدى ملائمة الخدمة المقدمة بالفعل لتوقعات المتقدم للحصول على هذه الخدمة، أي أن تسليم الخدمة يعني المطابقة لمواصفات الخدمة المقدمة للتوقعات الخاصة بهذه المواصفات وعليه الذي يحكم على جودة الخدمة وهو المستفيد الفعلي منها" [2].
- كما تعرف جودة الخدمة التعليمية على أنّها: "الفرق بين التوقعات وبين الإدراكات للأداء الفعلي للخدمة المقدمة بالنسبة لجميع العوامل أو العناصر التي تهم طالب الخدمة أو العميل" [3].

من خلال استعراض التعاريف السابقة نستخلص أن جودة الخدمة التعليمية تمثل معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي مع توقعات العملاء لهذه الخدمة وبشكل مستمر مما يضمن الرضا الدائم للمستفيدين، ويحقق للمؤسسة ميزة تنافسية بالنسبة للأخرين.

✓ يوجد هناك ثلاث مستويات للخدمة هي [4]:

- **الخدمة العادية:** وهي تلك الخدمة التي تتحقق عندما يتساوى إدراك الزبون لأداء الخدمة مع توقعات المسبقة عنها.

(1) ليث علي حكيم، عمار عبد الأمير زوين، حاكم أحسوني الميالي، **تحسين جودة خدمة التعليم الجامعي باستخدام نموذج QFD: دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة**، مركز دراسات الكوفة، العدد 12، 2009، ص 190.

(2) ثابت عبد الرحمن ادريس، **كفأه وجودة الخدمات اللوجستية**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 291.

(3) سلمى دحماني، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة الخدمة التعميمية بقطاع التعليم العالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص حاكمية المؤسسات، غير منشور، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2014-2015، ص 35.

(4) **نفس المرجع**، ص 35.

- **الخدمة الرديئة:** وهي تلك الخدمة التي تتحقق عندما تفوق أو تتجاوز توقعات الزبائن للخدمة الأداء الفعلي بالنسبة لها.
- **الخدمة المتميزة:** وهي تلك الخدمة التي عندما يتجاوز أو يفوق الأداء الفعلي للخدمة توقعات الزبائن بالنسبة لها.

2-أهداف جودة الخدمة التعليمية:

إنّ لتطبيق الجودة في التّعليم العالي أهداف عديدة نذكر منها [1]:

- التأكيد على أنّ الجودة واتقان العمل وحسن الأداء مطلب وظيفي عصري، وواجب وطني، تتطلبه مقتضيات المرحلة الراهنة.
- تنمية روح العمل الجماعي والتعاوني للاستفادة من كافة العاملين في المؤسسة.
- ترسيخ مفهوم الجودة تحت شعارات الوقاية خير من العلاج والتّعليم مدى الحياة.
- تحقيق نقلة نوعية في عملية التّعليم تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات وتفعيل الأنظمة واللوائح والتوجيهات والارتقاء بمستوى الطلبة.
- الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة في مؤسسات التّعليم العالي من خلال المتابعة الفاعلة وتنفيذ برامج التدريب المستمرة، مع التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات النظام التّعليمي.
- اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تعزز وترفع من مستوى الجودة وتقلل من وقوع الأخطاء في التدريس.
- الوقوف على المشكلات التّعليمية في الواقع العملي ودراستها وتحليليها بالأساليب والطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها.
- فتح قنوات الاتصال والتواصل ما بين مؤسسة التّعليم العالي والجهات الرسمية والمجتمعية لزيادة الثقة بينهما، والتعاون مع المؤسسات التي تعنى بالنظام التّعليمي لتحديث برامجه وتطويرها.
- وضبط وتطوير النظام الإداري نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات بدقة.

(1) صليحة رقاد، **تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشور، جامعة سطيف1، الموسم الجامعي 2013-2014، ص37.

3-أبعاد جودة الخدمة التعليمة:

أما من حيث أبعاد جودة الخدمة التعليمية فيمكن انجازها فيما يلي [1]:

- **الأمان:** تعني إلمام العاملين بمهام وظائفهم وبشكل يمكنهم من تقديم خدمة خالية من مخاطر.
- **الاعتمادية:** مدى ثبات الأداء بمرور الوقت أو بمعنى أخر متوسط الوقت الذي يتعطل فهو المنتج عن العمل.
- **إمكانية الوصول:** والتي تشير إلى سهولة الوصول إلى مقدمي الخدمة والاتصال بهم عند اللزوم.
- **المصداقية:** وتعني توافر درجة عالية من الثقة في مقدمي الخدمة من خلال مراعاة مصالح واحتياجات العملاء.
- **درجة الاستجابة:** والتي تشير إلى سرعة استجابة مقدمي الخدمة لمطالب واحتياجات العملاء، الأمر الذي يتطلب من مؤسسة التّعليم العالي أن تمتلك المرونة الكافية للاستجابة لها، وذلك من خلال توفير عدد كاف من الموارد الأكاديمية والإدارية وجميع المستلزمات والتسهيلات المالية والمادية التي تكفل استمرار العملية التّعليمية دون توقف [2].
- **كفاءة وقدرة مقدمي الخدمة:** التي تعني امتلاك الأفراد مقدمي الخدمة للقدرات، التي تمكنهم من تقديم خدمة متميزة للعملاء.
- **الجوانب المادية والبشرية الملموسة:** تشمل المظهر الخارجي للمعدات والأفراد ومواد ووسائل الاتصال.
- **المجاملة:** تشير إلى معاملة العملاء وتقدير ظروفهم الخاصة.
- **الاتصال:** التي تعني تبادل المعلومات المتعلقة بالخدمة بين مقدمي الخدمة والعملاء بشكل سهل ومبسط.
- **الاهتمام والرعاية والعناية:** عن طريق بذل كافة الجهود لإشعار العميل بذلك، ويعني هذا العناية بالعملاء، وإعطاء كل منهم الاهتمام الكافي بصورة شخصية وينطوي ذلك على ضرورة أن يعرف

(1) سلمى دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36، 37.

(2) Christopher LOVELOCK et autres, **Marketing des Services**, 6 ème édition, Paris : PEARSON, 2008, P P 469,470.

موظفو المؤسسة كل عميل بإسمه، وأن يقوموا بإجراء اتصالات دائمة معهم، وأن يكون لديهم معرفة تفصيلية بحاجاتهم.

المطلب الثّاني: الحوكمة الجامعية

انتقل مفهوم حوكمة الشـركات إلى الجامعات وظهر مفهوم حوكمة الجامعات في الآونة الأخيرة نظرا لما تسـهم به الجامعات في معظم دول العالم في التنمية من مختلف جوانبها؛ الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والصحية وغيرها.

1-تعريف الحوكمة الجامعية وأهميتها:

أشارت العديد من الدّراسات إلى أهمية الحوكمة، ومستوى تطبيقها في التعليم العالي.

2-1- تعريف الحوكمة الجامعية:

تتعدد مفاهيم الحوكمة [*] باختلاف كيفية النّظر إليها، والهدف من اسـتخدامها، إلا أنّها تتفق جميعها في قدرة الحوكمة على دعم الشفافية، واصلاح الممارسات السلبية في المؤسسات بشكل عام.

- **تعرف الحوكمة الجامعية** على أنّها: قُدرة الجامعة على تحقيق أهدافها بمسـتوى عال من الجودة، وتحسين أدائها باتباع خطط فاعلة، وأساليب مناسبة من خلال الإدارة الرشيدة [1].
- كما يقصد بها: " وضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل الأعضاء الأسرة الجامعية من خلال تطبيق الشفافية، وأساليب قياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة أطراف المصلحة في عملية صناعة القرار وفي عملية التسيير والتقييم [2].

(*) التّرجمة العلمية لمصطلح الحوكمة هي: "أسلوب ممارسات سلطات الإدارة الرشيدة"، ويفتقر مصطلح الحوكمة إلى التّرجمة الدّقيقة إلى اللّغة العربية، إلا أنّ مجمع اللغة العربية اعتمد لفظ (الحوكمة) بعد عدة محاولات لتعريبه مثل: الحاكمية، الحكم، الحوكمة، الحكمانية، الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضّبط المؤسّسي.

(1) منال بنت عبد العزيز بن علي العريني، **واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 03، العدد 12، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 117.

(2) سلمى دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

2-2- أهمية الحوكمة للجامعات:

للحوكمة أهميّة كبيرة في الجامعات، لأنها توفّر الهيكل التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف الجامعات، ووسـائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء، ويمكن تحديد أهميتها في إدارة الجامعات كما يلي [1]:

- تُسهم في إيجاد مؤسسات مستقلة، لها مجالس وهيئات حاكمة مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي لهذه المؤسسات، والتأكّد من فعالية إدارتها.
- مساعدة الجامعات في تحقيق أهدافه بأفضل السبل الممكنة.
- تفيد في الكشف عن أوجه القصور في الأداء وضعف المخرجات.
- ضمان التّوازن بين المسؤوليات الاستراتيجية بعيدة المدى، والمسؤوليات التشغيلية قصيرة المدى.
- تساعد الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية، وتجنب الفساد الإداري والمالي للجامعات.
- ضمان موارد الجامعات والاستثمار الأمثل لها.
- تضمن حقوق ومصالح العاملين من الهيئتين الإدارية والأكاديمية دون تمييز.
- تعتبر الحوكمة نظام رقابة وإشـراف ذاتي، والذي يؤدي إلى سـلامة التطبيق القانوني للتشـريعات، وبالتالي حُسن الإدارة وضمان حقوق العاملين وذلك يحقق رضا المجتمع عن الجامعات.

2-أهداف ومبادئ الحوكمة: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

2-1- أهداف الحوكمة:

إن الأهداف المتوخاة من تطبيق الحوكمة لا يمكن إسـنادها إلى جهة واحدة، بل العديد من الأطراف تتوخى أهدافًا، وفوائد جراء تعزيز تطبيقات الحوكمة في الأجهزة الحكومية، ومؤسسات الأعمال، ومن هذه الأهداف، وقد استخلصت الدّراسة أهم الأهداف حوكمة الجامعات كالتّالي [2]:

- تعزيز فاعلية الجامعات، وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية من خلال تكوين بيئة صالحه للعمل.

(1) منال بنت عبد العزيز بن علي العريني، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

(2) **نفس المرجع**، ص 119.

- وضع القوانين والقواعد التي يسترشد بها قيادات ومسؤولي الجامعات في تولي الأعمال الإدارية، بما يكفل الديمقراطية والعدالة لجميع الأطراف المعنية.
- تعزيز مشـــاركة جميع الأطراف من الأعضـــاء الأكاديميين والإداريين، والقيادات، والطلاب في عمليات صنع القرارات.
- تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين في الجامعات، للحصول على أداء مرتفع من جميع الفئات.
- توفير حق المحاسبية والمساءلة لجميع الأطراف المستفيدة من وجود الجامعات.
- تحقيق الشّـفافية من خلال العمل وفق آليات، وأطر تتسـم بالوضـوح، وتمكّن العاملين من ممارسـة أعمالهم بشكل كامل، ومساعدتهم على العطاء، والمشاركة الفاعلة في جميع الأنشطة داخل وخارج الجامعات.

2-2- مبادئ الحوكمة في الجامعة:

تعمل الجامعات جنبًا إلى جنب مع مؤسسات المجتمع المدني، والتي تهدف جميعها إلى التنمية المستدامة للمجتمع، وبذلك فإن مبادئ الحوكمة المطبقة في المؤسسات، والشركات صالحة للتّطبيق في المؤسسات التّربويّة، ومن هنا يتوجب على الإدارات العليا، والقيادات في تلك المؤسسات الاهتمام بتطبيق تلك المبادئ، واعتمادها ومراعاتها، في ســياســاتها التنفيذية والإدارية، وقد حُددت مبادئ الحوكمة في مؤسسات التّعليم العالي كما يلي [1]:

- **الشـفافية:** وتشـمل الإفصـاح عن السـياسـات التربوية، والعلميّة والتّنفيذيّة للجامعات، طرح الآراء والأفكار، والتعاون والتنسيق بين أعضاء المؤسسة التّعليميّة.
- **المساواة:** وتشمل الابتعاد عن التمييز والتحيز بين أعضاء الجامعة، وكذلك بين الإدارات التنفيذية، والقيادات، والتعامل بمبدأ العدالة للجميع.
- **صـيانة حقوق أعضـاء مجلس الجامعة:** وتتلخّص في السـماح لأعضـاء مجلس الجامعة بإبداء آرائهم، وإعطائهم الفرص في المشـاركة، والمناقشـة، وتقبل مقترحاتهم، مع وضـع مكافآت وحوافز مالية وادارية لتحفيزهم بشكل مستمر.

(1) **نفس المرجع السابق**، ص 121.

- **ضمان حقوق أصحاب المصلحة:** ويُقصد بأصحاب المصلحة الفئة المستفيدة من وجود الجامعة، ويمكن حفظ حقوقهم من خلال الإخلاص والجدية في وضع، وتنفيذ السياسات التّعليميّة، وتغذية الطلاب بالعلم والمعرفة؛ لتخرج قوى مؤهلة وقادرة على العمل، والنهوض بالاقتصاد الوطني بكل كفاءة.
- **مسؤولية مجلس الجامعة:** تحديد المهام والمسؤوليات بوضوح لجميع العاملين، مما يؤدي إلى ممارسة الإدارة بشكل سليم ينسجم مع مبادئ، وآليات الحوكمة المعمول بها وفق التّشريعات.
- **تجنب تضارب المصالح لأعضاء مجلس الجامعة:** يجب أن يتجنب متخذوا القرارات في الجامعات تضارب مصالح أعضاء مجلس الجامعة ذلك؛ لأنّه يؤثر بشكل مباشر على سير إدارة الجامعة ويأتي بنتائج عكسية.

3-مراحل تطبيق الحوكمة في الجامعة:

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم بموجبها قياس مدى فعالية الحوكمة في الجامعة من خلال مجموعة معايير تعكس وتوضح بصفة عامة القيم التي تسود وتؤثر في حوكمة الجامعية وهي مجموعة معايير توضحها النقاط الآتية [1]:

- وجود بيان بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتضمنة لأفضل أساليب ممارسة سلطة مجالس الحوكمة العليا في الجامعة وقياداتها الإدارية.
- مدى المشاركة النسبية لغير أعضاء مجالس الحوكمة والمديرين في صنع القرارات وفي توجيه مسار العمل في الجامعة.
- مدى وجود فصل وتقسيم العمل وأدوار مجالس الحوكمة والموظفين في الجامعة.
- مدى وجود لجان رئيسة تابعة لمجالس الحوكمة تتناول الأعمال التي تحتاج إلى بحث ودراسة تفصيلية.

(1) يعقوب عادل ناصر الدين، **إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبيقها في ضوء متطلّبات الجودة الشاملة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، دون ذكر السنة، ص 16.

- مدى درجة الإفصاح عن رواتب ومكافآت أعضاء مجالس الحوكمة والموظفين وما يتصل بها من انجازات وأعمال تم القيام بها، ومدى ما حققه كل منهم من نتائج واتساقها مع ما يتم التعاقد عليه.

إذ تعد المعايير السابقة مرتكزات أساسية لمراحل تطبيق الحوكمة في التعليم العالي، حيث حددت مراحل تطبيق الحوكمة على النحو التالي [1]:

- **المرحلة الأولى: التعريف بالحوكمة وتكوين رأي عام مؤيد لها**

يتم في هذه المرحلة توضيح معالم الحوكمة وجوانبها، وتحديد الأبعاد والمفاهيم الخاصة بها، وتوضيح مناهجها وأدواتها ورسائلها، والتفرقة ما بين الحوكمة كثقافة وكسلوك والتزام، وبين الحوكمة كأساس المعاملات النزيهة.

- **المرحلة الثانية: بناء البنية الأساسية للحوكمة**

تحتاج الحوكمة إلى بنية أساسية قوية وقدرة على استيعاب حركتها ومقتدرة على التفاعل مع متغيراتها ومستجداتها، وهي بنية مركبة متشبعة وممتدة، إذ تُعد البنية الأساسية لازمة تماما لتأسيس الحوكمة، وتحقيق التفاهم والتعايش الفعال بين الأطراف المختلفة؛ فالبنية الأساسية عنصر مهم وملزم من أجل تأسيس الحوكمة التي تنقسم إلى قسمين، هما:

- بنية أساسية فوقية للحوكمة، وتشمل الكيان المؤسسي التنظيمي (مجالس الحوكمة) وجهات الإشراف على تطبيقها، على مستوى التعليم العالي.
- بنية أساسية تحتية للحوكمة وتشمل الأساس القاعدي والأخلاقي القيمي.

- **المرحلة الثالثة: وضع برنامج معياري للحوكمة وتحديد توقيتاته القياسية**

يحتاج تطبيق الحوكمة إلى برنامج زمني، محدد الأعمال والمهمات والواجبات، ومن خلال نظم الطاعة والاتباع والالتزام تتحقق جميع الأهداف المتوقعة والمنشودة.

(1) **نفس المرجع السابق**، ص 17.

- **المرحلة الرابعة تنفيذ الحوكمة وتطبيقها**

هي المرحلة التي تبدأ فيها الاختبارات الحقيقية، وقياس مدى استعداد ورغبة كافة الأطراف إلى تطبيق الحوكمة، فالحوكمة كما فيها من حريات تمارس فيها أيضا قيود حاكمة وضوابط متحكمة.

- **المرحلة الخامسة: متابعة الحوكمة وتطويرها**

تضمن هذه المرحلة وتؤكد حسن تنفيذ جميع المراحل السابقة، إذ تعد الرقابة والمتابعة الأداة الرئيسة التي تستخدمها الجامعة من أجل حسن تنفيذ الحوكمة، وهي رقابة ذات طبيعة اشتقاقية تكاملية.

- ✓ لها وظيفتان رئيسيتان هما:
  - وظيفة علاجية لمعالجة أي خطأ أو قصور يحدث.
  - وظيفة وقائية ابتكاريه قائمة على الأدوات والوسائل التي تزيد من فاعلية الحوكمة.

وبالتالي فإن وضع وحدة تنظيمية وإدارية داخل الهيكل الإداري والبنيان التنظيمي للتعليم العالي، سوف يساعد على حسن أداء وظيفة الرقابة في الحوكمة، إذ تحتاج إلى جهاز رقابة داخلي تكون مهمته مراقبة تنفيذ قيم الحوكمة، محافظة على أخلاق المهنة وقيمتها.

المطلب الثّالث: العلاقة بين الحوكمة وتحسين جودة الخدمة التعليمية

بالطبع لا يمكننا التغلب على مشكلات جودة الخدمة التعليمية، وذلك لأن الحوكمة عملية تتضمن مراحل مختلفة، وتحتاج إلى تغيير عناصر جوهرية في الخدمة التعليمية، حيث أن الحوكمة تساهم في تحسين جودة الخدمة التعليمية وذلك من خلال [1]:

- منح مؤسسات التعليم العالي الحرية والمسؤولية والاستقلالية الذاتية بمستوياتها المتعددة (الفكر، البحث العلمي، الإدارة، التنظيم) ، مع الحرص على أن تستجيب إلى متطلبات الدولة والمجتمع، من خلال تطبيق آليات مساءلة مناسبة، مع التركيز على دور وزارة التعليم العالي كمنسق، يسيل تقديم الخدمة وميولها.

(1) سلمى دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 44، 45.

- تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح وهذا ما يتطلب مرونة أكبر ومشاركة الجهات المعنية جميعها في اتخاذ القرار.
- اعتماد المسائلة والمحاسبة مما يساهم في تجسيد نوع من المصداقية والأمان.
- تعزيز مبدأ العدالة بين مؤسسات التعليم العالي في كل أنحاء العالم لتكريس خدمة تعليمية أفضل.
- خلق هياكل متماسكة تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة تمس جانبي التعليم والبحث، يقود هذه الهياكل رؤساء أساسين ذوي خبرات طويلة، كفاءة عالية ويملكون سلطة قوية في مجال تدخلهم على مستوى المجالس الإدارية والعلمية، نحو تحقيق الأهداف في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.
- توجيه أهداف الخدمة التعليمية نحو تكوين مواطنين ملتزمين بقضايا الناس والمجتمع، يتمتعون بالإفصاح والشفافية والعدالة والعمل الجماعي، بهدف تمكين المجتمع من معالجة المسائل الطارئة والمتجددة مع ضرورة نشر قيم المساواة والعدالة.
- المساءلة جوهر الحوكمة حيث تتعلق بأصحاب المصالح (الأساتذة، الطلبة، الإداريين) فهم المسؤولين من كل الأطراف الداخلية والخارجية وترتبط المساءلة أساسا بالشفافية في اتخاذ القرارات والحوار الأكاديمي الديمقراطي لهذا يجب أن يتميز قطاع التعليم العالي بدرجة كبيرة من الانفتاح والديمقراطية من أجل تحسين جودة الخدمة التعليمية.
- إن الحوكمة الجيدة تسير اتخاذ القرارات تتسم بالعقلانية والإفصاح والشفافية، وتؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية على المستوى التنظيمي.
- تمثل حوكمة المؤسسات عنصرا حيويا من شأنها أن تسمح للقائمين على تلك المؤسسات بتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم كفاءة وفاعلية الأداء؛ العمل من أجل تبني معايير الحوكمة وإرساء قواعدها في الجامعات من أجل زيادة قدرة الجامعات على التميز ومواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل، تسليط الضوء على مختلف الجوانب التي تمس موضوع التّعليم العالي، وقد تبين لنا من خلاله أنّ التّعليم العالي هو الركيزة الأولى في بناء المجتمعات في عصـــرنا الحديث، بالإضافة إلى كونه حجر الزاوية في برنامج التحديث والتطوير.

وباعتبار تطور التعليم العالي أحد المقاييس الهامة لقياس درجة تقدم المجتمع أو تخلفه، فإنّ التعليم العالي يعتبر المدخل الأســاســـي للبحث العلمي، الذي يســـتهدف خدمة المجتمع والارتقاء به حضـارياً، ومن ثم تصـبح الجامعات والمعاهد العليا مركزاً لنقل ونشـر المعرفة، بل وصـناعتها من خلال البحث العلمي.

إنّ عملية النهوض بالتعليم العالي تتطلّب منظومة متكاملة للحوكمة تشــمل جميع أطراف اتخاذ القرارات، سـواء على مسـتوى القطاع ككل أو الجامعات، وتُعد الحوكمة مفتاح الوصـول إلى تعليم عال رفيع القيمة والمستوى والمضمون، وهي تساهم في تحسين جودة الخدمة التعليمية.

من ثم فإنّ التعليم العالي يعد من أهم مصـادر الاسـتثمار في رأس المال البشـري، والطريق الأول للتنمية والتقدم ورفع مسـتوي معيشـة الفرد، لذلك لابد من الاهتمام بالتعليم العالي باعتباره الأداة الرئيسـية في تزويد المجتمع بالمتخصـصـين والخبراء في مختلف المجالات والعلوم؛ فهو يعد الرصـيد الاسـتراتيجي الذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الموارد البشرية المتخصصـة والمؤهلة تأهيلاً عالياً، وهذا ما يسمى بالتنمية البشـرية والتي سـنتناولها في الفصـل التالي لمعرفة علاقة التعليم العالي بالتنمية البشـرية وسـبل تحقيقها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تمهيد:

سعت الجزائر في غضون السنوات الفارطة إلى إحراز التقدم في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال انتهاجها سياسة التخطيط كوسيلة لتطبيق استراتيجيتها التنموية والتي تجسدت في الإصلاحات التي قامت بها من شأنها إعادة النظر في منظومتها التعليمية حسب المتطلبات العلمية والتقنية لوظائف العمل من جهة، والسعي نحو التحول والتأقلم مع متطلبات العصر من جهة أخرى.

ورغم جملة المجهودات التي بذلها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إلاّ أنه ظل دائما يسعى إلى الأفضل لتحسين نوعية وجودة مخرجاته، وذلك لوعي المجتمع الجزائري بأثر التعليم العالي كعامل من عوامل تقدم الدول، وكذا قدرته على تكوين وجمع رصيد بشري رفيع المستوى كمصدر هام للنمو الاقتصادي وللتنافس، وعلى هذا الأساس حاولنا أن نتطرق في هذا الفصل الأخير إلى المباحث التالية:

المبحث الأوّل: مسار نظام التعليم العالي في الجزائر.

المبحث الثّاني: دراسة قياسية لتأثير التعليم العالي على التنمية البشرية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأوّل: مسار نظام التعليم العالي في الجزائر

حظي قطاع التعليم العالي في الجزائر باهتمام متميز من قبل السلطات منذ الاستقلال، إذ أوكل له مهمة قيادة التنمية الشاملة من خلال التزويد بالرأسمال البشري الكفؤ، وقد عرف هذا القطاع، جملة من الاصلاحات الهادفة للارتقاء به ومواكبته لمختلف التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي.

المطلب الأوّل: لمحة عن التطور التاريخي للتعليم العالي بالجزائر

عرف التعليم العالي في الجزائر كغيره من الدول سلسلة من التغيرات والتطورات والتحولات أدت إلى تطور أنظمته وهياكله كما ونوعا، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- التعليم العالي في عهد الاستعمار:

يعود قطاع التعليم العالي بالجزائر إلى العهد الاستعماري، حيث كان يحتوي على جامعة واحدة هي جامعة الجزائر، وقد تأسست سنة 1877، وأعيد تنظيمها سنة 1909 وكانت تضم أربع كليات هي[1]: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كليو العلوم والفيزياء، والكلية الرابعة للطب والصيدلة، وقد أنشئ هذا القطاع لخدمة المواطنين الفرنسيين، وظهرت بعدها مدارس كبرى (الفلاحة–بولتكنيك) وملحقات لجامعة الجزائر في 1950 بوهران وقسنطينة (خاصة مع مخطط قسنطينة المنطلق في 1958) [2]، لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية، المرتكزة على التعليم النظري دون استجابة لمشاكل المجتمع الجزائري [3].

(1) رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 146.

(2) حسن رمعون، **الجامعة نتاجا للتاريخ ورهانا مؤسساتيا: حالة الجزائر والعالم العربي**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.crasc.dz/insaniyat/index.php/fr/14-6-1998/422، تاريخ الاطلاع: 2017/02/28.

(3) لحسن بو عبد الله، محمد مقداد، **تقييم العملية التكوينية: دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 02.

2- التعليم العالي ما بعد الاستقلال:

مرّ التعليم العالي بالجزائر بعد الاستقلال بعدة أطوار مهمة، تأثرت من قريب أو من بعيد بالمكون السياسي، القانوني والإيديولوجي للنظام السياسي الذي حكم الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية، وهذه الأطوار هي كما يلي [1]:

2-1- المرحلة الأولى (1962-1969):

بعد نيل الجزائر الاستقلال سنة 1962 انطلق القطاع بجامعة واحدة ومدرستين للتعليم العالي، ونظام جامعي موروث عن العهد الاستعماري، فلم يتغير إلا الإشراف الإداري الذي أصبح في يد الجزائريين أما الجوانب الأكاديمية والعلمية فقد ظلت مشابهة لما كان موجودا من قبل ما عدا تغييرات طفيفة غير جوهرية [2]، إذ بلغ عدد طلاب جامعة الجزائر في سنة 1962 حوالي 2725 طالب غالبيتهم العظمى من أصل أوروبي، وكان الهدف الأساسي لجامعة الجزائر المساهمة في تكوين الإطارات اللازمة لمباشرة عملية التنمية، حيث تم إنشاء جامعة وهران سنة 1966، وجامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا في العاصمة وجامعة العلوم والتكنولوجيا في وهران وجامعة التكنولوجيا في عنابة [3].

إلى جانب ذلك كان التعليم العالي تحت وصاية وزارة التربية الوطنية آنذاك، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات والكليات مقسمة بدورها على عدد من الدوائر، التي تهتم بتدريس تخصصات محدودة نظراً لنقص الهياكل، حيث كان التقنيون السامون يتم تكوينهم في الثانويات التقنية كثانوية "دلس" التي كانت تعتبر ثانوية تقنية وطنية في فترة الستينات، أما المهندسين فكان يتم تكوينهم في المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش، وهي المدرسة الوحيدة التي تقوم بهذا النوع من التكوين بعد الاستقلال، وكانت

(1) رابح تركي، **مرجع سبق ذكره**، ص 149.

(2) جامعة الجزائر2، **نبذة تاريخية عن جامعة الجزائر**، متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.univ-alger2.dz/index.php/ar/universite/presentation-universite/histoire-universite، تاريخ الاطلاع : 2017/03/01.

(3) رابح تركي، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

تسمى قبل 1965 بالمدرسة الوطنية للمهندسين بالجزائر، وقامت هذه بتكوين مهندسين في عدة التخصصات، وفي هذه المرحلة كان الهدف هو توسيع التعليم العالي والسعي إلى جزأرته.

أما بالنسبة للمراحل الدراسية التي ظلت تسير على النظام الاستعماري فهي كما يلي: مرحلة الليسانس (03 سنوات)، شهادة الدراسات المعمقة (سنة واحدة)، شهادة الدكتوراه درجة ثالثة (على الأقل سنتين)، شهادة دكتوراه دولة (وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات).

2-2- المرحلة الثانية (1970- 1979):

تعتبر هذه المرحلة بداية ميلاد الجامعة الجزائرية، حيث تم إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، والتي بادرت بدورها بإصلاح التعليم العالي سنة 1971، وركزت على إعادة النظر في نظام التكوين في ضوء الحقائق الوطنية والأهداف العامة للمجتمع، وقد تزامنت عملية الاصلاح هذه مع كل من المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وقد تمثلت الأهداف الأساسية لإصلاحات 1971 فيما يلي [1]:

- تبني مفهوم ديمقراطية التعليم العالي خدمة لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية وترقية الفئات المحرومة في المجتمع.
- تكوين إطارات قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية في الجزائر.
- تبني سياسة توسيع وتطوير الاختصاصات لتلبية متطلبات جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- تكوين أكبر عدد من الإطارات بأقل التكاليف الممكنة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المردودية.

ونتيجة لهذا الإصلاح شهدت الجامعة الجزائرية ظهور اختصاصات كثيرة، سواء في العلوم الإنسانية والاجتماعية أو في العلوم التكنولوجية، الضرورية للتكفل بالاحتياجات المختلفة الناجمة عن حركة التنمية التي عاشتها الجزائر في السبعينيات.

كما شهدت العلاقة بين التعليم العالي والمحيط المهني والاجتماعي تطورا ملموسا، وتطورت أواصر التعاون بصورة واضحة من خلال قيام التعليم العالي بتزويد المجتمع بالأطر الجامعية [2].

(1) غياث بوفلجة، **التربية والتكوين في الجزائر**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 63.
(2) لحسن بو عبد الله، محمد مقداد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 3، 4.

أما بالنسبة للمراحل الدراسية للتعليم العالي فتم تعديلها لتصبح كالتالي: مرحلة الليسانس (04 سنوات)، مرحلة الماجستير (تدوم سنتين)، مرحلة الدكتوراه (05 سنوات).

2-3- المرحلة الثالثة (1980-1997):

عرفت هذه المرحلة تدعيم وتصحيح مسار التعليم العالي من خلال وضع خريطة جامعية سنة 1982 والتي تم تحديثها سنة 1984، وتمثلت أهدافها في [1]:

- تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000 مستهدفة احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.
- تحديد احتياجات سوق العمل من أجل ضبط الخريطة التكوينية وفق هذه الاحتياجات.
- تحقيق التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.
- تحويل المعاهد الوطنية إلى مراكز جامعية، والحفاظ على 7 جامعات كبرى فقط.
- تطوير نظام خدمات الجامعية.

تميزت هذه المرحلة باعتماد نظام استقلالية الجامعة، والذي تمثل في تعزيز استقلالية مؤسساته وهيئاته من الناحية الإدارية المالية، البيداغوجية، البحثية.

كما شهدت هذه الفترة تكاملا ضعيفا بين الجامعة والمجتمع حيث لم تتمكن الجامعة من الاندماج الايجابي في البيئة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية واستمرت الجامعة في القيام بدوره المتمثل في تخريج الأطر الجامعية، لكن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من إدماج كل هذه الأطر وتوظيفها.

2-4- المرحلة الرابعة (1998-2004):

تميزت هذه مرحلة بإصلاح جديدة للمنظومة الجامعية سواء من ناحية الهياكل، الوسائل، الطرائق، أو من حيث مضمون المناهج والأهداف التي تضمن تكوين كفاءات قادرة على التكيف مع الأوضاع العالمية المتجددة، كما توج البحث العلمي بإصدار القانون التوجيهي لسنة 1998 الذي يمثل الجهاز القانوني الجديد الذي يرسم الملامح العامة للبحث العلمي بالجزائر [2]، كما رفق هذا القانون بعث برنامج خماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، بالإضافة إلى ذلك تم تدعيم القطاع وعقلنته تماشيا مع

(1) غياث بوفلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 64، 65.

(2) عبد الكريم بن أعراب، **دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004) المنجز و(2006-2010) المخطط**، المؤتمر العالمي الرابع للبحث العلمي، دمشق، ديسمبر 2006، ص 2.

التحولات التي يشهدها كل من المجتمع والاقتصاد الجزائري. وقد تمّ إصدار القانون رقم 99-05 المؤرخ في 1999/04/04 والمتعلق بالتعليم العالي الذي يمثل لحظة فارقة وهامة بالنسبة إلى تطور قطاع التعليم العالي، أما من ناحية التشييد شهدت الفترة إنشاء كل من جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة وجامعات: بومرداس، بجاية، بسكرة ومستغانم، وقد تركزت الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح في المحاور التالية [1]:

- تحقيق انسجام أكبر بين التكوين والشغل.
- إثراء القيم الثقافية التي تغذي الهوية الشخصية.
- إنتاج معايير وأنساق علمية قادرة على تطوير المشروع المجتمعي.

كما تمثلت هذه المرحلة في انخراط الجزائر في السياق العالمي الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي [2]، حيث اعتمدت استراتيجية جديدة تتمثل في نظام يعتمد على ثلاث مراحل: ليسانس، ماستر، دكتوراه (ل.م.د)، الذي شّرع في تطبيقه سنة 2004 [3].

المطلب الثّاني: مبادئ التعليم العالي في الجزائر

ارتكزت سياسة التعليم العالي في الجزائر على أربع مبادئ أساسية نوجزها في الآتي [4]:

5-1- ديمقراطية التعليم:

يقصد بهذا المبدأ أن لكل طالب جزائري حاصل على شهادة البكالوريا الحق في الحصول على مقعد بيداغوجي يضمن له مواصلة تكوينه على مستوى التعليم العالي بغض النظر عن مكانته الاجتماعية، بالإضافة إلى إقامة المرافق الجامعية عبر التراب الوطني بما يسمح مِن جعل الجامعة قريبة من الطالب ويكفل كذلك التوازن الجهوي، بالإضافة إلى تقديم المنح الجامعية وتوفير الإقامات الجامعية والمطاعم، وعنصر النقل الجامعي بين هياكل الجامعية.

(1) لحسن بو عبد الله، محمد مقداد، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

(2) عبد الكريم حرز الله، كمال البداري، **نظام ل.م.د**، دون طبعة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 54، 55.

(3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: سنة في خدمة التنمية 1962-2012**، الجزائر، 2012، ص 18، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mesrs.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/03/15.

(4) رابح تركي، **مرجع سبق ذكره**، ص 158.

5-2- الجزأرة في قطاع التعليم العالي:

تعني عملية الجزأرة الاستبدال التدريجي للإطارات الأجنبية بإطارات جزائرية، فبعد الاستقلال شهدت المؤسسات التعليمية على كافة المستويات نقصا كبيرا في المؤطرين، ولمعالجة هذا النقص الفادح استعانت الجزائر بالدول الأجنبية، وفي مرحلة ما، وبعد توفر الإطارات اللازم بدأت الدولة بتطبيق مبدأ الجزأرة أي الاستبدال التدريجي، لكن تطبيق هذا المبدأ صاحبه أخطاء في بعض الحالات كانت له عواقب وخيمة على السياسة التعليمية الجامعية مستقبلا [1].

5-3- مبدأ التعريب:

يقصد به الاستخدام الواسع والمكثف للغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية الأولى في البلاد، خاصة في العلوم الانسانية والاجتماعية ولقد كان لتطبيق هذا المبدأ الأثر السلبي على أولئك المؤطرين الذين تلقوا تكوينهم باللغة الفرنسية الأمر الذي كان له صعوبة في نوعية التحصيل لدى الطلبة. هذا وقد تم الانطلاق في سياسة تعريب التعليم العالي سنة 1971، بلغت نسبة 100 مع نهاية الثمانينيات في عدد من الشعب، وهي في تقدم مستمر بالنسبة إلى الشعب التكنولوجية والطبية [2].

5-4- التوجه العلمي والتقني:

بالنظر إلى الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية الهائلة التي تملكها الدولة الجزائرية ومن أجل النهوض بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، برزت الحاجة إلى إطارات تقنية مؤهلة، تتماشى مهاراتهم ومتطلبات الوظيفة، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى وضع خريطة تعليم عالي تأخذ بعين الاعتبار حاجتها إلى المهارات التقنية العالية، هذا ما يلقي بالمسؤولية على الجامعة لتوفير هذا المورد البشري وفتح الاختصاصات المطلوبة [3].

---

(1) سلمى الإمام، **صنع السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشور، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006-2007، ص 341.

(2) صليحة رقاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

(3) تركي رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

المطلب الثّالث: إصلاح التعليم العالي في الجزائر

إن اصلاح قطاع التعليم العالي في الجزائر جاء نتيجة لمتطلبات التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والوطني وأيضا مواجهةً للتحديات التي تقف في وجه القطاع.

1- دوافع الإصلاح:

تصبح الحاجة إلى الإصلاح والتطوير ملحة وضرورية عند حدوث أي خلل في التوازن بين مكونات النظام والعلاقات التي تحكم واقع المؤسسات في أي بلد ومصالح أفراده وفئاته وفاعلية وظائفه وإجراءاته، وتتزايد الحاجة إلى الإصلاح نظراً لسرعة التحولات في مجالات الحياة المختلفة، بالنسبة للجزائر تعتبر من دوافع خوض الاصلاحات ما يلي [1]:

- ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب في التعليم العالي.
- نسبة تأطر غر كافية أدت إلى ضعف مردودية التكوين فيما بعد التدرج.
- تكوي قصر المدى غير مرغوب فيه.
- تسير غير عقلاني للزمن البيداغوجي.
- اعتماد الالتحاق بالتعليم العالي على نظام توجيه مركزي.
- ضعف الصلة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل والذي يؤدي إلى نتائج سلبية عديدة من ضمنها ارتفاع معدلات بطالة المتعلمين.
- تبني الجزائر إصلاحات شاملة في كافة القطاعات الاقتصادية وهو ما يستدعي إصلاح التعليم العالي مجاراةً لباقي الإصلاحات.
- تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة بسبب تدهور الجامعة وظروف الأستاذ الاجتماعية.
- مقتضيات التحولات الخارجية متمثلة في عولمة التعليم العالي.

(1) محمد صبري الحوت، **إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج**، دون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص 20.

2- مظاهر الإصلاح (نظام ل.م.د):

تحاول الجزائر من خلال نظام ل.م.د محاكاة أنظمة التعليم العالي في إتباع تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلة تعليمية من ثلاث أطوار هي: ليسانس، ماستر، دكتوراه بهدف إعطاء مكانة دولية للمعارف المكتسبة من جهة، ثم للشهادات المحصل عليها من جهة ثانية، حيث يتكون هذا النظام من [1]:

- ✓ **الليسانس:** يشتمل على ستة سداسيات، في مرحلتين تتمثل الأولى في تكوين قاعدي متعدد التخصصات والثانية في تكوين متخصص.
- ✓ **الماستر:** يشتمل على أربع سداسيات، ويرمي هذا الطور إلى تحقيق مهمتين مهنية وبحثية حيث يُمَكن الطالب بعد حصوله على الشهادة من الالتحاق بعالم الشغل حسب الاختصاص.
- ✓ **الدكتوراه:** يشمل ست سداسيات تكون متوجة بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة مقدمة من قبل الطالب يثبت من خلالها القدرة على البحث العلمي.

3- أهداف الإصلاح: ويهدف إلى [2]:

- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة منها المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تحقيق تفاعل حقيقي مع المحيط السوسيو-اقتصادي عبر تطوير العلاقة بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير التكيف المستمر لدى الطالب مع المتطلبات المهنية والتطور الحاصل في هذا المجال على المستوى الوطني والدولي.
- الإشراك الفعلي للتعليم العالي في التنمية المستدامة للبلاد.
- إعداد الطلبة إعدادًا ملائمًا يمكنهم من اكتساب المعرفة الوظيفية والمهارات الفكرية والعلمية التي توجههم إيجابيًا نحو العمل والمواطنة.

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php، تاريخ الاطلاع: 2017/03/23.

(2) سميحة زاحي، **المكتبة الجامعية فضاء التعلم والبحث في سياق نظام ل.م.د**، مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://informatics.gov.sa/details.php?id=: 333، تاريخ الاطلاع: 2017/03/25.

4- مهمة هذا الإصلاح: تكمن مهمة هذا الإصلاح في [1]:

- ضـمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي.
- تقوية المهمة الثقافية بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي، خاصـــة تلك المتعلقة بالتسامح والاحترام.
- إعطاء دور أكبر للتكوين التطبيقي في مقابل التكوين النظري.
- تشجيع التعاون الدولي وفق السبل والأشكال المتأتية.
- ترسيخ أسس تسيير ترتكز على التشاور والمشاركة.
- دعم قاعدة واسعة للبحث حرة أكثر منها موجهة.
- خلق الشروط الملائمة للتوظيف والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة والأساتذة الباحثين بجامعاتنا.

5- تحديات التعليم العالي في الجزائر

يواجه التعليم العالي في الجزائر تحديات مختلفة، منها ما يتعلق بالعنصر البشري ومنها ما يشمل الجانب المادي، بينما يتعلق البعض منها بالجانب التكويني والتأطير، نذكر منها [2]:

- المناهج المستوردة من الدول المتطورة وعدم توافقها مع البيئة التعليمية في الجزائر.
- التكوين الكمي على حسـاب التكوين النوعي، نظراً للتكلفة التي أصـبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضـــافة إلى تغير منظومة القيم التعليمية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

(1) علي لرقط، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشـاملة في مؤسـسـات التعليم العالي بالجزائر: دراسـة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الانسـانية بجامعة الحاج لخضـر بباتنة**، مذكرة لنيل شـهادة ماجسـتير في علوم التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسـانية، غير منشـور، جامعة الحاج لخضر، الموسم الجامعي 2008-2009، ص 70.

(2) حاج قويدر قورين، **واقع ومتطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر مع الإشارة إلى حالة ماليزيا ومقومات نجاحها**، مجلـة علوم إنســـانيـة، السـنـة الخـامســـة، العـدد 36، 2008، جـامعـة الشـــلف، متـاح على الموقع الإلكتروني: http://www.ulum.nl/d25.html، تاريخ الاطلاع: 2017/03/25.

- الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة وضـع إمكانيات الدولة وقدرة الهياكل المتوفرة على الاستيعاب أمام تحد لا سبيل لإنكاره [1].
- قلة التأطير بسـبب هجرة الكثير من الأسـاتذة إلى الدول المتقدمة مما أدى إلى ارتفاع نسـبة عدد الطلبة لكل أستاذ.
- الصعوبة في مسايرة مناهج التعليم العالي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة وتدني مستوى استجابتها لمتطلبات هامة مثل الارتباط باحتياجات سوق العمل ومراعاة التوازن بين النظري والعملي والذي يلاحظ من خلال بطء تفاعل القطاع العام والخاص في تحديد احتياجاته من الخريجين وفي تقديم الخدمات التدريبية أثناء الدراسة.

المبحث الثّاني: دراسة قياسية لتأثير التعليم العالي على التنمية البشرية المستدامة في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى دراسـة أثر بعض مؤشـرات التعليم العالي المهمة على التنمية البشـرية المسـتدامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، وذلك بالاعتماد على الأسـاليب الاقتصـاد القياسـي حيث يتم أولا تحديد أو الكشـف عن هذه المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على مؤشـر التنمية البشـرية وصياغة النماذج وتقديرها ثم الدراسة الاقتصادية والإحصائية.

المطلب الأوّل: المؤشرات الكمية للتعليم العالي في الجزائر

إن التطور الذي عرفه التعليم العالي في الجزائر في مختلف مراحله، صـاحبه تطورا أيضـا في حجم مؤسسات التعليم العالي، أعداد الطلبة، الخريجين، هيئة التدريس والميزانية.

1- التدفقات الطلابية:

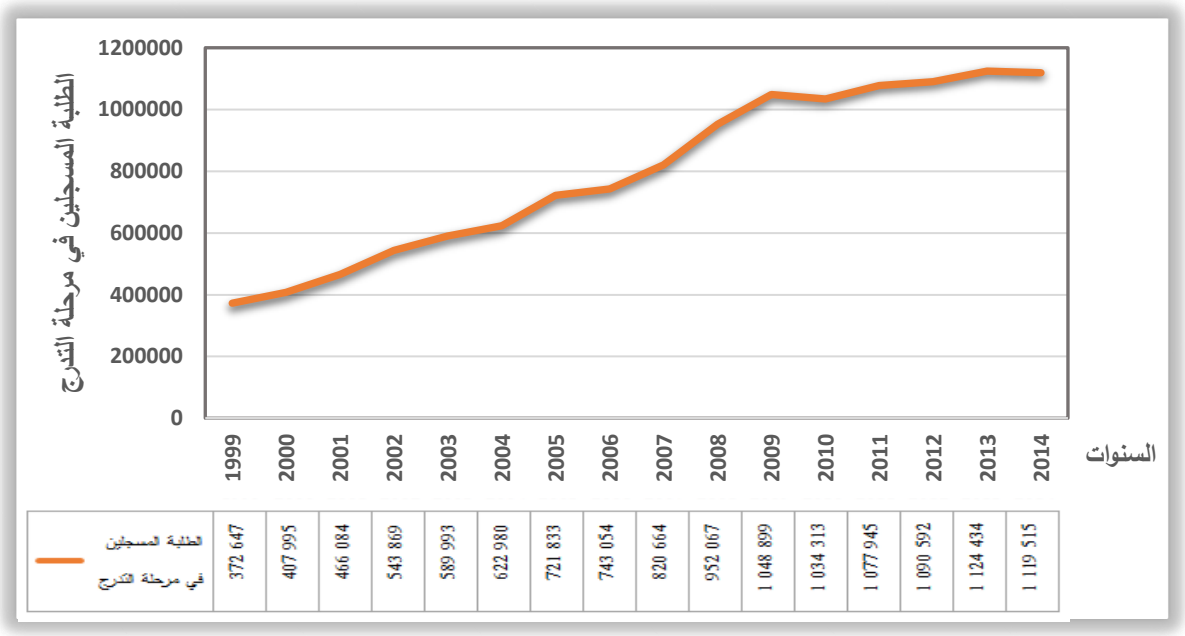
يمثل الطلبة الملتحقين بمؤسـسـات التعليم العالي أهم مدخلاتها وجوهر عملها، وقد عرف عدد المسجلين تطورا خلال الفترة 1999 إلى 2014 لكلا الطورين (في التدرج وما بعد التدرج).

(1) كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح السنة الجامعية 2005-2006 بجامعة سيدي بلعباس: الثلاثاء 27 سبتمبر 2005، منشورة بموقع رئاسة الجمهورية على الموقع الإلكتروني: http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm، تاريخ الإطلاع: 2017/03/25.

1-1- الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج:

عرف التعليم العالي تطور ملحوظ في أعداد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج، ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-1): منحنى بياني يوضح تطور الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/03/27.

من خلال الشكل رقم (3-1) نستنتج أن عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي تضاعف 2.5 مرة من سنة 2000 إلى سنة 2010، بينما تضاعف العدد 3 مرات من 1999 إلى 2014 حيث زاد التعداد بـ 746 868 طالب، ويرجع هذا الارتفاع إلى الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد بعد أن عاشت فترة عدم الاستقرار، وكذلك زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي بالموازاة مع التحسن الملحوظ في معدل النجاح في البكالوريا ورغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة والحصول على شهادات جامعية تسهل أكثر إمكانية اندماجهم في سوق العمل، حيث بلغت نسبة نجاح امتحان البكالوريا سنة 2004 معدل 42.52 % وسنة 2007 معدل 53,27 % وسنة 2012 معدل 58 %، ويعود ذلك في الأصل إلى زيادة النمو الديمغرافي والكثافة السكانية اللذان يضغطان على التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة

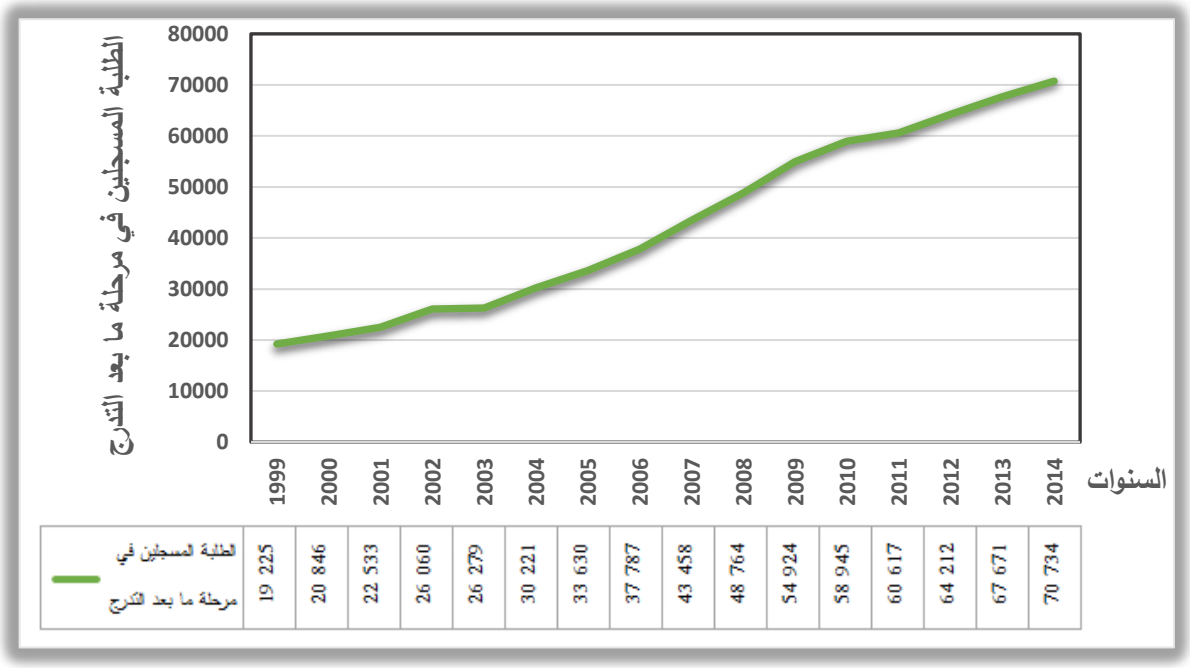
خاصــة، الأمر الذي يشـكل تحديا قويا ينعكس سـلبا على كفاءة ونوعية خريجي قطاع التعليم العالي في الجزائر هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يوضـح الشـكل رقم (3-1) تزايد معدلات القيد الإجمالي في نظام ل.م.د خلال السنوات الأخيرة مقارنة على ما كان عليه سنة 2005/2004.

وكذلك من الأســباب نذكر مشــاركة الإناث في التعليم العالي إذ شــهدت هاته الفترة قفزة نوعية، حيث ارتفعت حصة الإناث بالنسبة إلى مجموع المسجلين من 50% سنة 2000 إلى 59% سنة 2010 مقارنة إلى حصة الذكورة التي بلغت نسبة 41%، ومع ذلك تسجل تزايدا مطردا.

1-2- الطلبة المســجلين في مرحلة ما بعد التدرج: يمكن توضــيح تطور أعداد الطلبة المســجلين في مرحلة ما بعد التدرج في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-2): رسم بياني يوضح تطور الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج خلال الفترة (2014-1999)



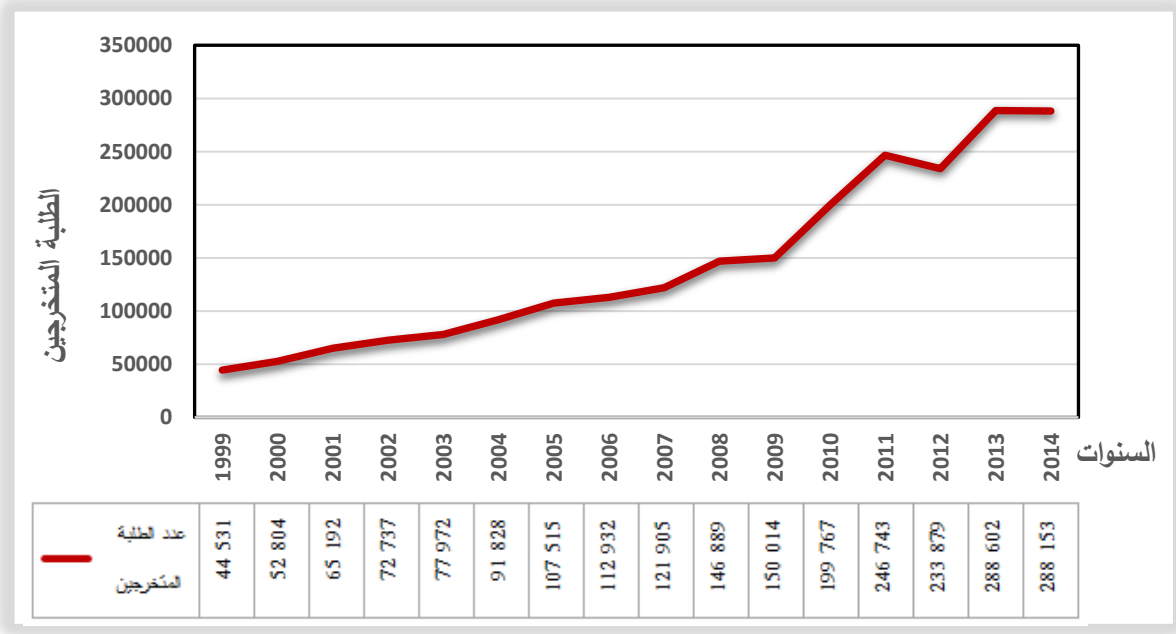
المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/03/27.

يتضح من خلال الشكل رقم (3-2) تزايد عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج، حيث انتقلت من 19 225 طالب إلى 70 734 طالب بنسبة زيادة تقدر بـ 298% أي تضاعف بـ 4 مرات، وهذا راجع على تحقيق وتطبيق سياسة قطاع التعليم العالي في هذه المرحلة وتوفيرها للإمكانيات المطلوبة من أجل الرفع من مخرجات وتطوير كفاءتها، وينقسم هذا العدد الهائل من الطلبة في التعليم العالي على مجموعة من الفروع والتخصصات بهدف استكمال وتحديث التكوين الأولي من أجل تحسين مؤهلات المترشح ضمن إطار إحداث التوازن داخل المزدوجة تكوين-توظيف.

2- عدد الطلبة المتخرجين خلال الفترة (1999-2014):

يوضح الشكل الآتي ديناميكية المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي بالجزائر:

الشكل رقم (3-3): رسم بياني يوضح تزايد عدد الطلبة المتخرجين خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/03/27.

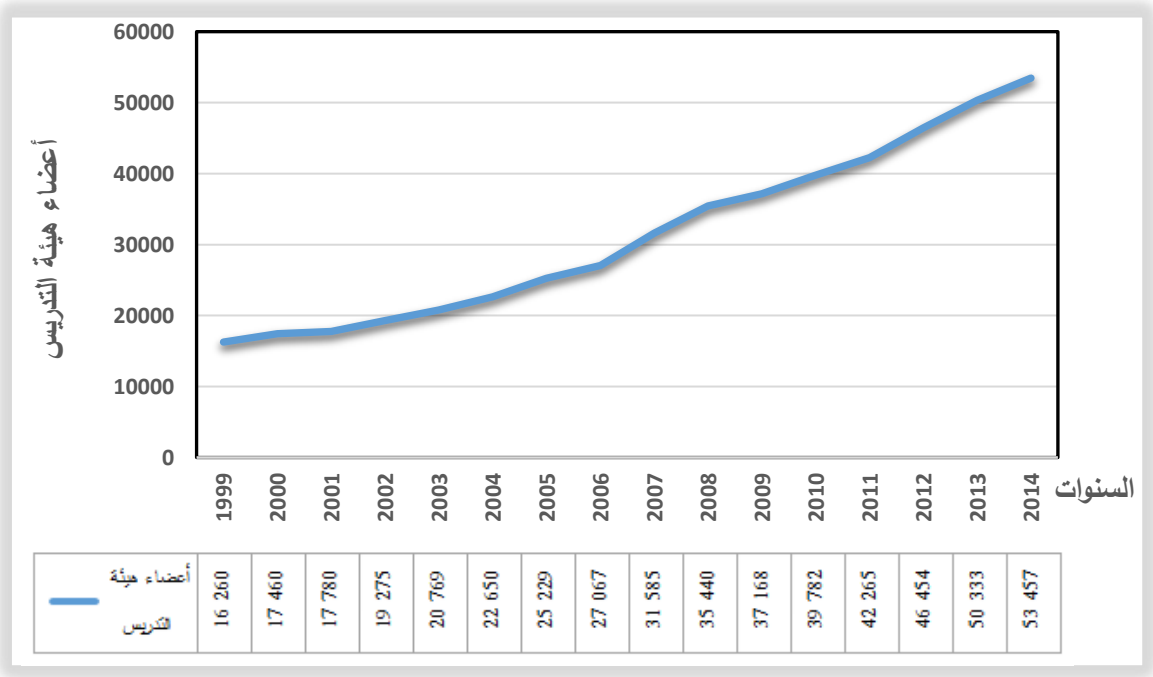
نستنتج من خلال الشكل رقم (3-3) أن عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية يزداد سنويا، فقد أنتجت منظومة التعليم العالي حوالي 240 000 من حاملي الشهادات خلال خمسة عشرة سنة(1999-2014)، حيث تضاعف العدد بـ 6 مرات، كما عرف التعليم العالي سنة (2010-

2011) تخرّج 400 246 طالب، وشـهدت العشـرية 2001-2011 تخرّج 000 393 1 طالب، وهذا راجع إلى التدفق الهائل الذي عرفه قطاع التعليم العالي في الآونة الأخيرة، إلى جانب تغيير سياسته إلى التركيز على الكم، وبالتالي حدث تغيير في المناهج المتبعة مما انعكس إيجابا على تضـــاعف عدد الخرجين، مما أدى بالإدارة على مسـتوى الوزارة والجامعة تركز على الكم على حسـاب الجودة، وهذا ما يعرف بالتعليم العالي البنكي، الذي أصبح يمارس على جميع التخصصات بل وحتى علوم الطب وجراحة الأسـنان وغيرها. الأمر الذي أدى بالتحصـيل الكمي يغلب بكثير على التحصـيل النوعي، ومن ثم زيادة المعروض من خريجي التعليم العالي في مقابل انخفاض الطلب في سوق العمل.

3- هيئة التدريس (الأساتذة):

يشكل أساتذة التعليم العالي إحدى أهم عوامل الإنتاج في مؤسسات التعليم العالي، فهي تشرف على تعليم وتكوين الطلبة وتجري البحوث للمســاهمة في التنمية بمختلف أوجهها من جهة، ومن جهة أخرى، في تطوير العلم. والشكل الآتي يوضح ديناميكية أعضاء هيئة التدريس:

الشكل رقم (3-4): رسم بياني يوضح تطور عدد أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة(1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/03/29.

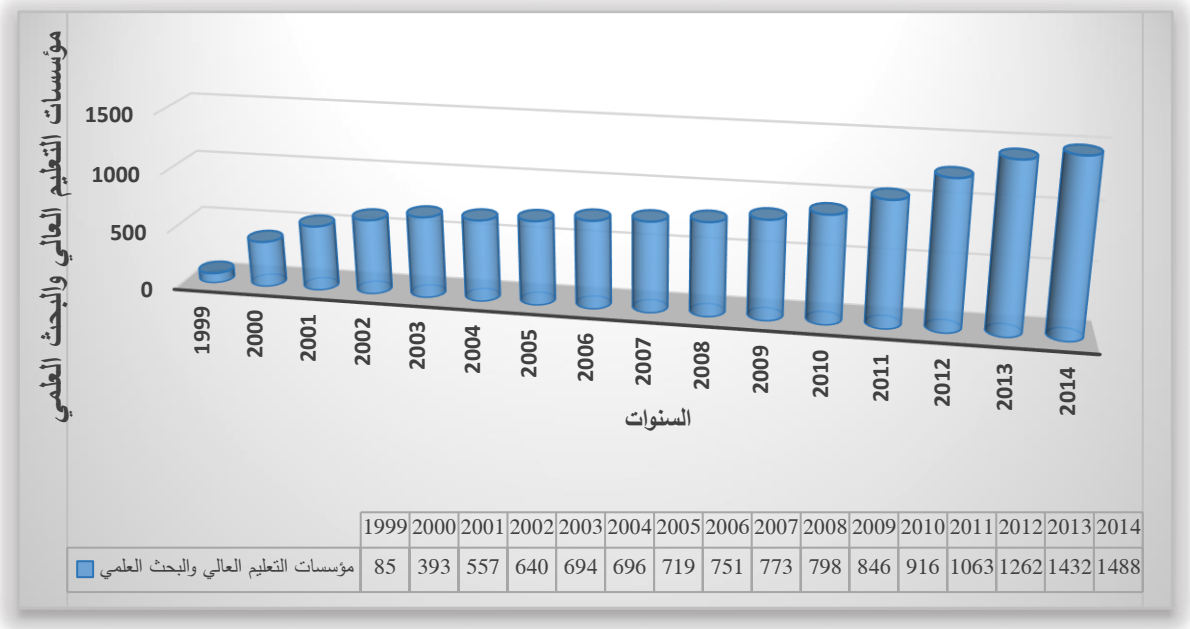
نلاحظ من خلال الشكل (3-4)، أنّ تعداد فئة أساتذة التعليم العليم العالي في تزايد مستمر. فقد تضاعف عددهم 3 مرات بين سنة 1999 وسنة 2014 حيث ارتفع عددهم من 260 16 أستاذ سنة 1999 إلى 457 53 أستاذ سنة 2014، وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك تزايدا في نسبة العنصر النسوي ضمن إطار مهنة التدريس في التعليم العالي حيث بلغت هذه النسبة 40% من سلك الأساتذة سنة 2011، وهذا التقدم الملحوظ في سلك أساتذة التعليم العالي، هو نتيجة مجهود كبير تم بذله في مجال التكوين، لم يفلح في مواكبة وتيرة تزايد تعداد الطلبة، فهذا التفاوت هو أحد آثار إسباغ الطابع الديمقراطي على التعليم العالي وتعقّد عملية تكوين المؤطّرين الجامعيين. فقد كانت نسبة المؤطّرين سنة 1999 بمعدل أستاذ واحد لكل 24 طالب ارتفعت النسبة لتصل إلى معدّل أستاذ واحد لكل 30 طالب سنة 2005، أما سنة 2011 فسجل معدّل أستاذ واحد لكل 27 طالب، أما في سنة 2014 وصلت إلى أستاذ واحد لكل 22 طالب، وهذا المعدل قليل جدا، فكلما كان تأطير الأستاذ لعدد قليل من الطلاب كان الطالب الجامعي معداً بشكل جيد.

ومن ناحية أخرى نقول إن الجزائر استطاعت أن تحقق أهدافها التي سطرتها وتقلل من التعاون الأجنبي من خلال سياسة الجزأرة حيث أصبحت اليوم هيئة التدريس تقريبا جزائرية كلّها، هذا وإن سياسة تعريب التعليم العالي، التي تمّ الانطلاق فيها خاصّة سنة 1971، بلغت نسبة 100% مع نهاية الثمانينات في عدد من الشعب الكبيرة. وهي في تقدّم مستمر بالنسبة إلى الشعب التكنولوجية والطبية. وقد استلزم ذلك مجهودا جبارا في تعريب الأساتذة، مع التفتح على اللغات الأجنبية من أجل تمكين الطلبة من الاطلاع على المراجع.

4- مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي:

خطا قطاع التعليم العالي، خطوات هامة خلال 52 سنة من استقلال الجزائر، حيث عرف تطورا لافتا على الصعيد البشري والمادي في السنوات الأخيرة، ومن بين التدابير التي تعمل الدولة الجزائرية على اتخاذها لاستيعاب توافد الطلبة على التعليم العالي، من خلال إقامة مؤسسات جامعية ومدارس ومعاهد وطنية وغيرها، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): رسم بياني يوضح تطور مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	85	393	557	640	694	696	719	751	773	798	846	916	1063	1262	1432	1488

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012**، الجزائر، 2012، ص 89-106، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mesrs.dz، مدونة المجالات العلمية المحكمة: https://1biblothequedroit.blogspot.com/2016/12/labo-de-recherche.html، وكالة الوطنية للبحث والتطور التكنولوجي: http://www.anvredet.org.dz/qui_sommes_nous/mot_de_la_directrice.php، الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية: http://www.atrssh-dz.org/ar/index.php?action=main، تاريخ الاطلاع: 2017/03/29.

نلاحظ من الشكل رقم (3-5) أن حجم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تطور بشكل ملحوظ خلال خمسة عشر سنة للفترة (1999-2014)، ففي سنة 2014 بلغ تعداد مؤسسات التعليم العالي ها 88 مؤسسة وهي موزعة على: (47) جامعات، (10) مراكز جامعية، (17) مدارس وطنية عليا، (01) مدارس عليا للتعليم التقني، (04) مدارس عليا للأساتذة، (09) مدارس تحضيرية، إذا أضفنا تعداد هياكل البحث العلمي المتمثلة في (26) مراكز البحث، (19) وحدات البحث، (10) وكالات البحث، وكذا مخابر البحث الأكثر من (1300) التي تزخر بها جامعاتنا.

كما تشـــير أرقام البحث العلمي في الجزائر إلى وجود نقص فادح في عدد الباحثين حيث تجاوز عددهم 30 ألف باحث لكل 40 مليون نســـمة، وإذا قارنا هذا بالدول المتطورة فهو بعيد جدا عن مجال المقارنة، حيث أن الإحصـائيات تكشـف أن الولايات المتحدة تتوفر على 4800 باحث لكل مليون نسـمة، وفي فرنسا هناك 4200 باحث لكل مليون نسمة، بينما في الجزائر 800 باحث لكل مليون نسمة، وهو ما يجعل الجزائر تصـــنف في المراتب الأخيرة من حيث البحث العلمي ومســـاهمته في التنمية، إذ أن ثلث البـاحثين في الـدول المتطورة يتواجـدون في الجـامعـات، بينمـا الثلثين الآخرين يتوزعون على القطـاع الاجتماعي والاقتصـادي، أما في الجزائر فلا وجود لبحث علمي في القطاعات الاقتصـادية والاجتماعية، فالجزائر عملت على تطوير البحث العلمي في الجامعة ولم يخرج عن نطاقها.

ورغم الإنجازات التي حققتها الجزائر طوال العقود الماضـية في إنشـاء وتطوير مؤسـسـات التعليم العالي والبحث العلمي إلاّ أنّه لا يزال متواضـعا وبالقدر اليسير من حيث النوعية والكيفية وإنجازات البحث العلمي مقارنة بالبلدان الأخرى من العالم المتقدم.

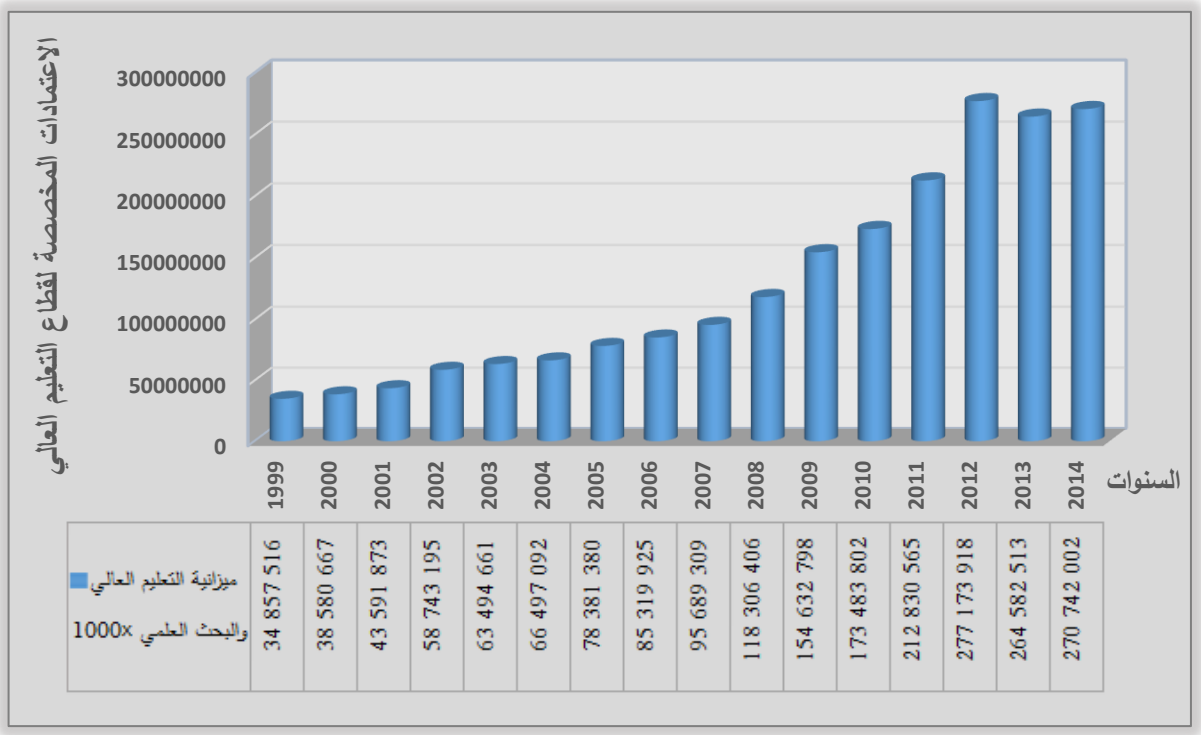
5- ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي:

تتشكل ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي من بنود أساسية نتناولها بالشرح كما سيأتي:

5-1- الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي في الجزائر مشـروعا حكوميا محضـا تموله بشـكل أسـاسـي الدولة، وقد شـهد الجزء المخصـص من ميزانية الدولة لهذا القطاع ارتفاعا كبيرا، حيث عرفت زيادة مطلقة من سـنة لأخرى لمواكبة سياسـة الاسـتيعاب ومتطلباته، ويبين الشكل الآتي تطور ميزانية هذا القطاع من سنة 1999 إلى 2014:

الشكل رقم (3-6): رسم بياني يوضح تطور ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/04/03، والجريدة الرسمية الجزائرية للسنوات من 1999 إلى 2014 (*).

يتبين من خلال الشكل رقم (3-6) أن ميزانية قطاع التعليم العالي في الجزائر في تطور مستمر، حيث تضاعفت بحوالي 8 مرات من سنة 1999 إلى غاية 2014، فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع لسنة 2014 ما يقارب 270.742.002.000 دج بنسبة تعادل 5.74% من ميزانية الدولة، مقارنة مع سنة 1999 حيث كان المبلغ 34.857.516.000 دج أي بنسبة 4.3% من ميزانية الدولة، وتفسر هذه الزيادة المستمرة في الاعتمادات الموجهة إلى قطاع التعليم العالي إلى (1):

1- ارتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع.

(*) يمكن الاطلاع أكثر على أعداد الجريدة الرسمية الجزائرية من 1999 إلى 2014 وأرقام الصفحات أنظر الملحق رقم 02.

(1) ناصر الدين قريبي، **موائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر: دراسة استكشافية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04، ديسمبر 2015، ص ص 152، 153، جامعة أم البواقي، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/64/2/2/4775، تاريخ الاطلاع: 2017/03/25.

2- ارتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات.

3- ارتفاع عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من حصة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية.

4- ارتفاع عدد المسجلين في الجامعات؛ حيث إن هذا الارتفاع يمثّل عنصرًا أساسيًّا لارتفاع حجم النفقات.

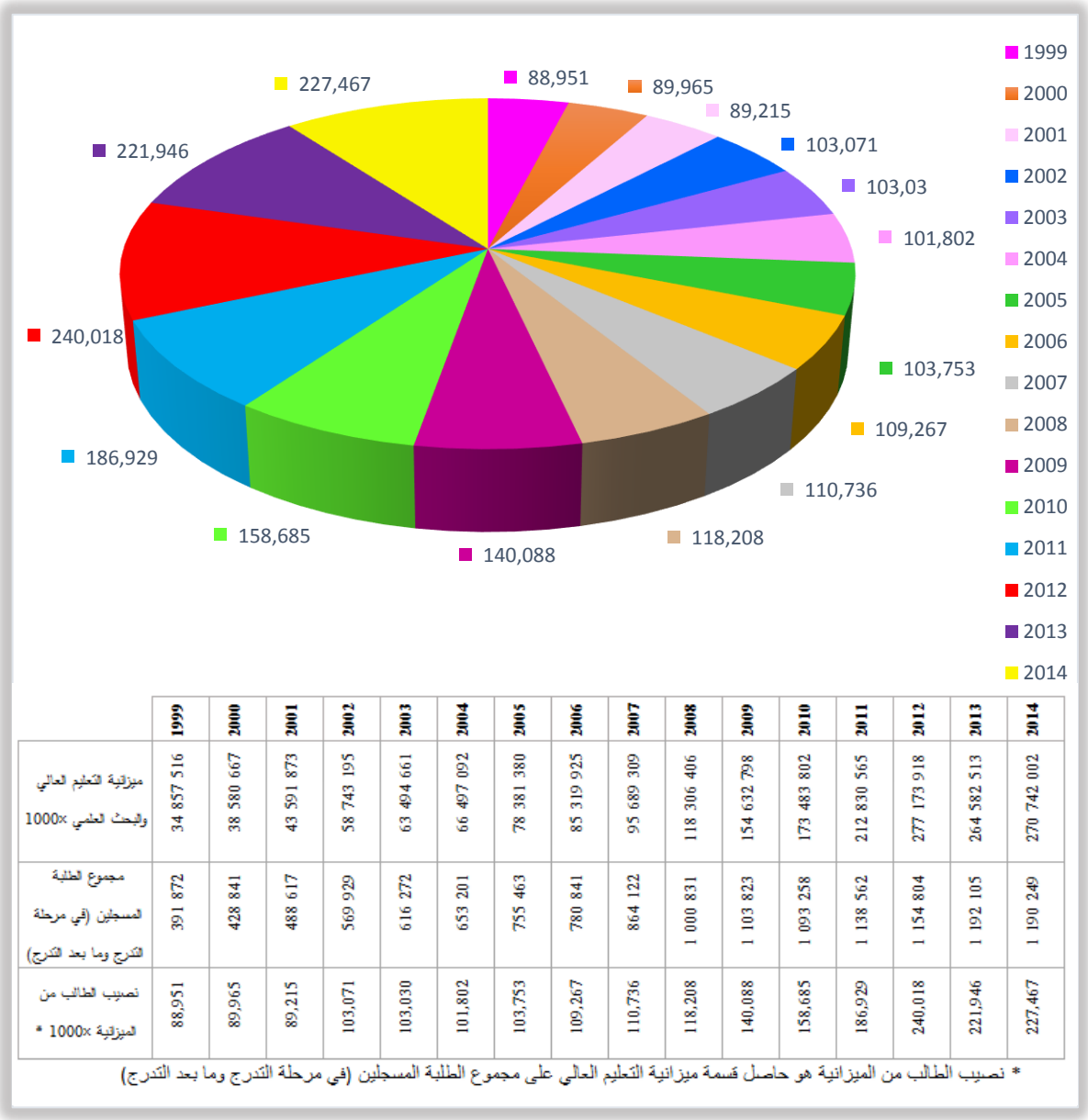
كما أن تخصيص أموال ضخمة وطائلة للقطاع، لا يكفي من أجل جعل قطاع التعليم العالي ذو أداء جيد، وبالمستوى الذي تتطلبه مختلف القطاعات المستخدمة، فالتسيير الجيد لمختلف جوانب القطاع وفقا لمقاييس دولية بصفة خاصة في الميدان المالي لا يكفيه فقط تنفيذ ومراقبة تنفيذ الميزانية وإنما كذلك كيفية إعدادها عبر الزمن.

5-2- نصيب كل طالب من الإنفاق على قطاع التعليم العالي:

نلاحظ من الشكل رقم (3-7) اهتمام الدولة بقطاع التعليم العالي باعتباره منبع الكفاءات المؤهلة لتسيير الدولة، من خلال تطور نصيب كل طالب من الاعتمادات المخصصة الذي تزامن مع تطور عدد الطلبة المسجلين في هذا القطاع، وكذا تطور ميزانيته، إذ تضاعف نصيب الطالب منذ سنة 1999 من 951 88 دج ليصل إلى 467 227 دج سنة 2014، إلاّ أن الاهتمام بالإنفاق دون النظر إلى احتياجات المجتمع من التخصصات الفنية الأخرى أدى إلى زيادة أعداد الخريجين من ذوي المؤهلات عن الحد المطلوب للمجتمع وارتفاع معدلات البطالة، فالواقع يؤكد ارتفاع بطالة فئة الخريجين الجامعين، وذلك لعدم وجود توازن بين مخرجات التعليم وطلب سوق العمل، حيث يلاحظ وجود فائض في بعض التخصصات وعجز في بعضها الآخر، حيث توجد فجوة كبيرة بين ما يتلقاه الطلبة من التعليم والتدريب وبين احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

والشكل الآتي يوضح تطور نصيب كل طالب من الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي:

الشكل رقم (3-7): رسم بياني يوضح تطور نصيب كل طالب من الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)



	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي ×1000	34 857 516	38 580 667	43 591 873	58 743 195	63 494 661	66 497 092	78 381 380	85 319 925	95 689 309	118 306 406	154 632 798	173 483 802	212 830 565	277 173 918	264 582 513	270 742 002
مجموع الطلبة المسجلين (في مرحلة التدرج وما بعد التدرج)	391 872	428 841	488 617	569 929	616 272	653 201	755 463	780 841	864 122	1 000 831	1 103 823	1 093 258	1 138 562	1 154 804	1 192 105	1 190 249
نصيب الطالب من الميزانية * 1000×	88,951	89,965	89,215	103,071	103,030	101,802	103,753	109,267	110,736	118,208	140,088	158,685	186,929	240,018	221,946	227,467

* نصيب الطالب من الميزانية هو حاصل قسمة ميزانية التعليم العالي على مجموع الطلبة المسجلين (في مرحلة التدرج وما بعد التدرج)

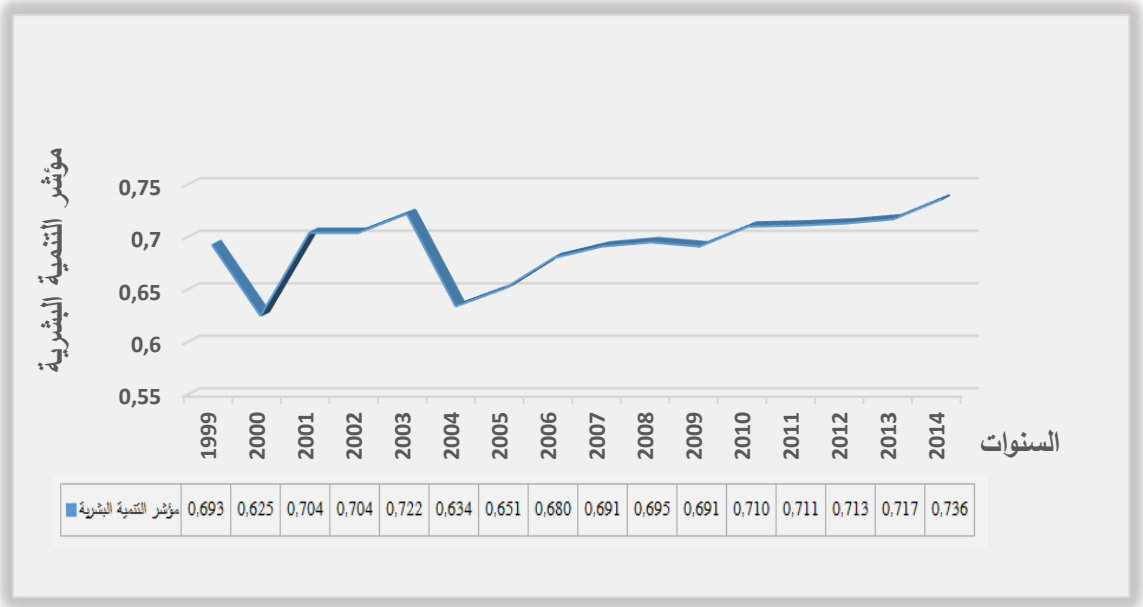
المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/04/03، والجريدة الرسمية الجزائرية للسنوات من 1999 إلى 2014 (*).

(*) يمكن الاطلاع أكثر على أعداد الجريدة الرسمية الجزائرية من 1999 إلى 2014 وأرقام الصفحات أنظر الملحق رقم 02.

6- مؤشر التنمية البشرية:

ويمكن توضيح تطور مؤشر التنمية البشرية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-8): رسم بياني يوضح تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر



المصـــدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات تقارير التنمية البشـــرية 1999-2014، متاح على الموقع الالكتروني http: //hdr.undp.org/en statistics/hdi، تاريخ الاطلاع: 2017/04/03.

نستنتج من الشكل رقم (3-8) أنّ مؤشر دليل التنمية البشرية عرف تذبذب للفترة ما بين سنة 1999 وسنة 2004، حيث تم تسجيل سنة 1999 معدل 0,693 ليعرف انخفاض محسوس بـــ 0,625 سنة 2000، ثم يرتفع سنة 2003 بمعدل 0,722 ، غير أن سنة 2004 شهدت انخفاضا في المؤشر بـ 0,634، وبدأ يشهد تطورا مطرد ابتداءا من سنة 2005 حيث انتقل من 0,651 ليصل إلى 0,736 سنة 2014، ويعود ذلك إلى المجهودات التي بذلت من خلال تطبيق بعض الاجراءات خاصـــة مع حلول الألفية الجديدة ضـــمن برامج الانعاش الاقتصـــادي وبرامج دعم النمو وإنجاز الاســـتمارات في مجالات الصـــحة والتعليم والسـكن وغيره من القطاعات بدأ يعرف مؤشـر دليل التنمية البشـرية تحسـن سـنة تلو الأخرى. مما سـمح للجزائر بأن تحرز على ترتيب 83 عالميا وبالتالي انتقالها من خانة التنمية البشـرية المتوسـطة إلى خانة التنمية البشـرية المرتفعة حسـب ما أفاده التقرير الخاص بمؤشـر التنمية البشـرية لعام 2015 الذي يصـدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فتحسـن مسـتوى التنمية البشـرية في الجزائر جعلها

تربح 24 مقعد ما بين سنتي 2000 و2014 منتقلة من المرتبة 107 إلى المرتبة 83، مذكرة بأن الجزائر تعد كذلك ضمن البلدان الـــ 10 التي سجل مؤشر تنميتها البشرية أكبر ارتفاع ما بين سنتي 1970 و2014.

المطلب الثّاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي

إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي هي كلمة مكونة من جزئين هما ECONOMIC وتعني اقتصادي و METRICS تعني قياسي، أي القياس الاقتصادي والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية، في حين يرى البروفيسور "أوسكار لانك" بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم Bio-Metic الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علما مستقلا بحد ذاته [1].

1- تعريف الاقتصاد القياسي:

أ. الاقتصاد القياسي هو " جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها ببعضها.

ب. يعرف J.Johimston الاقتصاد القياسي بأنه: "علم يهتم بتقييم واختبار المعلمات α،β وغيرها للنموذج لاقتصادي [2].

ج. كما يعرف أيضا بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي" [3].

د. أما A.S.Geldberge فقد عرفه على أنه: " القياس الاقتصادي الذي يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية [4].

(1) عماد علي العرنان، **قطاع التعليم وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشور، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الموسم الجامعي 2013-2014، ص 98.

(2) **نفس المرجع السابق.**

(3) وليد اسماعيل السيفو، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 24.

(4) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 4.

بناء على ما تقدم من تعاريف يمكن أن نستخلص بأن الاقتصاد القياسي هو استخدام العلاقة بين الاقتصاد والرياضيات والإحصاء لتحليل وتقييم الظواهر الاقتصادية.

2- أهداف الاقتصاد القياسي:

لكل علم أهداف معرفية، ونظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- **اختبار النظريات الاقتصادية:** حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات، استخدموا فيها النسبة والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها لهذا يهدف الاقتصاد القياسي اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع [1].
- **اتخذ القرارات ورسم السياسات:** يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفير صيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنة واتخاذ القرار المناسب [2].
- **التوقع بقيم المتغيرات الاقتصادية:** حيث أن التوقع بقيم المتغيرات الاقتصادية يمكن من معرفة اتجاه الظاهرة مستقبلا وهذا يساعد متخذي القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة إما بهدف الحد من تطور الظاهرة مستقبلا إذا كانت آثار سلبية أو بهدف تحسينها [3].

3- النموذج القياسي وعناصره:

يعرف النموذج القياسي على أنه التعبير عن العلاقات الاقتصادية في قالب رياضي، مستهدفا وضع الظواهر الاقتصادية في شكل معدلات ومتراجحات رياضية [4].

(1) وليد اسماعيل السيفو، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

(2) حسن علي بخيث، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دون طبعة، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن،2007، ص 20.

(3) عماد علي العرنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

(4) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

تتألف عناصر النموذج من:

- **المتغير التابع:** يمثل الظاهرة قيد الدراسة والتي تخضع لمتغيرات أخرى.
- **المتغير المستقل:** هو المتغير الذي يتحكم في المتغير التفسيري (التابع).
- **العناصر الثابتة:** وهي المعلمات التي يتم تقديرها في النموذج وهي نوعان:

➢ **العنصر الثابت المطلق:** وهو يمثل الحد الأدنى أو الحد الأعلى لقيم المتغير التابع.

➢ **العنصر السلوكي الثابت:** وهو يرتبط بالمتغير المستقل ويمثل النسبة التي يتغير بها المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بوحدة واحدة سواء بالنقصان أو بالزيادة.

➢ **العنصر العشوائي:** وهو عنصر مستقل آخر يضاف إلى النموذج الاقتصادي، بحيث يضم تأثيره كل العوامل المعروفة وغير المعروفة على المتغير التابع، وبالتالي هو الذي يحول النموذج الاقتصادي إلى نموذج قياسي ويرمز له بالرمز Ei أو Ui، ويكون النموذج كالتالي:

$$Y= \alpha + \beta Xi + Ui$$

حيث: Y: متغير تابع.

α: عنصر تابت.

β: عنصر ثابت سلوكي.

Xi: متغير مستقل.

Ui: حد الخطأ.

وتنقسم النماذج القياسية إلى عدة أقسام بحسب المعيار المأخوذ في عملية التصنيف كما يأتي ذكره: [1]

- **حسب شموليتها:** وتنقسم إلى نماذج جزئية تدرس العلاقات الاقتصادية الجزئية، ونماذج كلية تشمل العلاقات الكلية بالوصف والتحليل والتخطيط.
- **حسب تعدد المعادلات:** فقد تكون بمعادلة واحدة أو أكثر من معادلة.

(1) **نفس المرجع السابق.**

- **حسب خطيتها:** وتنقسم إلى نماذج خطية وهي نماذج تأخذ العلاقة بين متغيراتها شكل خط مستقيم، ونماذج غير خطية وهي نماذج تأخذ العلاقة بين متغيراتها شـكل غير خطي، معدلة من الدرجة الثانية أو أكثر.
- **حسـب بسـاطتها:** وتنقسـم إلى نماذج بسـيطة تضـم متغير تابع واحد ومجموعة من المتغيرات المستقلة[1].

4- منهج البحث في الاقتصاد القياسي:

يهتم الاقتصـاد القياسـي بقياس معلمات النموذج المسـتخدمة في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصـادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصـادية نسـبية، بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثرا في المتغيرات الأخرى ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية[2]:

- **مرحلة التوصيف (صياغة النموذج):** تعتبر من أهم مراحل بناء النموذج وأصـعبها وذلك لما تتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشـتمل عليها النموذج، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصـادية والاقتصـاد الرياضـي لتحويل العلاقة المذكورة إلى معادلات رياضـية، حيث يتم استخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.
- **مرحلة التقدير:** في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصـادية قيد الدراسـة ومن تم تقدير معلمات العلاقة التي يتم وصـفها وصـياغتها رياضـيا في المرحلة الأولى، ويتم تقدير المعلمات المقدرة من ثلاث نواحي:
  - **من الناحية الاقتصـادية:** تجرى عملية مقارنة بين قيم وإشـارات معلمات النموذج المقدرة مع القيم والإشارات المتوقعة لهذه المعلمات في ضوء النظرية الاقتصادية.
  - **من الناحية الإحصـائية:** يتم حسـاب الانحرافات الكلية والجزئية للمتغيرات التي يتكون منه النموذج واختبار معنوية المعلمات من خلال اختبار (t) ومعامل التحديد (R^2).

(1) حسن علي بخيث، سحر فتح الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

(2) عماد علي العرنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

- **من الناحية القياسية:** يتم اختبار مدى انسجام وتحقيق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي المقترح، حيث أن وجود اختلاف يعني وجود مشاكل منها الارتباط الذاتي والازدواج الخطي [1].

- **مرحلة الاختبار:** قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من جودة تقدير هذا النموذج ويتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات الرئيسية مثل: اختبار المعنوية الإحصائية، جودة الأداء العام وغيرها.
- **مرحلة التوقع:** بعد تقدير النموذج وإجراء الاختبارات عليه للتأكد من معنوية معالمه وصحة الفرضيات، يتم في هذه المرحلة التوقع بالقيم المستقبلية للظاهرة المدروسة مما يمكن من تتبع مسارها مستقبلا، وهذا يساعد صانعي القرار على وضع السياسات لتطويرها أو الحد منها أو تنظيمها [2].

5- خطوات منهجية البحث في الاقتصاد القياسي: ويمكن تلخيصها فيما يلي [3]:

- **النظرية الاقتصادية:** يقصد بها تحديد المتغيرات الاقتصادية، واستبيان العلاقة النظرية بينها، بمعنى ما هي المتغيرة المستقلة وماهي المتغيرة أو المتغيرات المستقلة، وذلك اعتمادا على تسبيقات النظرية الاقتصادية.
- **بناء نموذج قياسي:** الذي قد يكون في شكل معادلة خطية أو غير خطية أو معادلات احتمالية.
- **تجميع البيانات:** يتم جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات الداخلة في النموذج بالاستعانة بالوسائل الإحصائية في جمع البيانات.
- **تقدير وتقييم النموذج:** يتم في هذه المرحلة تقدير قيم معاملات النموذج من خلال اختيار الأسلوب القياسي المناسب وتقييم المقدرات أي هل هذه المقدرات لها معنى في النموذج أم لا؟، هل هي مقبولة من الناحية الاقتصادية؟

---

(1) حسن علي بخيث، سحر فتح الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

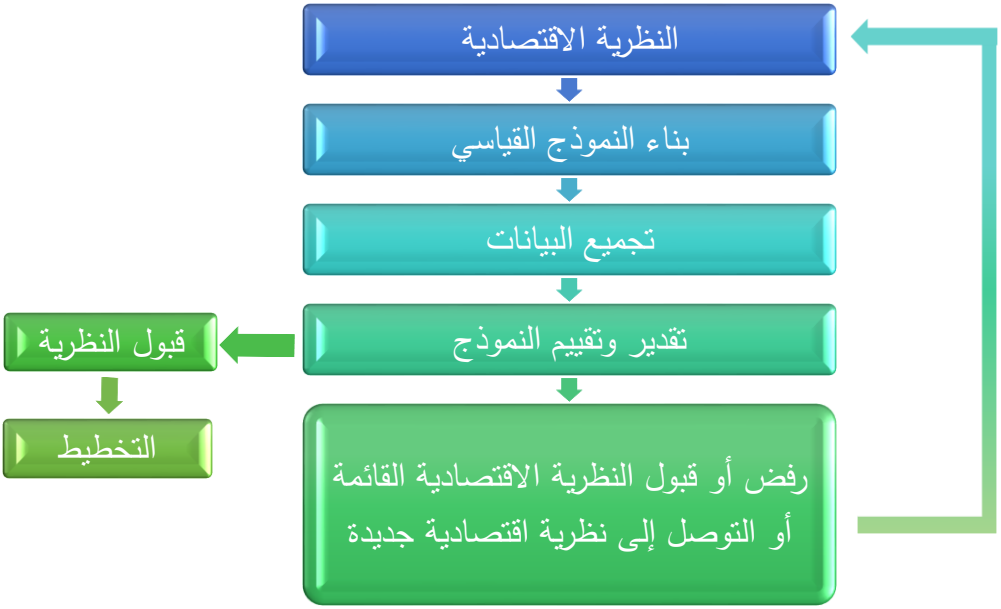
(2) علي مكيد، **الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص ص 14، 15.

(3) محمد راتول، **مفهوم الاقتصاد القياسي، واستخداماته وأهدافه، علاقته بالعلوم الأخرى، ومنهجية إعداد النموذج القياسي**، دون سنة، ص 2، متاح على الموقع الإلكتروني: www.foad8.ufc.dz/cours/TS_statistique/...1/ch1-1-taarif.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/04/02.

- **اختبار النموذج:** وذلك إما رفض أو قبول أو تعديل النظرية الاقتصـــادية القائمة أو التوصـــل إلى نظرية اقتصادية جديدة.
- **التنبؤ:** يتم التنبؤ بقيم المتغيرات في المستقبل التي تكون صالحة من الناحية الإحصائية، لذلك يتم اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض [1].

ويمكن توضيح خطوات منهجية البحث في الاقتصاد القياسي من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-9): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي



المصدر: حسن علي بخيث، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 30.

(1) أحمد بن أحمد، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (10:1988-03:2007)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص فرع الاقتصاد الكمي، غير منشور، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2007-2008، ص 60.

المطلب الثّالث: تأثير بعض متغيرات التعليم العالي على التنمية البشرية المستدامة في الجزائر

تتضمن الدراسة القياسية تقدير دالة أثر التعليم العالي على التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014، وهذا لإثبات واختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية في وجود علاقة بين بعض متغيرات التعليم العالي ومؤشر التنمية البشرية من خلال استخدام الانحدار الخطي البسيط.

الفرضية الرئيسة: إن الدور الذي يقوم به التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة يكون من خلال إعداد القوى البشرية اللازمة والمدربة لتنفيذ خطة التنمية وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها العصر، وتعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع.

1- التعريف بالمتغيرات:

أ. **المتغير التابع:** ويتمثل في مؤشر التنمية البشرية والذي يعد محور الدراسة بمعرفة درجة تأثره بالمتغيرات المستقلة.

ب. **المتغير المستقل(التفسيري):** وتتمثل في ستة متغيرات وهي: عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج وكذا في مرحلة ما بعد التدرج، عدد الأساتذة، عدد الخرجين، عدد مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، وميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك خلال الفترة محل الدراسة.

2- دراسة النموذج:

لدراسة النموذج لابد من تحديد معادلة الانحدار الخطي للمتغيرات في الدراسة.

2-1- تحديد معادلات نموذج الانحدار الخطي:

وفيه يتم دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية وبين المتغيرات المستقلة كل على حدى خلال الفترة (1999-2014)، و في ما يلي جدول يوضح بيانات المتغيرات التي تحتويها الدراسة القياسية.

الجدول رقم (3-1): دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية مع كل نموذج

السنة	النموذج	دراسة العلاقة	
2014-1999	الأوّل	مؤشر التنمية البشرية	عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج
	الثّاني	//	عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج
	الثّالث	//	عدد حاملي الشهادات (الخرجين)
	الرّابع	//	عدد الأساتذة
	الخّامس	//	ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر
	السّادس	//	عدد مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على جملة الإحصائيات المستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: https://www.mesrs.dz، مدونة المجالات العلمية المحكمة: https://1biblothequedroit.blogspot.com/2016/12/labo-de-recherche.html، وكالة الوطنية للبحث والتطور التكنولوجي: http://www.anvredet.org.dz/qui_sommes_nous/mot_de_la_directrice.php، الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية: http://www.atrssh-dz.org/ar/index.php?action=main، والجريدة الرسمية الجزائرية للسنوات من 1999 إلى 2014، تقارير التنمية البشرية 1999-2014: http: //hdr.undp.org/en statistics/hdi، تاريخ الاطلاع: من 27-2017/03/29 إلى 2017/04/03.

حيث تأخذ معادلة الانحدار الخطي لكل نموذج الصيغة التالية:

$$Y= \alpha + \beta_i X_i + U_i$$

حيث:

Y: المتغير التابع ويمثل مؤشر التنمية البشرية

α, β: معلمتا النموذج.

X_i: متغير مستقل.

U_i: حد الخطأ.

تأسيسا على ما سبق وللاطلاع على أكثر على المعالم الأساسية للنماذج المدروسة وبالتفصيل أنظر الملحق رقم 01.

2-2- فرضية العدم وفرضية الوجود:

يتم تحديد كل من فرضية العدم وفرضية الوجود لكل نموذج كالآتي:

أ- النموذج الأوّل:

- **فرضـية العدم (H_0):** عدم وجود علاقة ارتباط بين عدد الطلبة المسـجلين في مرحلة التدرج ومؤشر التنمية البشرية.
- **فرضـية الوجود (H_1):** توجد علاقة ارتباط بين عدد الطلبة المسـجلين في مرحلة التدرج ومؤشر التنمية البشرية.

ب- النموذج الثّاني:

- **فرضـية العدم (H_0):** عدم وجود علاقة ارتباط بين عدد الطلبة المسـجلين في مرحلة ما بعد التدرج ومؤشر التنمية البشرية.
- **فرضية الوجود (H_1):** توجد علاقة ارتباط بين عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج ومؤشر التنمية البشرية.

ج- النموذج الثّالث:

- **فرضية العدم (H_0):** عدم وجود علاقة ارتباط بين عدد حاملي الشهادات (الخرجين) ومؤشر التنمية البشرية.
- **فرضـية الوجود (H_1):** توجد علاقة ارتباط بين عدد حاملي الشـهادات (الخرجين) ومؤشـر التنمية البشرية.

د- النموذج الرّابع:

- **فرضية العدم (H_0):** عدم وجود علاقة ارتباط بين عدد الأساتذة ومؤشر التنمية البشرية.
- **فرضية الوجود (H_1):** توجد علاقة ارتباط بين عدد الأساتذة ومؤشر التنمية البشرية.

هـ- النموذج الخّامس:

- **فرضـــية العدم (H_0):** عدم وجود علاقة ارتباط بين ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ومؤشر التنمية البشرية.
- **فرضـــية الوجود (H_1):** توجد علاقة ارتباط بين ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ومؤشر التنمية البشرية.

و- النموذج السّادس:

- **فرضـــية العدم (H_0):** عدم وجود علاقة ارتباط بين عدد مؤســـســـات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في الجزائر ومؤشر التنمية البشرية.
- **فرضـية الوجود (H_1):** توجد علاقة ارتباط بين عدد مؤسـسـات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في الجزائر ومؤشر التنمية البشرية.

2-3- تقدير معلمات نموذج تأثير بعض متغيرات التعليم العالي على التنمية البشرية المستدامة:

بتطبيق طريقة المربعات الصـــغرى الاعتيادية(OLS) (*)، وبالاســـتناد إلى برنامج Eviews8 تم التوصل إلى النتائج التالية والموضحة في الجدول رقم (3-2):

(*) طريقة المربعات الصـــغرى العادية أو المربعات الصـــغرى الخطية: هي طريقة تُســـتخدم لتقدير المعامل غير المعروف في نموذج انحدار خطي، وتهدف هذه الطريقة إلى تصغير مجموع المساحات الرأسية التربيعية بين الاستجابات التي تمت ملاحظتها في مجموعة البيانات والاستجابات التي يتوقع حدوثها من التقريب الخطي. ويمكن التعبير عن نتيجة نظرية التقدير بمعادلة بسيطة.

الجدول رقم (3-2): ملخص نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي الخاص بكل نموذج

رقم النموذج	النموذج	الثابت C	المعلمة (β)	t-statistic المحسوبة		F-statistic	R^2	مستوى المعنوي prob
				C	X_i			
01	أثر عدد طلبة التدرج (X_1) على التنمية البشرية (Y)	0.645883	5.83	29.19301	2.210191	4.884945	0.258669	0.0442
02	أثر عدد طلبة ما بعد التدرج (X_2) على التنمية البشرية (Y)	0.651897	9.43	36.43671	2.439479	5.951057	0.298283	0.0286
03	أثر عدد الخرجين (X_3) على التنمية البشرية (Y)	0.661612	2.13	48.50449	2.576734	6.639556	0.321691	0.0219
04	أثر عدد الأساتذة (X_4) على التنمية البشرية (Y)	0.648439	1.40	34.55949	2.503423	6.267125	0.309226	0.0253
05	أثر ميزانية التعليم العالي (X_5) على التنمية البشرية (Y)	0.665918	2.07	55.79339	2.650527	7.025292	0.334135	0.0190
06	أثر مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي (X_6) على التنمية البشرية (Y)	0.654134	4.66	37.84431	2.401561	5.767494	0.291767	0.0308

* معنوية عند **5%** **t**: إحصائية ستودنت **F**: إحصائية فيشر R^2: معامل التحديد

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستناد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews8

2-4- تقييم جودة النموذج:

من أجل قبول الفرضية من عدم قبولها، لابد من اختبار معاملات الارتباط البسيط من خلال تقييم النموذج لمعرفة ما إذا كانت قيم المعلمتين المقدرتين في النموذج لها معنى من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

أ. التقييم الاقتصادي:

1- **النموذج الأوّل:** بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (3-2) فإن إشارة المعلمة السلوكية المقدرة تتطابق مع ما هو متوقع نظريا بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية) والمتغير المستقل (عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج)، وهذا ما تشير إليه الإشارة الموجبة للمعلمة حيث كانت قيمة β_1= 5.83، وللثابت C الذي بلغت قيمته 0.645883 .

2- **النموذج الثّاني:** بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (3-2) فإن إشارة المعلمة السلوكية المقدرة تتطابق مع ما هو متوقع نظريا بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية) والمتغير المستقل (عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج)، وهذا ما تشير إليه الإشارة الموجبة للمعلمة حيث كانت قيمة β_2= 9.43، وللثابت C الذي بلغت قيمته 0.651897 .

3- **النموذج الثّالث:** بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (3-2) فإن إشارة المعلمة السلوكية المقدرة تتطابق مع ما هو متوقع نظريا بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية) والمتغير المستقل (عدد الخرجين)، وهذا ما تشير إليه الإشارة الموجبة للمعلمة حيث كانت قيمة β_3= 2.13، وللثابت C الذي بلغت قيمته 0.661612 .

4- **النموذج الرّابع:** بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (3-2) فإن إشارة المعلمة السلوكية المقدرة تتطابق مع ما هو متوقع نظريا بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية) والمتغير المستقل (عدد الأساتذة)، وهذا ما تشير إليه الإشارة الموجبة للمعلمة حيث كانت قيمة β_4= 1.40، وللثابت C الذي بلغت قيمته 0.648439 .

5- **النموذج الخّامس:** بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (3-2) فإن إشارة المعلمة السلوكية المقدرة تتطابق مع ما هو متوقع نظريا بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية) والمتغير المستقل (ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي)، وهذا ما تشير إليه الإشارة الموجبة للمعلمة حيث كانت قيمة β_5= 2.07، وللثابت C الذي بلغت قيمته 0.665918 .

6- **النموذج السّادس:** بالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (3-2) فإن إشارة المعلمة السلوكية المقدرة تتطابق مع ما هو متوقع نظريا بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية) والمتغير المستقل (عدد مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي)، وهذا ما تشير إليه الإشارة الموجبة للمعلمة حيث كانت قيمة β_6= 4.66، وللثابت C الذي بلغت قيمته 0.654134 .

ب. التقييم الإحصائي:

1- النموذج الأوّل: حيث يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي من خلال معامل التحديد $\overline{\mathbf{R^2}}$ الذي بلغ $\overline{\mathbf{R^2}}$= 0.258669، بمعنى أن المتغير المستقل X_1 (عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج) يغير بنسبة 25.9 % من المتغير التابع Y (مؤشر التنمية البشرية) وهو مؤشر ضعيف، أما النسبة الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء القياس (حد الخطأ) والتي قدرت بـــ 74.1%، كما يتضح جليا من خلال قيمة prob التي تساوي 0.0442 وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية المعلمة أي لها دلالة إحصائية.

- إحصائية ستيودنت: من الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن **t** ستودنت المحسوبة تساوي إلى 2.210191 وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة **t**=1.753، مما يعني أن **t** للمتغير X_1 معنوية عند 5% أي أن $\boldsymbol{\beta_1}$ معنوية إحصائيا.
- إحصائية فيشر: وتستخدم لاختبار المعنوية الشاملة للنموذج، فمن خلال نتائج الجدول (3-2) نجد أن **F** المحسوبة بلغت 4.884945 وهي أكبر من **F** الجدولية والبالغة $\mathbf{F_{tab}}$= 4.54 عند n= 15 و k=1، مما يدل على أن **F** تتمتع بمعنوية إحصائية عند 5%.

  وبالتالي نرفض فرضية العدم $(\mathbf{H_0})$ ونقبل فرضية الوجود $(\mathbf{H_1})$.

2- النموذج الثّاني: حيث يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي من خلال معامل التحديد $\overline{\mathbf{R^2}}$ الذي بلغ $\overline{\mathbf{R^2}}$= 0.298283، بمعنى أن المتغير المستقل X_2 (عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج) يغير بنسبة 29.8 % من المتغير التابع Y (مؤشر التنمية البشرية) وهو مؤشر ضئيل نسبيا، أما النسبة الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء القياس (حد الخطأ) والتي قدرت بـــ 70.2%، كما يظهر جليا من خلال قيمة prob التي تساوي 0.0286 وهي أقل من 5% بمعنى أن المعلمة معنوية.

- إحصائية ستيودنت: من الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن **t** ستودنت المحسوبة تساوي إلى 2.439479 وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة **t**=1.753، مما يعني أن **t** للمتغير X_2 معنوية عند 5% أي أن $\boldsymbol{\beta_2}$ معنوية إحصائيا.

- إحصـائية فيشـر: وتسـتخدم لاختبار المعنوية الشـاملة للنموذج، فمن خلال نتائج الجدول (3-2) نجد أن **F** المحســوبة بلغت 5.951057 وهي أكبر من **F** الجدولية والبالغة 4.54 =$\mathbf{F_{tab}}$ عند n= 15 و k=1، مما يدل على أن **F** تتمتع بمعنوية إحصائية عند 5%.

  وبالتالي نرفض فرضية العدم ($\mathbf{H_0}$) ونقبل فرضية الوجود ($\mathbf{H_1}$).

3- النموذج الثّالث: حيث يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي من خلال معامل التحديد $\overline{\mathbf{R^2}}$ الذي بلغ $\overline{\mathbf{R^2}}$= 0.321691، بمعنى أن المتغير المستقل X_3 (عدد حاملي الشـهادات) يغير بنسبة 30.7 % من المتغير التابع Y (مؤشر التنمية البشرية) وهو مؤشر ضـئيل نسبيا، أما النسبة الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء القياس (حد الخطأ) والتي قدرت بـ 69.3%، كما أن قيمة prob التي تساوي 0.0219 وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية المعلمة.

- إحصــائية ســتيودنت: من الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن **t** ســتودنت المحســوبة تســاوي إلى 2.576734 وهي أكبر من القيمـة الجـدوليـة والبـالغـة **t=1.753**، ممـا يعني أن **t** للمتغير X_3 معنوية عند 5% أي أن $\boldsymbol{\beta_3}$ معنوية إحصائيا.
- إحصـائية فيشـر: وتسـتخدم لاختبار المعنوية الشـاملة للنموذج، فمن خلال نتائج الجدول (3-2) نجد أن **F** المحســوبة بلغت 6.639556 وهي أكبر من **F** الجدولية والبالغة 4.54 =$\mathbf{F_{tab}}$ عند n= 15 و k=1، مما يدل على أن **F** تمتع بمعنوية إحصائية عند 5%.

  وبالتالي نرفض فرضية العدم ($\mathbf{H_0}$) ونقبل فرضية الوجود ($\mathbf{H_1}$).

4- النموذج الرّابع: حيث يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي من خلال معامل التحديد $\overline{\mathbf{R^2}}$ الذي بلغ $\overline{\mathbf{R^2}}$= 0.309226، بمعنى أن المتغير المسـتقل X_4 (عدد الأسـاتذة) يغير بنسـبة 30.9 % من المتغير التابع Y (مؤشـر التنمية البشـرية) وهو مؤشـر ضـئيل نسـبيا، أما النسـبة الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء القياس (حد الخطأ) والتي قدرت بـ 69.1%، كما أن قيمة prob التي تساوي 0.0253 وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية المعلمة.

- إحصــائية ســتيودنت: من الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن **t** ســتودنت المحســوبة تســاوي إلى 2.503423 وهي أكبر من القيمـة الجـدوليـة والبـالغـة **t=1.753**، ممـا يعني أن **t** للمتغير X_4 معنوية عند 5% أي أن $\boldsymbol{\beta_4}$ معنوية إحصائيا.

- إحصـائية فيشـر: وتسـتخدم لاختبار المعنوية الشـاملة للنموذج، فمن خلال نتائج الجدول (3-2) نجد أن **F** المحســوبة بلغت 6.267125 وهي أكبر من **F** الجدولية والبالغة 4.54 =$\mathbf{F_{tab}}$ عند n= 15 و k=1، مما يدل على أن **F** تمتع بمعنوية إحصائية عند 5%.

  وبالتالي نرفض فرضية العدم ($\mathbf{H_0}$) ونقبل فرضية الوجود ($\mathbf{H_1}$).

5- النموذج الخّامس: حيث يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي من خلال معامل التحديد $\overline{\mathbf{R^2}}$ الذي بلغ $\overline{\mathbf{R^2}}$= 0.334135، بمعنى أن المتغير المســتقل X_5 (ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي) يغير بنسبة 33.4 % من المتغير التابع Y (مؤشر التنمية البشرية) وهو مؤشر ضئيل نسبيا، أما النسبة الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء القياس (حد الخطأ) والتي قدرت بـــ 66.6%، كما أن قيمة prob التي تســاوي 0.0190 وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية المعلمة.

- إحصــائية ســتيودنت: من الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن **t** ســتودنت المحســوبة تســاوي إلى 2.650527 وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة **t=**1.753، مما يعني أن **t** للمتغير X_5 معنوية عند 5% أي أن $\boldsymbol{\beta_5}$ معنوية إحصائيا.
- إحصـائية فيشـر: وتسـتخدم لاختبار المعنوية الشـاملة للنموذج، فمن خلال نتائج الجدول (3-2) نجد أن **F** المحســوبة بلغت 7.025292 وهي أكبر من **F** الجدولية والبالغة 4.54 =$\mathbf{F_{tab}}$ عند n= 15 و k=1، مما يدل على أن **F** تمتع بمعنوية إحصائية عند 5%.

  وبالتالي نرفض فرضية العدم ($\mathbf{H_0}$) ونقبل فرضية الوجود ($\mathbf{H_1}$).

6- النموذج السّـادس: حيث يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي من خلال معامل التحديد $\overline{\mathbf{R^2}}$ الذي بلغ $\overline{\mathbf{R^2}}$= 0.291767، بمعنى أن المتغير المسـتقل X_6 (عدد مؤسـسـات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي) يغير بنسـبة 29.2 % من المتغير التابع Y (مؤشـر التنمية البشـرية) وهو مؤشـر ضـئيل نسـبيا، أما النسـبة الباقية فتعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء القياس (حد الخطأ) والتي قدرت بـــ 70.8%، كما أن قيمة prob التي تساوي 0.0308 وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية المعلمة.

- إحصائية ستيودنت: من الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن **t** ستودنت المحسوبة تساوي إلى 2.401561 وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة **t**=1.753، مما يعني أن **t** للمتغير X_6 معنوية عند 5% أي أن β_6 معنوية إحصائيا.
- إحصائية فيشر: وتستخدم لاختبار المعنوية الشاملة للنموذج، فمن خلال نتائج الجدول (3-2) نجد أن **F** المحسوبة بلغت 5.767494 وهي أكبر من **F** الجدولية والبالغة F_{tab}= 4.54 عند n= 15 و k=1، مما يدل على أن **F** تمتع بمعنوية إحصائية عند 5%.

وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل فرضية الوجود (H_1).

النتيجة:

تأسيسا على ما تناولناه في هذا المطلب من خلال التقييم الاقتصادي والإحصائي للنماذج، نلاحظ أن النموذج المقدر يتطابق مع ما هو متوقع نظريا، وبالتالي فإن العلاقة المتوصل إليها أن المتغيرات المستقلة كل على حدى لها علاقة طردية مع المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية)، مما يفسر أن كل متغير مستقل يساهم بنسبة معينة في زيادة مؤشر التنمية البشرية، وهذا حسب ما تشير إليه إشارات المعلمات السلوكية، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر على مؤشر التنمية البشرية باعتبار مؤشر مركب يدخل فيه الدخل والصحة، التعليم ،ومعدل الفقر، متوسط سنوات الدراسة،...الخ.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصـــل إعطاء فكرة عن تطور التعليم العالي في الجزائر ومبادئه، والإصـــلاحات التي قام بها من أجل التكيف مع المســتجدات الحاصــلة في الســاحة الوطنية والعالمية، والرامية إلى ربط التعليم العالي بالمجتمع للمشاركة في تحقيق التنمية المنشودة. وكان آخر إصلاح سنة 2004 الذي يقضـــي بإدخال نظام الجديد ل.م.د الهادف إلى رفع الجودة في التعليم العالي، ورغم الجهود التي بذلها قطاع التعليم العالي إلى أنه لم يرقى إلى مستوى العالم المتقدم، فالنمو العددي الهائل تسبب في تدهور ظروف التكوين والتأطير ومس حتى نوعية المخرجات والخدمات التعليمية بسبب ضعف الهياكل اللازمة وعدم استيعاب تدفقات الطلابية المتزايدة.

وظهرت آثار هذا الواقع الذي يعيشه قطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال الدراسة التي قمنا بها في المبحث الأخير الذي بين أن مؤشرات التعليم العالي لا تؤدي إلى رفع مؤشر التنمية البشرية بنسبة كبيرة، نظرا للتدهور الذي يعاني منه والذي يؤثر بدوره على الميادين الأخرى، ومنه يمكن القول أنه لا يمكن للتعليم العالي رفع التحدي من أجل قيادة المجتمع إلى تحقيق التنمية المستدامة، والعمل على تزويد ســـوق العمل بيد عاملة يعتمد عليها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة على كافة المســـتويات خاصـــة الاجتماعية والاقتصـــادية، ما لم تكن هناك إرادة حقيقية تعمل على رفع من وجودة أدائه وكفاءة مخرجاته وإشـــراكها في إعادة بناء وتطوير مجتمع وهذا بتظافر الجهود مع القطاعات الأخرى، فالتنمية البشـــرية المستدامة كما حددها برنامج الأمم المتحدة للأعوام 2002 و 2003 و 2004 وصولا إلى 2014 تبنى على عدة معايير منها التعليم والصـــحة والدخل والمعرفة والحرية الثقافية، والتنوع الثقافي والديمقراطية، والبيئة الطبيعية، فتحقيقها بأبعادها المختلفة هو رأس المال الحقيقي لأية تنمية مجتمعية مستدامة.

تمهيد:

يعد موضوع التنمية البشرية من أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فبعد أن تم طرح التنمية الاقتصادية الشاملة كتحدي قائم تم طرح التنمية البشرية ومقاييسها كتحدي بديل قائم بذاته.

إن أساس أي تنمية هو العنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي لباقي الموارد الاقتصادية الأخرى وهو ما تعارف الاقتصاديون على تسميته بالاستثمار في رأس المال البشري الذي أضحى غاية كل المجتمعات التواقة إلى النمو والخروج من بوتقة التخلف الحضاري، والإيمان بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم، فالعنصر البشري هو الحجر الأساس في كل تنمية، لكونه المسيطر على رأس المال المادي، وهذا ما دفع إلى زيادة الاهتمام بتنميته بالوسائل المختلفة، كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية.

إن ظهور التنمية البشرية والتنمية المستدامة وما صاحبهما من تطورات على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أدى إلى ضرورة العناية أكثر برأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية وتوجيهه إلى استثمارات عالية الإنتاجية، ومن أكثر الوسائل فاعلية في إحداث تنمية حقيقية لرأس المال البشري هو التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة لكونه أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة والتقدم، ومن جهة أخرى فهو يمثل مرحلة التعليم المتخصص، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأوّل: التنمية المستدامة.

المبحث الثّاني: التنمية البشرية.

المبحث الثّالث: أثر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على التنمية البشرية المستدامة.

المبحث الأوّل: التنمية المستدامة

شـــهد العالم اليوم اهتماما بالغا بقضـــايا البيئة، نظرا لتدهور المتزايد الذي عرفته الكرة الأرضـــية بسبب النشاطات الإنسانية غير المسؤولة والاستعمال اللاعقلاني للطاقة في العمليات التصنيعية الملوثة للبيئة، ولمعالجة هذه القضايا ظهر ما يسمى بالتنمية المستدامة الذي أحدث نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة، والاعتبارات البيئة من جهة أخرى.

المطلب الأوّل: ماهية التنمية المستدامة

إن ظهور التنمية المستدامة لم يكن وليد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، بل سبقت ذلك عدة ملتقيات وتقارير أسّست لهذا المفهوم وساهمت في تطوره.

1-السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضـي، بدأ العالم يصـحو على ضـجيج العديد من المشـكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشـــكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضـية، فكان لابد من إيجاد فلسـفة تنموية جديدة تسـاعد في التغلب على هذه المشـكلات، وتمخضـت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المسـتدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي حمل عنوان مســـتقبلنا المشترك (Our Common Futur) ونشر لأول مرة سنة 1987[1].

قبل صـــــدور هذا التقرير كانت هناك مجموعة من الملتقيات والتقارير التي اهتمت بالبيئة والمشـــكلات التي تهددها، وســـنأتي على ذكر أهم المحطات التي أسّـــســـت لمفهوم التنمية المســـتدامة، وساهمت في تطوره، وهي كالآتي [2]:

---

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو الزنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 21.

(2) عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورد في: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي يومي 07-04/08/ 2008، دون طبعة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، ص ص 36،37.

1-1- مرحلة السبعينيات:

انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم بتاريخ 05 جويلية 1972، حيث عرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بالأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

1-2- مرحلة الثمانينيات:

وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سنة 1982 تقريرا عن حالة البيئة العالمية، حيث أكد على الخطر المحدق بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف من الكائنات الحيوانية والنباتية في طريقها إلى الانقراض وأن ألوفا من الكائنات الحية غير المعروفة قد تكون اختفت نهائيا.

كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 أكتوبر 1982 الميثاق العالمي للطبيعة، وكان الهدف منه هو توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، كما أكدت على وجوب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة -تأسست اللجنة سنة 1983 يعمل أعضائها بصفة شخصية ولا يمثلون بلدانهم- بتاريخ 27 أفريل 1987 تقريرا مفصلا بعنوان " مستقبلنا المشترك "ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند، حيث قدم التقرير تعريفًا دقيقا عن التنمية المستدامة، وأكد على أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية بالشكل السائد، مالم تكن التنمية دون ضرر بيئي، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي [1].

(1) Paul Claval**, le développement durable : stratégie descendantes et stratégies ascendantes**, sans édition, université de Paris Sorbonne, 2006, p 05.

1-3- مرحلة التسعينيات:

عقد في جوان 1992 مؤتمر التنمية والبيئة في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، هذا الأخير شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث حضره ممثلون عن 179 دولة، وعرف هذا المؤتمر باسم" قمة الأرض". وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية، والتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض.

1-4- مرحلة الألفينيات:

عقدت قمة الألفية في نيويورك في سبتمبر 2000 حضرها 147 رئيس دولة من الدول الأعضاء، وانبثقت عن هذه القمة المصادقة على أهداف التنمية للألفية، وتعهدت فيها الدول بتحمل المسؤولية الجماعية في الحفاظ على الكرامة الإنسانية والمساواة، كما تعهدوا بتحقيق بعض الأهداف وفق مدة زمنية محددة، وأصبحت أهداف الألفية هي الأهداف الرئيسية لدول العالم في القرن الحالي [1]، وتتمثل هذه الأهداف في [2]:

- **الهدف الأول:** القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- **الهدف الثاني:** تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- **الهدف الرابع:** تخفيض وفيات الأطفال.
- **الهدف الخامس:** تحسين صحة الأمهات.
- **الهدف السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض.
- **الهدف السابع:** ضمان الاستدامة البيئية.
- **الهداف الثامن:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

(1) محمد علي باتر وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دون طبعة، دار الأهلية، الأردن، 2003، ص 155.

(2) الأمم المتحدة، **الشراكة العالمية من أجل التنمية: حان وقت التنفيذ**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص11، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.un.org/ar/millenniumgoals/reports.shtml، تاريخ الاطلاع:2017/01/22.

عقد مؤتمر التنمية المستدامة بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر2002، وحظي هذا الأخير باهتمام بالغ من قبل الخبراء في مجال التنمية والبيئة والنشـطاء على المسـتوى العالمي، حيث ركز هذا المؤتمر على ضـــرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وقد خرج المؤتمر بخطة عمل طويلة، من أبرز بنودها [1]:

- الاقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992.
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر، وتشجيع حركة التجارة العالمية.
- التعهد بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول 2015.
- تعهد المشاركون بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة النظيفة، لكنهم لم يحددوا موعدا زمنيا لذلك.

عقدت قمة "ريو+20" وهو الاسم المختصر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة بريو دي جانيرو بالبرازيل في جوان 2012، أي بعد عشـرين عامًا من مؤتمر قمة الأرض التاريخي الذي عقد في ريو عام 1992[2]، أصـدرت هذه القمة بيانا ختاميا تحت عنوان "المسـتقبل الذي نريده"، حيث جدد التأكيد على المبادئ المذكورة في المؤتمرات والقمم السـابقة، وشـدّد على ضـرورة تسـريع الجهود لتطبيق الالتزامات السـابقة، وكذا تحديد أهداف للتنمية المسـتدامة محدودة العدد وموجزة يمكن تطبيقها في جميع الدول، وتأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية الخاصـة، كما أكد على أهمية تعزيز الدعم المالي من جميع المصادر ولا سيما فيما يخص الدول النامية [3].

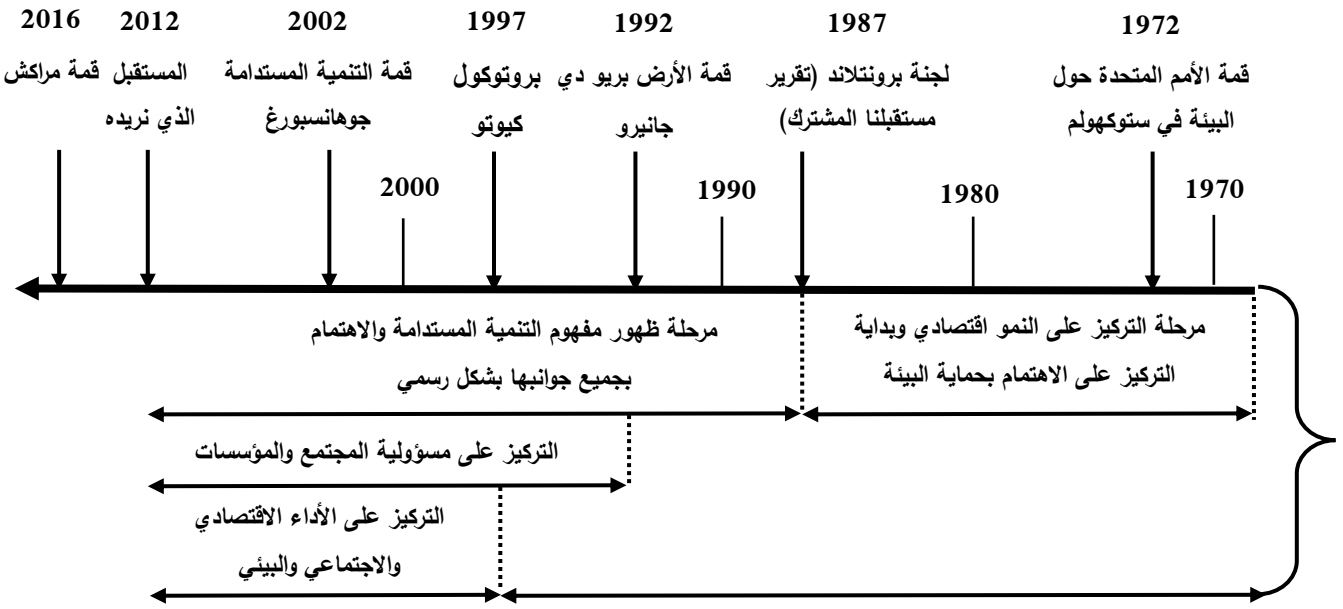
والشكل الآتي يوضح أهم التطورات في مفهوم التنمية المستدامة:

(1) عبد الله خبابة، **التنمية الشاملة المستدامة: المبادئ والتنفيذ**، مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى ملتقى2007، ورد في: **التنمية المســتدامة والكفاءة الاســتخدامية للموارد المتاحة**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي يومي 07-04/08/ 2008، دون طبعة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ص 78.

(2) منظمة الأمم المتحدة، **ريو+20: المستقبل الذي نبتغيه**، متاح على الموقع الالكتروني: www.un.org/ar/sustainablefuture، تاريخ الاطلاع: 2017/01/22.

(3) دون ذكر الاســم، **البيان الختامي لقمة الأرض"ريو+20"**، الجزيرة نت، بتاريخ 2012/08/23، متاح على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/01/22.

الشكل رقم (2-1): أهم التطورات في مفهوم التنمية المستدامة



Source : Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable,** sans édition, Afnor, France, 2004, p 16 (بتصرف).

من خلال الشكل رقم (2-1) نلاحظ أن الاهتمام بالجانب البيئي بدأ قبل تقرير بورتلاند، لكنه لم يكن كافيا ويعتبر صدور هذا التقرير البداية الفعلية لربط التنمية بالجانب البيئي.

2-مفهوم التنمية المستدامة:

قبل أن نتحدث عن مفهوم التنمية المستدامة لا بد أن نعرج قليلا على مفهوم التنمية بشكل عام، فالتنمية- لغويا-هي من النمو، فعله الثلاثي: نما ينمو، بمعنى "زاد وكثر، يقال" نمى الزرع، ونما الولد، ونما المال "ومن ثم فهو بمعنى" كبر وازداد"، والفرق اللغوي بين (النمو) و(التنمية) هو أن النمو يحمل معنى" التلقائية "بينما تحمل التنمية معنى" التدخل "لإحداث هذا النمو أو توجيهه وجهة معينة، ثم إن التنمية بأبسط معانيها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل ومواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا، حيث يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة، وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها ومصادرها وإمكانياتها المادية والبشرية، والإنسان-بالطبع- أثمن هذه المصادر[1].

(1) عبد الغني عبود، **في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992، ص95.

2-1- تعريف التنمية المستدامة:

حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب العشرين تعريفا للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربعة مجاميع أساسية، كما يلي [1]:

- **التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:** تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، واحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والانتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم، أمّا بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.
- **التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:** التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن، من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.
- **التعريفات المتعلقة بالجانب البيئي:** التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية.
- **التعريفات المتعلقة بالجانب التقني:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا القول إن التنمية المستدامة هي وضع جملة من الأهداف التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي، والاجتماعي من خلال عملية التفاعل بين الأنظمة الثلاث على المدى البعيد، بما يكفل تلبية احتياجات الأفراد دون التأثير سلبا على النظام البيئي وقاعدة الموارد الطبيعية لحماية مستقبل الأجيال القادمة، وهي بذلك تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وكذا حماية البيئة.

(1) فلاح حسن شفيع، **التنمية المستدامة: الحلقة الأولى**، مركز النور، 2008، متاح على الموقع الالكتروني: www.alnoor.se، تاريخ الاطلاع: 2017/01/22.

للإشـــارة يرتبط بالتنمية المســـتدامة مفهوما آخر يطلق عليه بالاســـتدامة، هذا الأخير هو حلقة الوصل بين التنمية والتنمية المستدامة. فقد عرفت الاستدامة على أنها "كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجوانب الإنســـانية بكل أبعادها الاقتصـــادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال"[1].

فالفرق بين التنمية المســـتدامة والاســـتدامة هو أن الاســـتدامة هدف طويل الأجل (عالم أكثر اســـتدامة) بينما التنمية المســـتدامة تشـــير الى العمليات والطرق العديدة لتحقيق ذلك (مثل الغابات المســـتدامة، والزراعة المســـتدامة، الإنتاج والاســـتهلاك المســـتدام، الحكومة الناشـــطة، البحوث ونقل التكنولوجيا، التعليم والتدريب... الخ) [2].

2-2- عناصر التنمية المستدامة: تتضمن التنمية المستدامة العناصر التالية [3]:

- الوفاء باحتياجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجياتها.
- الإدارة الواعية للمصـادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضـت للتدهور وسـوء الاستخدام.
- الأخذ بسـياسـات التوقعات والوقاية للتعامل مع القضـايا البيئية الآخذة في الظهور عملا بمبدأ لوقاية خير من العلاج"، فلقد ثبت أن هذا المبدأ أكثر فعالية وأقل كلفة من التعامل مع هذه القضـــايا بعد استفحال أمرها.
- وضع سياسات للبيئة والتنمية نابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشـكلات الفقر وسـد حاجات الإنسـان، والتعامل مع مشـكلات النمو

(1) عبد الرحمان العايب، **وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، العدد 11، 2011، ص 170.

(2) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **التربية من أجل التنمية المســـتدامة**، اليونيســـكو، 2013، متاح على الموقع الالكتروني: http://unesdoc.unesco.org، تاريخ الاطلاع:2017/01/22.

(3) عصـام الحناوي، **البعد البيئي للتنمية المستدامة**، الموسـوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المسـتدامة، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، الأكاديمية العربية للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدار العربية للعلوم – ناشـــرون–، بيروت، 2006، ص36.

السـكاني مع صـون قاعدة الموارد وتنميتها، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

2-3- خصائص التنمية المستدامة:

من خلال جملة من التعارف السـابقة، يمكن أن نسـتنتج خصـائص التنمية المسـتدامة في النقاط التالية [1]:

- يعتبر البعد الزمني هو الأسـاس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضـرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصـحية، وكل ما يتصـل بتحسـين نوعية حياة البشـر المادية والاجتماعية.
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية، فهي تنمية تشـترط عدم اسـتنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشـترط أيضـا الحفاظ على العمليات الدورية الصـغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسـيق بين اسـتخدام الموارد، واتجاهات الاسـتثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسـجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

(1) **مقال حول التنمية المستدامة**، منتديات طلبة علوم الاعلام والاتصال جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، قسم علوم الإعلام والاتصـال، 2010، ص 1، متاح على الموقع الالكتروني: http://communication.akbarmontada.com، تاريخ الاطلاع: 2017/01/22.

المطلب الثّاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

تتبني التنمية المســتدامة مجموعة من المبادئ الأســاســية، التي تعتبر الإطار العام للخطط التنموية، كما أن لها مجموعة من الأهداف التي تســعى إلى تحقيقها، وفيما يلي أهم مبادئ وأهداف التنمية المستدامة:

1-مبادئ التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ يمكن إيجازها فيما يلي [1]:

1-1- الوقاية من الأخطار المعروفة: وجوب تنفيذ الإجراءات الوقائية من البداية، وذلك باستخدام أفضل التقنيات المتوفرة وبأقل تكلفة ممكنة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أكثر فعالية من العلاج.

1-2- المُلوث يدفع (من يلوث يدفع): بمعنى إلزام الناس الذين يولدون مواد ملوثة للبيئة كالنفايات أو غيرها، بتحمل تكاليف الحد من التلوث والسيطرة على الأضرار التي تسببوا فيها، ويجب الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف سواء تعلق الأمر بمرحلة من مراحل الانتاج أو الاستهلاك.

1-3- التضامن: ويعبر هذا المبدأ على مستويين، إمّا مكانيا بالتضامن بين الدول المتطورة والنامية (العلاقات بين الشمال والجنوب) أو زمانيا عن طريق التضامن بين الأجيال.

1-4- ترشيد الإنتاج والاستهلاك: أي تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك السائدة، حتى تتلاءم أكثر مع معايير الاستدامة وتقليل أثارها السلبية من الناحيتين الاجتماعية والبيئية .

1-5- العمل مع القطاع الخاص: حيث يجب على الدولة العمل بجدية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات، وإنشاء نظام الإيزو14000 الذي يدل على أن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة البيئية، وكذا توجيه التمويل الخاص نحو أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات.

---

(1) عبد الحميد عفيف، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2012**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الموسم الجامعي 2013-2014، ص ص 59،60.

1-6- المشاركة الشعبية: فالتنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط للتنمية المستدامة ووضع سياسات تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، أي على مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات الإعداد والتنفيذ ومتابعة الخطط.

1-7- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: وهذا كون أسلوب النظم يعد شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط وبرامج التنمية المستدامة، وهو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودون أن يقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

2-أهداف التنمية المستدامة: ترمي الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها إلى [1]:

2-1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة.

2-2- احترام البيئة الطبيعية: تحاول التنمية المستدامة الحفاظ على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتعمل على تطويرها كي تكون علاقة تكامل وانسجام، كما أنها تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية.

2-3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

2-4- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك فهي تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو الزنط، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29، 30.

2-5- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المُتَاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

2-6- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع: ويتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.

المطلب الثّالث: أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا مختلفة، متكاملة ومتداخلة فيما بينها وتتمثل في [1]:

1. **الأبعاد الاقتصادية:** يتكون البعد الاقتصادي من مجموعة العوامل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1- تحقيق الإنصاف بين سكان العالم في استغلال الموارد: ذلك أن الواقع يشير إلى أن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة يمثل أضعاف ما يتحصل عليه الفرد في البلدان النامية.

1-2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: من خلال إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة، والعمل على تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.

1-3- تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعة: إن تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها. وهكذا تنبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمطا تنمويا يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

(1) ريمة خلوطة، سلمى قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، ورد في: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي يومي 07-04/08/ 2008،دون طبعة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ص ص 282-284

1-4- الحد من التفاوت في المداخيل: من خلال تخفيض الفرص في التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية؛ وإتاحة ملكية الأراضي للفقراء؛ تحسن فرص التعليم بالنسبة للمرأة وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تلعب دورا حاسما في تحفيز التنمية.

2. الأبعاد الاجتماعية: يتمثل البعد الاجتماعي في:

2-1- التركيز على العنصر البشري: من خلال الاعتراف بأهميته من منظور أنه مورد اقتصادي جوهري، لذا وجب تنميته والاستثمار فيه والحرص على صحته وتطوير مستواه التعليمي وكفاءاته المهنية، وكذا تحسن ظروفه المعيشية.

2-2- مشاركة الأفراد: من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة عن طريق إشراكهم في تخطيط وصنع القرارات من جهة والمساهمة في تنفيذها من جهة أخرى.

2-3- ضمان الحاجات الأساسية من تعليم؛ رعاية صحية وفرص عمل ملائمة لكل فئات المجتمع.

2-4- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.

2-5- ضبط السكان: فالنمو السريع للسكان يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، خاصة في البلدان النامية أين يسود الاكتظاظ والفقر والتخلف، وهذا ما يشكل خطرا حقيقيا على العالم.

3. الأبعاد البيئية: وتتجسد في:

3-1- العمل على الحد من انجراف التربة وتدمير الغطاء النباتي بتبني كافة الإجراءات التي تحد من استخدام المبيدات الحشرية ومن الضغوطات البشرية التي تضر بمختلف الأوساط الحيوية من غابات، مياه وهواء.

3-2- حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود من خلال استغلال الأراضي الزراعية، وإمدادات المياه بكفاءة أكبر بالإضافة إلى استحداث وتبني تكنولوجيات زراعية محسنة تساعد على زيادة الغلة.

3-3- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.

3-4- معالجة التلوث: ينصب ذلك على عاتق البلدان الصناعية بشكل أساسي، مسؤولية الحد من ظاهرة التلوث البيئي عن طريق استخدام تكنولوجيات أنظف واستغلال الموارد بطريقة أكثر عقلانية.

4. الأبعاد التكنولوجية: تتضمن النقاط التالية:

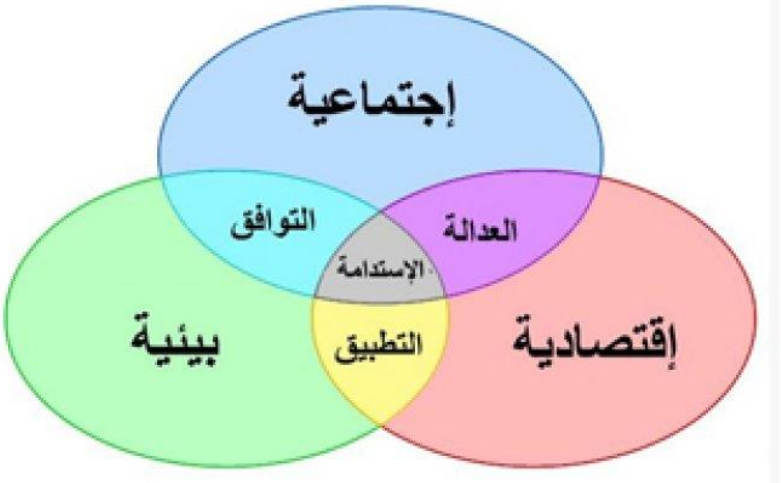
4-1- استعمال تكنولوجيات أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية تسمح باستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية.

4-2- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية.

4-3- الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بدلا من المحروقات بغرض الحد من ظاهرة انبعاث الغازات.

4-4- تطوير تكنولوجيات تستغل للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للبيئة.

الشكل رقم (2-2): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: وزارة البيئة، **التنمية المستدامة**، 2014، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.eekn.net، تاريخ الاطلاع: 2017/01/26.

من خلال الشكل رقم (2-2) نلاحظ أن تحقيق هدف التنمية المستدامة يحتاج إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاثة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، حيث أن هناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر.

المطلب الرّابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

إن معرفة مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تستوجب وضع مجموعة من المؤشرات التي تُعنى بمختلف أبعاد التنمية المستدامة، ومن ثم اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقييم وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات التنمية المستدامة.

وقبل تناول مؤشرات التنمية المستدامة وجب التعرف على مصطلح المؤشر وشروط إعداده:

1. مفهوم المؤشر وشروط إعداده:

- أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة [1].
- متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما [2].

وهناك العديد من الشروط والمعايير التي يجب توفرها في المؤشرات حتى تتسم بالموضوعية والحياد، وتكون فاعلة في قياس التنمية المستدامة [3]:

- أن تكون قابلة للقياس.
- أن تكون واضحة ودقيقة ويمكن فهمها وتقبلها.
- أن تعكس شيئا أساسيا عن جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- أن يمكن التنبؤ بها وتوقعها.
- أن تقوم على بيانات متاحة ويمكن جمعها.
- أن تكون حساسة للزمن وعبر المكان.
- أن تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى.

---

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو الزنط، **مرجع سبق ذكره**، ص 251.

(2) سهام حرفوش وآخرون، **الإطار التنظيري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، ورد في: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي يومي 07-08/04/ 2008،دون طبعة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ص 108.

(3) دوجلاس موسشين، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 167.

2. أهم مؤشرات التنمية المستدامة:

لقياس التنمية المستدامة اعتمد الاقتصاديون على عدة مؤشرات بالاعتماد على معايير مختلفة، ولعل أهمها يتمثل فيما يلي [1]:

2-1- المؤشرات الاجتماعية: تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

2-1-1- المساواة الاجتماعية: تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وفي تحقيق العدالة للأجيال الحالية والمستقبلة.

2-1-2- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة [2].

2-1-3- التعليم: يعد من المطالب الاساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحقق في أي مجتمع، ومؤشر قياسه مرتبط بصافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي، ومعدل الإلمام في القراءة والكتابة لدى السكان، وكذا بزيادة فرص التدريب، زيادة توعية المواطنين [3].

2-1-4- السكن: يتمثل بضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين ضمن التخطيط العمراني والحضري للمدن، ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة لها [4]، ويقاس مؤشر السكن بحصة الفرد من الامتار المربعة المبنية [5].

2-1-5- النمو السكاني: وذلك بإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، لان حصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني أكبر من المعدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي، ينتج عنهما خلل يولد مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها،

---

(1) سهام حرفوش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 109، 110.

(2) فلاح حسن شفيع، **مرجع سبق ذكره**.

(3) بسمة مصطفى، **اليونيسكو: 127 مليون شاب لا يعرفون القراءة والكتابة والمنطقة العربية الأضعف في مكافحة الأمية**، جريدة البداية، مصر، الصادرة في 2015/09/08، متاح على الموقع الالكتروني: http://albedaiah.com، تاريخ الاطلاع:2017/01/24.

(4) فلاح حسن شفيع، **مرجع سبق ذكره**.

(5) أديب نعمة، **أهداف الألفية الإنمائية: (كيف ولماذا؟)**، متاح على الموقع الالكتروني: www.alnoor.se، تاريخ الاطلاع: 2017/01/25.

لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية. وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير متطلبات الحياة مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر ومشكلة البيئة لديهما ومشاكل اجتماعية متعددة. المؤشر المستخدم للقياس يتمثل بالنسبة المئوية لنمو السكان [1].

2-1-6- الأمن: ويتمثل بتحقيق الامن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها خاصة الجريمة المنظمة عبر الوطن والإتجار بالبشر والجرائم تلويث البيئة واستنزاف ثرواتها بالاستغلال المفرط وغيرها، وحالات التعدي على حقوق الانسان وقد توسعت المفاهيم والمواضيع المرتبطة بها وأصبحت من الأمور ذات الاهمية في المجتمعات العالمية خصوصا بعد انتشار تطبيقات العولمة في جانبها السياسي والثقافي وشيوع مؤسسات المجتمع المدني، ومؤشر القياس المعتمد هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

2-2- المؤشرات الاقتصادية:

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في:

2-3-1- البنية الاقتصادية: يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما، ولعل من أهم المؤشرات القياسية المستخدمة لها هي [2]:

- **الأداء الاقتصادي:** يقاس بمعدلات النمو في الناتج القومي وحصة الفرد منها.
- **التجارة:** ويقاس التبادل التجاري بالتصدير والاستيراد للسلع والخدمات.
- **الحالة المالية:** الوضع المالي ويقاس بحجم الديون والمساعدات الخارجية ونسبتها إلى الناتج القومي الاجمالي وحصة الفرد منها.

(1) فلاح حسن شفيع، **مرجع سبق ذكره**.

(2) محمد علي باتر وردم، **كيف يمكن قياس**، دون طبعة، مرصد البيئة العربية، الأردن، 2003، ص 155.

2-3-2- أنماط الاستهلاك والانتاج: وهي تمثل أهم القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة لأن أنماط الإنتاج والاستهلاك تختلف من دولة لأخرى خصوصا بين دول الشمال والجنوب، وتمثل هذه الأنماط الأساليب المتبعة في طريقة الإنتاج وتأثيرها الكبير في استنزاف الموارد الطبيعية واستحواذ الأجيال الحالية من نصيب الأجيال القادمة، وهي تشمل كذلك نمط وأسلوب الاستهلاك المفرط لحد الإسراف أو لحد الفقر لبعض الطبقات الاجتماعية في دول العالم الأقل نموا وتأثير ذلك على التنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات القياسية لها هي:

- **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام مواد الخام الطبيعية في الإنتاج.
- **استخدام الطاقة:** ويتم قياسها من خلال حصة استهلاك الفرد من الطاقة.
- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة، وفي كيفية اعادة تدويرها.
- **النقل والمواصلات:** تقاس بالمسافة التي يقطعها كل فرد سنويا.

2-3- المؤشرات البيئية:

ويتم من خلالها قياس مدى تأثير النمو الاقتصادية على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، وهي تشمل ما يلي [1]:

2-2-1- الغلاف الجوي :ويشمل ذلك التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وارتباط ذلك على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي. لذلك فان التغيرات المناخية تعتبر أهم قضية تستأثر اهتمام المجتمع الدولي لتأثيرها الحاسم على حياة الأفراد على هذا الكوكب ولعلاقتها على مظاهر الحياة فيه، وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي فهي:

- **التغير المناخي:** يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- **ترقق طبقة الأوزون:** يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
- **نوعية الهواء:** يتم قياسها من خلال قياس تركيز الملوثات فيه.

(1) سهام حرفوش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

2-2-2- الأراضي: إن طريقة استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، ويلاحظ عدم وجود منهاج متكامل لإدارة الانظمة البيئية بغرض حماية الأراضي من التلوث والتصحر وعدم استنزاف الموارد الطبيعية للأرض، ويفقد هذا الكوكب حاليا أكثر من 15 مليار شجرة كل عام أي 56 فدان(*) من الغابات كل دقيقة[1]، فالأشجار تساعد على مكافحة تغير المناخ، فهي تمتص ثاني أكسيد الكربون الفائض والضار من الجو، وفي الحقيقة، فإن مساحة هكتار(*) من الأشجار المزروعة تمتص نفس النسبة من ثاني أكسيد الكربون التي تنتجها قيادة سيارة عادية لمسافة 26 ألف ميل، وكذلك تمتص الروائح والغازات الملوثة مثل أكسيد النتروجين والأمونيا وثاني أكسيد الكبريت والأوزون، و تنقي الهواء من الجزيئات بحبسها في أوراقها، ومن أهم المؤشرات القياسية المستخدمة هي:

- **الزراعة:** يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- **الغابات:** وهي رئة الأرض، ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحلة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات.
- **التصحر:** يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

2-2-3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: وذلك بغرض حمايتها من التلوث المتعدد، ويكتسب حماية السواحل من التلوث أهمية خاصة للحفاظ على القدرة الانتاجية للمصائد السمكية، والأضرار في النشاط السياحي، ومن أهم مؤشراتها هي:

- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

(*) الفدان = 4200 متر مربع.

(1) دون ذكر الاسم، **العالم يحيي اليوم العالمي للأرض تحت شعار " الأشجار من أجل الأرض"**، روسيا نيو الصادرة بتاريخ 2016/04/22، متاح على الموقع الالكتروني:http://russia-now.com/ar ، تاريخ الاطلاع:2017/01/25.

(*) الهكتار = 10000 متر مربع.

2-2-4- المياه العذبة: وذلك بغرض حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف في الاستخدام، فهي تمثل أهم الاولويات لجميع المجتمعات العالمية نظرا لأهمية المياه الصالحة وضرورتها للحياة البشرية، ولتحقيق التنمية المستدامة، ومؤشر قياسها في نوعية وكمية المياه.

2-2-5- التنوع الحيوي: بالحفاظ على حياة النباتات والحيوانات الموجودة في الطبيعة من الاستخدام المفرط والسيئ لأغراض التصنيع والاستخدامات الأخرى، للحفاظ على توازنها في الطبيعة والمؤشر المستخدم لها نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ومساحة المناطق المحمية.

المبحث الثّاني: التنمية البشرية

تعد موضوعات التنمية البشرية (*) من الموضوعات المهمة على الصعيد العالمي، والتي اكتسبت اهتماماً كبيرا من قبل الباحثين سيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، فهو يمثل العنصر الفعّال والمحرك الأساسي أو بمعنى أشمل هو عصب التنمية، فلقد أصبح أغلى ما تملكه الدّول هو ثروتها البشرية، لأنه يتوقف عليها تقدم المجتمعات أو تخلفها.

المطلب الأوّل: التطور التاريخي للتنمية البشرية

لقد نشأ علم التنمية البشرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لم تبدأ من فراغ فقد بدأت جذورها في سلوكنا اليومي الواقعي أكثر من وجودها في عالم البحث والنظريات، فبدايتها الأولى بدأت في الترجمة اللغوية كفن مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات من القرن العشرين، ليتطور هذا العلم فيما بعد ليشمل عدة مجالات أخرى تركز فيها على الطاقة البشرية بالدرجة الأولى وهي:

1- فترة الخمسينيات:

في هذه الفترة كانت التنمية تستخدم بالتوازي مع مصطلحات أخرى كالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث اعتبرت بشكل عام متشابهة، واستخدمت دون تمييز واعتبر مفهوم التنمية مشابهاً

(*) يعتقد البعض أن مصطلح التنمية البشرية يختلف عن مصطلح التنمية، وتجدر الإشارة إلى أنه شاع التركيز في العقود الثلاثة الأخيرة على استخدام مصطلح التنمية البشرية بدلاً من التنمية، وذلك للإشارة إلى تطور البعد البشري في التنمية...فبعدما كان الإنسان وسيلة للتنمية، أصبح بعد ذلك وسيلتها وغايتها، فإن المصطلحان يشيران إلى نفس المفهوم.

لمفهوم النمو الاقتصـــادي [1] لذا تم التركيز على الجانب الاقتصـــادي بالدرجة الأولى، واعتبر العنصـــر البشـري كوسـيلة للتنمية في هذه الفترة [2]، ويعود السـبب إلى محاولات النهوض بالاقتصـاديات المشـوهة التي خلفها الاستعمار عن طريق تعبئة رؤوس الأموال كعنصر أساس في عملية التنمية، مما دفع إلى أن يكون الإنسان في الصف الثاني من أولويات التنمية [3]، ويدخل كوسيلة فقط لتحقيق الثروة [4].

2- فترة الستينيات:

اسـتمر الخلط في فترة السـتينيات بين النمو والتنمية الاقتصـادية، فعلى الرغم من الاختلاف الذي ظهر إلا أن كل معايير الاختلاف هذه تتمحور حول الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي [5]، وعلى هذا الأسـاس تم التركيز على هدف إحداث النمو من دون تأكيد على ضـمان العدالة في توزيع الدخول التي لم يتحقق فيها ارتفاع ملموس في مســتوى معيشــة وحياة أفراد المجتمع، وعليه اســتمر النظر إلى العنصــر البشري كوسيلة للتنمية في هذه المدة أيضاً.

وبالتالي وجب التمييز بين النمو الاقتصـادي والتنمية؛ فالتنمية تعتبر ظاهرة مركبة تتضـمن النمو الاقتصادي كأحد أهم عناصرها [6].

3- فترة السبعينيات:

في هذه المرحلة رأت الجمعية العامّة للأمم المتحدّة في سنة 1970 ضرورة مراجعة مفهوم التنمية على أنّ: " التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضـمان التحسـينات الثابتة لرفاه كل إنسـان وأنّ تمنح

(1) رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، الطبعة الثانية، جامعة بغداد، 1989، ص 111.

(2) جورج القصيفي، **التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون**، ورد في: محمد عابد الجابري وآخرين، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 83.

(3) رعد سـامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشـرية المسـتدامة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2008، ص 43.

(4) حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم والمؤشرات الأوضاع**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص ص 13،14.

(5) إسماعيل صبري عبد الله، **التنمية المستقلة: محاولة تحديد مفهوم مجهول**، ورد في: نادر فرجاني وآخرين، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 25.

(6) سوسن مريبعي، **التنمية البشرية في الجزائر: الواقع والآفاق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، غير منشور، جامعة منتوري 2، قسنطينة، الموسم الجامعي 2012-2013، ص ص 18،19.

الجميع ثمارها وفوائدها" [1]، كما أكد مؤتمر ستوكهولم المنعقد 1972 على التنمية البيئية، وطرح مؤتمر منظمة العمل الدّولية سنة 1976 منهج تنموي جديد هو منهج الحاجات الإنسانية الذي جاء كرد فعل على فشل وانهيار استراتيجيات النمو الاقتصادي الأخرى والذي ركز على التوزيع بدلا من النمو.

وتم التركيز في هذه المرحلة على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية التي قادت إلى تطور مفهوم التنمية ليضاف لها مفهوم الشمول، وأصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة، وعلى الرغم من ذلك بقيت التنمية أسيرة الأبعاد الاقتصادية، والمادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها [2].

4- فترة الثمانينيات:

غير أن فترة الثمانينات عرفت بفترة التنمية الضائعة، حيث تراجع النمو الاقتصادي للبلدان النامية بسبب الأزمات آنذاك، ووصف تقرير (لجنة الجنوب) عقد الثمانينيات بأنه عقد التنمية في الاتجاه المعكوس، حيث أضحت إمكانات التنمية أسوأ مما كانت عليه قبل سياسات التثبيت والتكيف [3]، الأمر الذي أدى إلى أن تركن سياسات التثبيت العنصر البشري في الصف الثاني، وأصبح الهم الأساس هو النمو الاقتصادي بغض النظر عن آثار هذه السياسات في الفئات الاجتماعية المختلفة [4].

5- فترة التسعينيات:

أما في بداية التسعينات من القرن العشرين ومع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة، حيث أصبح الفرد أهم قواعد التنمية مثله مثل باقي الركائز الأخرى، فقد بدأت النظرية الاقتصادية تهتم بالإنسان بوصفه مورداً هاما من الموارد الاقتصادية وأصبح التركيز على تراكم رأس المال البشري كما التراكم المادي، ولخصت الركائز التي تبنى عليها التنمية في: السلع والخدمات، عملية الإنتاج، المؤسسة، نظام المعلومات

(1) إسماعيل صبري عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

(2) نصر عارف، **مفهوم التنمية**، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص 1، متاح على الموقع الالكتروني: www.Islamonline.net/arabic، تاريخ الاطلاع:2017/02/07.

(3) لجنة الجنوب، **التحدي أمام الجنوب**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 121.

(4) جورج القصيفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

والفرد[1]، و بهذا تطور الفكر الاقتصادي التنموي حيث أعاد التركيز على الإنسان و أعاده إلى وضعه الصحيح حيث تم وضعه في بؤرة النشاط الاقتصادي وضاعف الجهود المبذولة لتحسين قدراته وزيادة مهاراته لتحقيق العملية التنموية، ليتطور بعد ذلك مفهوم التنمية إلى تنمية الموارد البشرية ثم التنمية البشرية وهي تنمية الناس بالناس وللناس؛ حيث تَعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاهية للأفراد. فالتنمية البشرية تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حيث تضمن وجوده والوفاء بحاجاته الإنسانية في النمو والنضج [2].

ويمكن تلخيص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

المرحلة	الفترة	تطور التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
الثانية	من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للثروة
الثالثة	بين منتصف السبعينات وحتى أواخر عقد الثمانينات	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	منذ عام 1990 وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	التنمية البشرية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: يوسف بن يزة، **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشور، جامعة باتنة، الموسم الجامعي 2009-2010، ص 28.

(1) Alain Duluc préface se Will Shutz, leadersplip et confiance développer Le capital Humain pour des Organisations performantes, sans édition, Dunod, Paris, 2003,p p 16, 21.

(2) هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي: دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 05.

من تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن التنمية انتقلت من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على تعظيم الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى إلى المفهوم الاجتماعي الانساني الذي يركز على الفرد باعتباره الأداة والوسيلة في نفس الوقت لتحقيق التنمية، وتركز التنمية البشرية على ثلاث عناصر ضرورية : التعليم، الدخل والصحّة، بهدف استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والمساهمة في التنمية الشاملة.

المطلب الثّاني: مفهوم التنمية البشرية

قد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما غير مسبوق بالمورد البشري، فقد أصبح أغلى ما تملكه الدّول هي ثروتها البشرية، فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية علاقة وثيقة، ونظرًا لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية.

1- تعريف التنمية البشرية: هناك عدة تعاريف بمكن إيجازها فيما يلي:

- ورد تعريف التنمية البشرية عن تقرير الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990، على أنها: "عملية توسيع خيارات الناس" [1]، و هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت، إلا أن لخيارات الأساسية الثلاث هي كالآتي:
  - أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية.
  - أن يكتسب المعرفة.
  - أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.
- أما تقرير التنمية البشرية لعام 2015 عرفها على أنها: "عملية توسيع خيارات الإنسان، إذ يصبح في متناوله مزيد من الإمكانات ومتسع من الفرص لاستخدامها، فهي الهدف والوسيلة والحصيلة، التي تقضي بأن يمتلك البشر القدرة على التأثير في كل ما يكوّن حياتهم، والنمو الاقتصادي هو وسيلة هامة لتحقيق التنمية البشرية ولكنه ليس الغاية، فالتنمية البشرية هي تنمية الإنسان ببناء

(1) طارق بانوري وآخرين، **التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم النظري إلى التطبيق**، دون طبعة، نيويورك، الآسكوا، 1995، ص 2.

الإمكانات البشرية، فهي للبشر إذ تحسّن حياتهم وهي من البشر إذ يشاركون بفعالية في كل ما يكوّن حياتهم. ونهج التنمية البشـرية أوسـع من نُهج أخرى، كنهج الموارد البشـرية، أو نهج الاحتياجات الأساسية أو نهج الرفاه البشري" [1].

- التنمية البشرية هي: " عملية توسيع الخيارات للشعوب، من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان، التي لا تسـعى إلى مجرد إبقاء الإنسـان على قيد الحياة، بل هي تهدف أساسا إلى أنه يتمتع بحياة طويلة وصحية، عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشـي لائق؛ يستفيد من التعليم؛ يكتسب المهارات الأكثر تقدما؛ يتمتع بصحة جيدة؛ يمتلك الحرية السياسية والمشاركة الديمقراطية" [2].

وخلاصـة القول فإن التنمية البشـرية هي عملية تنموية مسـتدامة تهدف إلى الاسـتثمار في قدرات البشـر باعتبارهم الثروة الحقيقية للأمم وإتاحة الخيارات والفرص أمامهم من ناحية، والانتفاع بها من ناحية أخرى من خلال تحسـين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم لزيادة فعاليتهم لتحقيق نمو اقتصـادي يضـمن رفع مستوى رفاهيتهم.

وبالتالي فالتنمية البشـرية تؤكد على جانبين، أحدهما هو تشـكيل القدرات البشـرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، والآخر هو تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج أو للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

للإشـارة فإن التنمية البشـرية أشـمل من تنمية الموارد البشـرية، حيث تركز هذه الأخيرة على رأس المال البشري أي أن البشر عنصر من عناصر الإنتاج لا غير والاهتمام الأكبر هو تعظيم الناتج الذي يقدمه الفرد في عملية النمو الاقتصادي، بينما التنمية البشرية تركز على المراحل المختلفة لحياة الإنسان وعلى الأبعاد الاجتماعية والإنسانية المرتبطة بحياتهم، ولا تركز فقط على البعد الإنتاجي.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التنمية في كل عمل**، تقرير التنمية البشـرية السـنوي 2015، الولايات المتحدة الأمريكية، ص4، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.arabstates.undp.org ، تاريخ الاطلاع: 2017/01/31.

(2) محمود خليفة محروس، **التنمية البشـرية وقضـاياها النظرية والمنهجية: تحليل نقدي**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 28.

2- أركان التنمية البشرية:

يعني مفهوم التنمية البشرية تنمية الإنسان من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان، ومن هنا يمكن تحديد ثلاث أركان أساسية للتنمية البشرية وهي على النحو التالي [1]:

- **تنمية الناس:** أي أن يكون الناس هم موضوع التنمية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، أي الاستثمار في قدرات الأفراد، سواء بالتعليم، أو الصحة أو برفع مستوى المعيشة، ليصبح إنتاجهم وعطائهم للتنمية أكبر.
- **التنمية من أجل الناس:** فهم المستفيدون من التنمية، ومن ثم إشباع حاجات كل فرد في المجتمع من مأكل وملبس ومسكن...إلخ، وهو أمر يتطلب توزيعا عادلا للجميع من ثمار التنمية.
- **التنمية بواسطة الناس:** وهذا يستوجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي، وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها، وذلك من خلال الهياكل المؤسسية الملائمة لاتخاذ القدرات.

3- أهداف التنمية البشرية: يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية في النقاط التالية [2]:

- توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع، والعمل على القضاء على الأمية والجهل.
- توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة للعمل وهذا خاصة في المناطق الريفية والحضارية وهذا بهدف القضاء على البطالة.
- تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن الـ 15 والمرأة الحامل.
- توفير المأوى لأفراد ذوي الدخول المنخفضة.
- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.
- الحد من وطئ الفقر.
- رفع مستوى معيشة الأفراد وهذا بزيادة دخول الأفراد.
- مساعدة الأفراد في تلبية مختلف احتياجاتهم.
- توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

---

(1) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية**، دون طبعة، دار جرير، عمان، 2010، ص ص 23، 24.

(2) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص222.

بالإضافة إلى أن هناك أهداف أخرى تسعى التنمية البشرية إلى تحقيقها وهي كالآتي [1]:

- بناء شـخصـية الإنسـان تمكنه من القدرة على مواجهة تحديات وتغيرات الحياة المختلفة المحيطة به بأسلوب إيجابي وفعال.
- تقديم المسـاعدة للأفراد للتفكير بإيجابية بطريقة منطقية وإبداعية، والتي تسـاهم في تغيير نظرته السابقة للأمور من نظرة سطحية نوعاً ما، إلى نظرة عميقة لفهم وتحليل مختلف الأمور.
- المحاولة في إثراء التواصـل بين الأفراد داخل المجتمع بطريقة أخلاقية ومؤثرة، بحيث يسـتطيع الفرد التعبير عن نفسـه، مما يولد ذلك نوعاً من الارتياح بينه وبين محيطه؛ كالأسـرة والأصـدقاء وزملاء العمل.
- معرفة كيفية تعامل الفرد ضمن فريق العمل ومع رائد الفريق.
- السـعي لبناء فرد لديه ما يكفي من القدر على إدراك أهمية الوقت، وكيفية اسـتغلاله في إبراز قدراته المختلفة.
- كيفية التعامل مع المشاكل المختلفة التي تواجه الأفراد بطريقة إيجابية.

المطلب الثّالث: أبعاد التنمية البشرية

تعتمد التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد [*] أساسية (الصحة، التعليم، الدخل)، ولكن لوحظ أن هذه المؤشرات الكمية غير كافية، لذا وجب الاهتمام بالمؤشرات النوعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الإنصاف:

يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية، باعتباره أحد مكوناتها الأكثر أهمية ويستخدم مصـطلح الإنصـاف هنا بديلا عن مصـطلحي المسـاواة والعدالة، ففي حين تركز التنمية البشـرية على

(1) مجد فرارجة، **أهداف التنمية البشرية**، موضـــــوع، الصادر بتاريـــــخ 2016/01/25، متاح علـــى الموقـــع الالكترونـي: www. mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع : 2017/02/04.

(*) هناك اختلاف في التسمية في مختلف المراجع، فقد نجد مثلا: المتطلبات، مرتكزات، مكونات، العناصر.

توسيع الخيارات المتاحة من تعليم وصحة وتطوير المهارات، يركز مبدأ الإنصاف هنا في المساواة في توسيع الخيارات بين الأفراد أي يكون [1]:

- الإنصاف في الحصول على التعليم سوءا بين الفقير والغني أو المرأة والرجل، الكبير والصغير.
- الإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية الأفضل للجميع.
- الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات.
- الإنصاف في توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

2- التمكين:

إن قاطرة التنمية البشرية هم الأفراد، ولذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام في إدارة شؤون مجتمعهم، وهو ما يقتضي أن تتاح لهم فرصة كافية ومتساوية لعرض قضاياهم للوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة، وذلك من خلال تحقيق شرطي الديمقراطية والحرية السياسية، وهذا ما يعني ضرورة تقوية المشاركة في عملية صنع القرار عن طريق تمكينهم من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وكذا أراءهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني بوصفها المؤثر في عملية صنع القرارات باتجاه مصالح الجماعات.

وقد اتجهت العديد من المؤسسات الدولية إلى إعطاء تعريفات لمفهوم التمكين تتماشى واختصاص كل واحدة منها وأهمها:

- يرى البنك الدولي بأن التمكين هو: "عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما" [2].

(1) دون ذكر الاسم، **التنمية البشرية: المفهوم والمكونات**، جريدة الصباح، الصادرة بتاريخ 11 ماي 2006، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/159.htm، تاريخ الاطلاع: 2017/02/07.

(2) يوسف بن يزة، **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشور، جامعة باتنة، الموسم الجامعي 2009-2010، ص 20.

- كما تعريفها على أنها: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع. وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف" [1].

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية العالمي عام 1995 بعنوان "التمكين" والذي أشار إلى أن الحرية أساسية للتنمية البشرية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة، ويتطلب تمكينهم القيام بدورهم في النقاط التالية [2]:

- **وجود ديمقراطية سياسية:** يتمكن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.
- **وجود حرية اقتصادية:** بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي.
- **وجود سلطة لامركزية:** تمكّن كل مواطن من المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية.
- **مشاركة جميع المواطنين:** ولاسيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية.

كما يرى بعض المفكرين أن التمكين رباعي الأبعاد، ويتعلق الأمر بالبعد المعرفي، البعد النفسي، البعد الاقتصادي والبعد السياسي، كما أن للتمكين عناصر عامة تتمثل في:

- الاعتماد على الذات.
- الاستقلال في عملية صنع القرار.
- المشاركة في التمثيل الحكومي.
- الحصول على الدخل.
- ملكية الأرض والعقارات ومصادر أخرى للقوة مثل التعليم والمكانة الاجتماعية.
- الحصول على المعرفة والمهارات.

(1) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 328.

(2) أمال شلاش، **توجهات التنمية البشرية في العراق**، جريدة المدى، العدد 805، نوفمبر 2006، ص 13، متاح على الموقع الالكتروني: www.almadapaper.com/sub/11-805/13.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/02/07.

3- الاستدامة:

تعتبر الاستدامة من أهم أبعاد التنمية البشرية، فهي تهدف إلى ضمان حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة، وهذا يتضمن بالضرورة تأكيداً لمبدأ الإنصاف بين الأجيال، والمقصود بتتابع احتياجات الأجيال وتداخلها بصورة متوازنة ومستمرة لا ينحصر في إطار ما ينقل من تراكم الثروات الإنتاجية، إنما يشير إلى مستوى معين من التنمية البشرية، فالمستهدف من الاستدامة هو فُرَص الناس المتضمنة حرية ممارستهم لقدراتهم الأساسية [1].

مفهوم الاستدامة يعني أن تكون التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية، تجعل التنمية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، اجتماعية وبيئية، ويتطلب ذلك [2]:

- عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية، أو اجتماعية، تعجز عن مواجهتها.
- عقلنة استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته، والتكنولوجيا المستخدمة.
- تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة منها.
- تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الحالية، لأن أي تنمية تؤدي إلى اللامساواة لن تكون مستدامة.

4- التضامن الاجتماعي:

تقتضي التنمية البشرية توسيع الخيارات الفردية، ولكن كل فرد مرتبط بالآخرين. ومن المهم النظر في كيفية تعاطي الأفراد مع بعضهم لبناء مجتمعات متماسكة وقابلة للبقاء [3]، وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في تعميق الشعور بالانتماء وبناء الثقة وروح التضامن النابعة من الثقافة والقيم والمعتقدات المشتركة، وعلى هذا الصعيد تبرز بوضوح العلاقة الوثيقة بين التنمية البشرية والثقافة التي تشكل

(1) باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 66، 67.

(2) أمال شلاش، **مرجع سبق ذكره.**

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم التنوع**، تقرير التنمية البشرية السنوي 2013، كندا، ص39، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.arabstates.undp.org ، تاريخ الاطلاع: 2017/01/31.

السلوكية الفردية باتجاهها، والخيارات البشرية تتعاظم كلما كانت حلقات التضامن الاجتماعي أوسع وأكثر فاعلية.

كما أن ضمان حقوق ومصالح الجميع، لا يمكن أن يكون فعالا إلا عن طريق توليفة من الجهد الفردي والدعم المؤسسي، إذ يلزم للمبادرة الفردية أن تقترن بسياسة عامة حكيمة، وكذلك بمنظمات مجتمعية قائمة على المشاركة، فالمجتمع المتكامل يعتمد على مؤسسات اجتماعية فعالة تمكّن الأفراد من العمل الجماعي، أي يصبح الأفراد والمؤسسات حلفاء في قضية مشتركة، وهي تعزيز فرص الحياة للأجيال الحاضرة وللأجيال المستقبلية، ولكي يتحقق ذلك يجب إرساء أسس مجتمع مدني إرساءًا راسخاً، مع جعل الحكومة مسؤولة تماما أمام الشعب، ويجب أن يتوقف التعارض بين المبادرة الفردية، والسياسة العامة، إذا كان الهدف هو توسيع اختيارات الإنسان من أجل اليوم والمستقبل [1].

5- الأمن البشري (الإنساني):

ظهر مفهوم الأمن البشري لأول مرة في تقرير التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994، حيث يعرف الأمن البشري بأنه " التحرر من الخوف والحاجة"، وأكد على وجوب تحويل الاهتمام الأمني من التركيز الخاطئ على القوة العسكرية إلى اعتماد مفهوم متكامل محوره الإنسان [2]، ويميز بين سبعة أشكال من الأمن البشري: الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والجماعي والسياسي [3].

واعتمدت مفوضية الأمن الإنساني التي أنشئت عام 1999 تحت مظلة الأمم المتحدة تعريفا للأمن الإنساني باعتباره " حماية النواة الأساسية لكل إنسان بطرق تدعم الحريات وتحقق الذات

(1) محمد كمال التابعي، **التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات: سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 14، 2006، ص ص 43، 44.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية السنوي 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

(3) اليونسكو، **الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية**، باريس، 2005، ص 15.

الإنسـانية"، وتركز المفوضـية على نوعين من عدم الأمن الإنسـاني (الخوف، والحاجة)، وتقترح آليتين لتجنبهما وهما (الحماية والتمكين)، وذلك على النحو التالي [1]:

- تجنب النزاعات وتدعيم حقوق الإنسان والتنمية، فهناك ارتباط واضح بين العنف والنزاعات من جهة، وبين الفقر وخرق حقوق الإنسان من جهة أخرى.
- توفير الحماية والتمكين للأفراد والمجتمعات، إذ لابد من مواجهة الأخطار المحدقة التي تهدد المواطنين وتمكينهم.

6- الإنتاجية تحقيق نمو اقتصادي: يتضمن مفهوم التنمية، جانبين:

- جانب يتعلق بتحسين القدرات البشرية.
- جانب يتعلق باستخدام هذه القدرات في الأغراض الإنتاجية.

لهذا فإن النمو الاقتصادي يعتبر ضرورة مطلقة لضمان أهداف التنمية البشرية، وأنه لا يشكّل خياراً، بل هو أساسا لمسار التنمية [2]، وتؤكد التقارير على ضرورة أن يكون هناك توازن إنمائي، أي تحقيق مزيد من التنمية البشرية، ومزيد من النمو الاقتصادي، في عملية تتصف بالاستمرار والاستدامة، وأي اهتمام بجانب دون الآخر سيؤثر سلبا على الجانب الذي كان الاهتمام به أقل، حيث ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي [3]:

- مولداً للعمالة المنتجة، وبصورة مستمرة.
- تشاركياً، في تأكيده للتمكين والمشاركة والديمقراطية.
- محققا للمساواة عن طريق توسيع قاعدة المنافع، بحيث لا يحتكرها الأغنياء.
- يحافظ على الهوية الثقافية للمجتمع.
- مستقبلياً، أي لا يهدد الجيل الحالي احتياجات الجيل القادم.

(1) محمد التويجري وآخرون، **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 158.

(2) باسل البستاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

(3) **نفس المرجع**، ص 98.

وقد أظهرت دراسات كثيرة أن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية، وإن كان شرطا غير كاف لتحقيقها، كما أوضحت أن عدالة التوزيع(أو الإنصاف) هي من متطلبات التنمية البشرية وليست عائق أمام النمو الاقتصادي، بل أنها كثيرا ما تعززه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التحسن في توزيع الدخل قد يصبح مهددا بالتوقف، ومن ثمة قد يتعطل مسار التنمية البشرية، وذلك إذا لم يحافظ المجتمع على قوة الدفع الاقتصادي، وإذا لم يعزز قدرته على النمو الاقتصادي، فمن الممكن تحقيق تقدم قصير في مجال التنمية البشرية ولكنه لن يكون تقدما مستداما بدون تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك لا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مستداما بدون تنمية بشرية [1].

والشكل الآتي يوضح أبعاد التنمية البشرية:

الشكل رقم (2-3): أبعاد التنمية البشرية



المصـــدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التنمية في كل عمل**، تقرير التنمية البشـرية السـنوي 2015، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 10، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.arabstates.undp.org ، تاريخ الاطلاع: 2017/02/07.

(1) علي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2005)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشور، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006، ص 131.

من خلال الشكل رقم (2-3) نلاحظ أن للتنمية البشرية بعدين، فالبعد الأول يتمثل في تحسين الإمكانات البشرية مباشرة من خلال الاهتمام بالمستوى الخاص بالنمو الإنساني في مختلف مراحل حياته ورعاية صحته، واكسابه المعرفة وذلك لتحقيق التنمية في قدراته وطاقاته العقلية والبدنية والاجتماعية والنفسية والمهارات الروحية، وضمان مستوى معيشي لائق، أما البعد الثاني فيتمثل في تهيئة الظروف للتنمية البشرية من خلال تعميم المساواة والعدالة الاجتماعية، ضمان حقوق الإنسان، والأمن البشري، والمشاركة في المجتمع والحياة السياسية، والاستدامة البيئية.

المطلب الرّابع: مؤشرات التنمية البشرية

أصبحت الحكومات والمنظمات تهتم بتحديد المؤشرات الملائمة لقياس التنمية البشرية التي توضح مقدار التحسن أو التدهور الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة أفراد المجتمع، فالهدف من عملية القياس هو التعرف على الوضع الحالي للتنمية وعلى الجهود المبذولة لزيادة معدلاتها، وذلك لتقييم هذه الجهود وتدعيمها في حالة نجاحها، أو تعديلها، وقد تعدد المحاولات والإسهامات لتحديد هذه المؤشرات، ويمكن تقسيمها إلى:

1- المؤشرات الكمية:

يتكون دليل التنمية البشرية حسب ما طرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقارير التنمية البشرية 1999/1998 و2008/2007 من ثلاث مؤشرات أساسية وهي [1]:

1-1- **طول العمر**: يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى للعمر المتوقع هو 25 سنة والحد الأقصى هو 85 عاما).

1-2- **المعرفة**: تقاس المعرفة بمدى الإلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومتوسط سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية (أدنى معدل لمعرفة القراءة والكتابة هو صفر%، وأعلى معدل هو 100%)، ومتوسط سنوات الدراسة يتراوح ما بين 0 سنة و15 سنة.

(1) إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، **التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية**، دون طبعة، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007، ص 48.

1-3- الدخل ومستوى المعيشة: يقاس بمعدل القوة الشرائية استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي بالدولار [1].

يتم حساب ما يسمى بمستوى الانجاز لكل معيار كما يلي:

$$\text{مستوى الإنجاز للمؤشر} = \frac{\text{قيمة المؤشر في الدولة} - \text{الحد الأدنى للمؤشر}}{\text{الحد الأقصى للمؤشر} - \text{الحد الأدنى للمؤشر}}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين القيمتين 0 و1، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها، حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقتربت قيمة المؤشر من القيمة العظمى؛ وتنخفض كلما اقتربت من القيمة الصفرية، ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي[2]:

- الدول ذات التنمية البشرية العالية: $1 \geq$ ت ≥ 0.8.
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة: $0.5 \geq$ ت > 0.8.
- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة: ت < 0.5.

وقد وجهت لهذا المقياس عدة انتقادات أبرزها بساطته الشديدة التي يصعب معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية وتغيراتها، إضافة إلى ذلك فإن الخيارات لا تنتهي عند طول العمر والمعرفة والدخل بل هناك خيارات إضافية تتمثل في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتمتع بفرص الخلق والإبداع، والتمتع بحقوق الإنسان والمشاركة، ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية إلى إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية تتضمن خيارات أخرى تعبر عن مفهوم أشمل، وهذا ما أطلق عليه التنمية البشرية المستدامة [3].

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم**، تقرير التنمية البشرية السنوي 2008/2007، لبنان، ص 212، متاح على الموقع الالكتروني: http://hdr.undp.org، تاريخ الاطلاع: 2017/02/07.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية**، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 76.

(3) نادية ابراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة المسيلة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الموسم الجامعي 2012-2013، ص 20.

2- المؤشرات الكيفية: هناك ثلاث مؤشرات كيفية للتنمية البشرية وهي [1]:

2-1- التعليم: تناولت التنمية البشرية التعليم من ثلاث زوايا رئيسية:

2-1-1- الزاوية الأولى: اهتمت بتوفير التعليم بوصفه أداة لاكتساب التقنية (التكنولوجيا).

2-1-2- الزاوية الثانية: ركزت على ربط التعليم باحتياجات السوق.

2-1-3- الزاوية الثالثة: طرحت التعليم بوصفه حقا إنسانيا أساسيا، يهدف إلى تحسين وضع البشر، وليس إعدادهم للعمل فقط.

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع، والإلمام بالقراءة والكتابة يعد الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة، هذا في الوقت الذي أخذ فيه التغير التقني يؤثر في كل مظهر من مظاهر الحياة، واكتسب التعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوقت نفسه.

قد تأكدت أهمية التعليم بوصفه أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لما يولد لدى الناس من معرفة، وبذلك يعد التعليم الوقود المحرك للتنمية بأبعادها كافة لاسيما في زيادة الإنتاج والدخل وإزالة الفقر، فالتعليم حق إنساني أساسي وغاية في حد ذاته وهو وسيلة مهمة لتحسين الرفاه من خلال تأثيره في الإنتاجية والدخل والصحة [2].

وبذلك يمكن القول أنّ التنمية البشرية المرتفعة لا تنبع إلا من ثورة تعليمية تمس مختلف الفئات بداية من تعميم التعليم من خلال برامج محو الأمية للكبار، ثم يلي ذلك تطوير التعليم الرسمي بمختلف أطواره.

2-2- الصحة:

يسهم الاستثمار في الصحة في زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي، يسهم في زيادة الاقتصاد القومي، مما يجعل للتنمية البشرية دورا مهما في مكافحة الفقر، والتخفيف من معاناة أفراد المجتمع، وتعد حياة الإنسان حياة طويلة وخالية من العلل هدفا من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، والتي يجب على أي مجتمع أن يسعى إلى تحقيقها، كما أنها أحد الوسائل الفعالة التي يمكن من خلالها رفع إنتاجية البشر

(1) **نفس المرجع**، ص ص 23، 24.

(2) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42-44.

وبالتالي تزداد دخولهم وتصبح المحصلة النهائية لتحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية في المجتمع ككل [1].

كما يرتبط العمر المرتقب بدرجة كبيرة بمستوى الدخل، فمن خلال الارتفاع في المستوى الاقتصادي للمجتمع يتم توفير مستوى عال من الصحة والرفاهية في المجتمع، وذلك من خلال توفير الغذاء لأفراد المجتمع وتعليمهم تعليما جيدا، كما أن تقديم الخدمات الصحية الجيدة للعمال يزيد من قوتهم ويرفع من قدراتهم على التحمل والتركيز في العمل [2].

في المقابل، فالصحة المتدهورة سببها الفقر في الدخل ونتيجة له، إذ تضعف القدرة الشخصية وتخفض الإنتاجية، وتقلل الكسب، لأن العمال ذوي الأجور المنخفضة وذوي المستوى التعليمي المتدني غالبا ما يقومون بأعمال غير مأمونة وبأجور منخفضة، ويمكن استبدالهم بسهولة وعادة ما ينتشر المرض بينهم بدرجة عالية [3].

2-3- الدخل:

يعبر عن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وهو من أقدم المؤشرات، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية: نصيب الفرد من الناتج القومي = $\frac{\text{الناتج الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$ (من نفس السنة)

واتضح خلال عقد الثمانينيات أن اتخاذ متوسط الدخل الفردي وحده كمقياس غير كاف، كما أنه لا يستطيع توضيح المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية البشرية، لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1990 بتقديم دليل التنمية البشرية المركب [4].

وعلى الرغم مما يثيره مؤشر الدخل من تحفظات عند استخدامه للتعبير على مستوى رفاه الناس ولتباين الفئات التي تتمتع فعلا بهذا الرفاه، فإن الحصول على دخل هو أحد الخيارات التي يود الناس أن

(1) نادية ابراهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

(2) إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29-31.

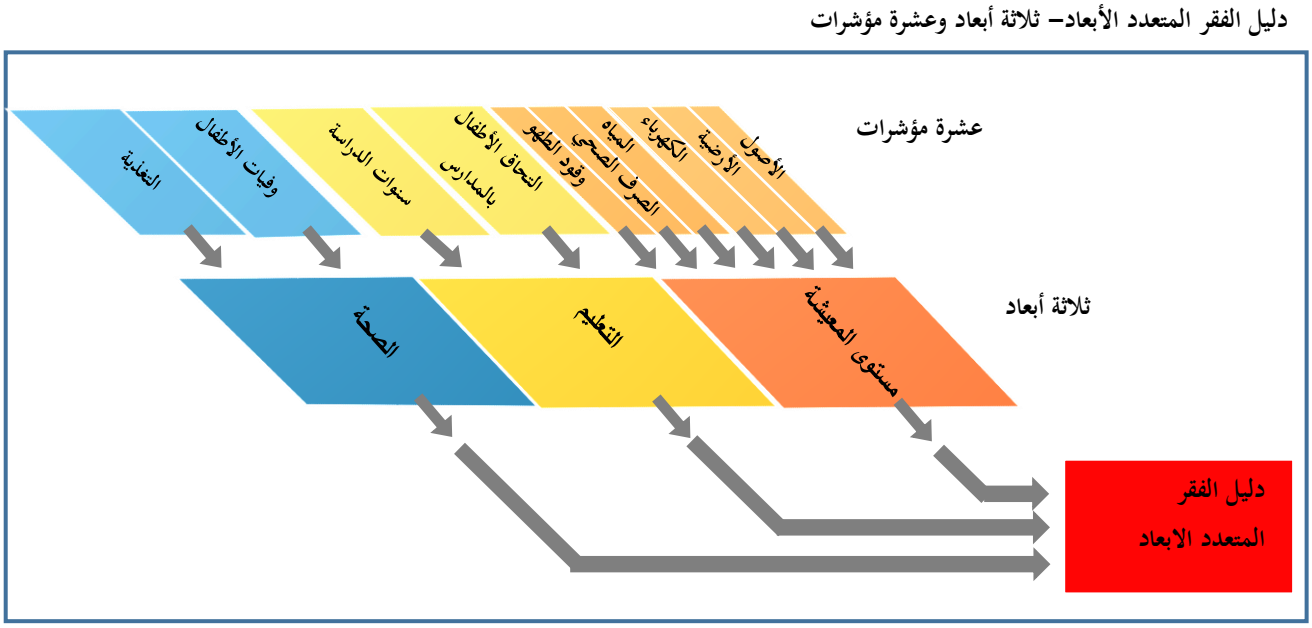
(3) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

(4) إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

ينعموا بها، فهو خيار مهم ولكنه ليس أهم الخيارات على الإطلاق، فالتنمية البشرية تشمل زيادة الدخل والثروة، ولكنها تشمل أشياء أخرى كثيرة قيمة يعطي لها الناس أهمية، فالدخل وسيلة والتنمية غاية [1].

والشكل الآتي يوضح مؤشرات التنمية البشرية:

الشكل رقم (2-4): مؤشرات التنمية البشرية



المصـــدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الثروة الحقيقة للأمم: مســـارات إلى التنمية البشـــرية**، تقرير التنمية البشـــرية الســـنوي 2010، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 95، متاح على الموقع الالكتروني: http://hdr.undp.org، تاريخ الاطلاع: 2017/02/11.

من خلال الشكل رقم (2-4) يتضح أن الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوز إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر الســكن اللائق، والإقصـــاء الاجتماعي وعدم المشـــاركة، فهذا الفقر الذي يعيشـــه الكثيرون في مختلف أنحاء العالم هو الفقر المتعدد الأبعاد، وهذا الدليل يحدد أوجه الحرمان المتداخلة على مســـتوى الأسرة في الأبعاد الثلاثة التي يشملها الدليل الأصلي للتنمية البشرية لإظهار مدى اختلاف الفقر المتعدد

(1) عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

الأبعاد من حيث انتشـاره وشـدّته بين المناطق والفئات وغيرها، ولهذا أهمية بالغة في توجيه السـياسـة العامة.

المبحث الثّالث: أثر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على التنمية البشرية المستدامة

أصـبح للتعليم العالي والبحث العلمي في حياتنا المعاصـرة أثر بارز في تشـكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصـادياتها خاصـة مع تنامي مفهوم اقتصـاد المعرفة، وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية، حيث أصـبح تقدم الأمم ورقيها ونماءها يعتمد على مدى تقدمها العلمي والتكنولوجي، ومدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي.

المطلب الأوّل: الاستثمار في قطاع التعليم العالي

كان للتقدم التكنولوجي سـببا في زيادة التنافس العالمي على التعليم والتكوين وظهر بما يسـمى الاستثمار في رأس المال البشري والذي عرف على أنه: استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسـلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السـلع والخدمات إلى تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطناً صـالحاً في مجتمعه [1].

1- الإنفاق على قطاع التعليم العالي:

يعتمد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عند تمويل مشـروعاته الاسـتثمارية على ما تخصـصـه الدولة له من الاعتمادات المالية المدرجة في الميزانية العامة، وعلى ذلك فإن الأمر يستدعي ضرورة تقييم نتائج الإنفاق على هذه الأنشطة وبخاصة النشاط الاستثماري وبشكل دوري حتى يتسنى الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثماري بقطاع التعليم العالي.

1-1- مفهوم تمويل قطاع التعليم العالي:

(1) منصـور فرغل، **التحليل الاقتصـادي للتعليم**، شـبكة خبراء الأسـهم، نشـر يوم 2009/01/04، متاح على الموقع الإلكتروني: http://stocksexperts.net/showthread.php?t=5773، تاريخ الإطلاع، 2017/02/15.

لقد جاء في العديد من الدراسات والمقالات مفهوم تمويل التعليم العالي كما يلي:

- يعرف على أنه: "إيجاد مصـادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسـسـة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية" (1).
- ويعرف بأنه: "مجموع الموارد المالية المخصـصـة للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصـــادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرســـوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة" (2).
- كما يعرف أيضـا على أنه: "مجموع الموارد المرصـودة في إطار التعليم إلى المؤسـسـات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة" (3).

1-2- مصادر تمويل قطاع التعليم العالي: وتنحصر صيغ التمويل في المصادر التالية:

1-2-1- الدولة: تعد الدولة المصـدر الرئيسـي لتمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خاصـة في دول العالم الثالث، حيث يتلقى التعليم العالي اعتمادا ماليا جزئيا أو كليا من الدولة كهيئة رسـمية تجسـد المجتمع المنظم. ولأن التعليم العالي يقوم بدور هام في المجتمع كان على دافع الضرائب أن يساهم في تمويل مؤسسات التعليم العالي (4).

1-2-2- التمويل الذاتي: تبنت العديد من دول العالم أسـاليب ذاتية كمصـادر لتمويل مؤسـسـات التعليم العالي والبحث العلمي، كتقديم بعض الخدمات والأنشـطة الجامعية، مثل قيامها بعمل دورات تدريبية قصـــيرة لتنمية مهارات اللغات الأجنبية والكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، أو تقديم بعض الاسـتشـارات القانونية والهندسـية، واسـتخدام مطابع الجامعة في طبع الكتب والمجلات للأفراد والهيئات، أو التعاقد مع الشـركات والمصـانع ومؤسـسـات الإنتاج بعمل بعض البحوث العلمية، أو تسـويق العلوم والمعارف إلى الأطراف الراغبة في الحصـول على تعليم ذا نوعية

---

(1) محمد غانم، **الدور التنموي للجامعات العربية ومصـــادر التمويل غير التقليدية**، المؤتمر العلمي المصـــاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية في شهر أفريل، بيروت، 2000، ص 259.

(2) السـيد السـيد محمود البحيرى، **تمويل التعليم الجامعي في مصـر في ضـوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصـرة "دراسـة مستقبلية"**، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2004، ص 69.

(3) جمال أبو الوفا وآخرون، **اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية**، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 68.

(4) بوحفص مباركي، **وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح والواقع، إصدارات مخبر التربية والتنمية**، دون طبعة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 25.

عالية وشـهادات معترف بها [1]، مقابل مبالغ مدفوعة مباشـرة للمؤسـسـة التعليمية المتمثلة في الرسـوم التسـجيل، الرسـوم الدراسـية، حقوق الامتحانات، الخدمات التعليمية والمعيشـية الموفرة للطلاب وغيرها من الخدمات التي تدر دخلا على الجامعات [2].

1-2-3- الهبات: ونقصـد بها الهبات التي تقدمها الهيئات الفكرية والروحية من أوقاف أو رعاية لبعض أوجه النشـاط العلمي، كما تقدم الشـركات الصـناعية والبنوك جزءا من أرباحها المعفاة من الضـرائب أو نماذج من منتوجاتها كهبات للمخابر العلمية والمكتبات الجامعية [3]، بالإضـافة إلى المؤسـسـات الدولية والإقليمية التي تقدم بعض أنواع المسـاعدات في صـيغ مختلفة مثل منظمة اليونسكو.

1-2-4- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تمويل مؤسسات التعليم العالي وخاصة في الدول الصناعية والمتقدمة، فهو يساعد على توظيف خريجي التعليم العالي من جهة ومن جهة أخرى تكوين إطارات جامعية كفئة يسـتفيد منها، أو رسـكلة الإطارات العاملة به لأن مناصـب العمل في تغيير مسـتمر، ويتطلب مهارات ومعارف جديدة ومقابل ما يقدمه التعليم العالي من مهمات في التكوين والرسكلة، فإن هناك مقابل مادي يدفعه القطاع الخاص للتعليم العالي قصد تمويلها، فالعلاقة بينهما علاقة تكامل ولا يستطيع أحدهما التخلي عن الآخر [4].

بالرغم أن الجزائر تخصـص ميزانية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، إلاّ أنها لا تسـتجيب لمتطلبات هذا القطاع، فمشـكلة التمويل هي أحد المشـاكل التي لازال يتخبط فيها التعليم العالي الجزائري

---

(1) أحمد زرزور، **تقييم تطبيق الإصـلاح الجامعي الجديد نظام "ليسـانس-ماسـتر-دكتوراه" في تحضـير الطلبة إلى عالم الشـغل: دراسـة ميدانية بجامعة منتوري بقسـنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي**، مذكرة لنيل شـهادة ماجسـتير في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، غير منشور، جامعة منتوري -قسنطينة-، الموسم الجامعي 2005-2006، ص 26.

(2) محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السـوق**، دون طبعة، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت،2005، ص259.

(3) عبد الكريم بوصـفصـاف، **الطلبة الجزائريون وثورة التحرير الكبرى**، مجلة الطالب، جامعة قسـنطينة، العدد الأول، 1983، ص25.

(4) بوحفص مباركي، **تطور محتويات المناهج التربوية الحديثة: تناول نقدي، قراءات في المناهج، تأليف مشـترك لنخبة من الأساتذة**، دون طبعة، جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، مطبعة باتنة، 1995، ص 26.

خاصـــة في ظل التنامي الكبير لعدد الطلبة وارتفاع نســبة النجاح في البكالوريا، ومن جهة أخرى كثرة الجامعات التي تفتتح من سنة إلى أخرى.

وعموماً أصــبحت جلّ البلدان تعتبر الإنفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي اســتثماراً وطنيّا يدخل في إطار التخطيط للمستقبل والإعداد لتحسين مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة والبشريّة، لما له من تأثير قوي على الاقتصــاد ومجالات عديدة، مما جعل هذه الدول تخصــص له مبالغ ضــخمة باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية.

2- العائد الاقتصادي المتوقع من الاستثمار في قطاع التعليم العالي:

يظهر أثر مرود التعليم العالي في مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة التي تســـهم في تطوير المجتمع ودفع عجلة التنمية الاقتصـــادية إلى الأمام.

2-1- مفهوم العائد (المردود) من التعليم العالي: هناك تعاريف مختلفة من بينها [1]:

- يعرفه دينســـون بأنه: " مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترن بالتعليم الذي يحصل عليها أفراد القوى العاملة نتيجة تحسن قدراتهم على الإنتاج والكسب".
- ويعرف أيضا على أنه: "الدخل النقدي المباشر وغير المباشر الذي يحصل عليه المتخرجون بسبب مستوياتهم التعليمية الناتجة عن الاستثمار في التعليم ولا سيما الاستثمار في التعليم ما بعد الثانوية".
- ويمكن تعرفه أيضا: 'المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يجنيها الفرد والمجتمع التي ترتبط وتقترن بالتعليم" [2].

2-2- أهمية دراسة عائدات التعليم العالي: تتمثل فيما يلي [3]:

- تساعد على ترشيد الاستثمار في التعليم في ضوء بدائل محددة وذلك بمقارنة عائدات الاستثمار في التعليم بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد انتشار التعليم بين فئات المجتمع.

---

(1) عليان عبد الله الحولي، **محاضرة العائد اقتصادي من التعليم: اقتصاديات التعليم**، كلية التربية للدراسات العليا، جامعة الاسلامية، غـزة، 2013-2014، ص 2، متـاح علـى الـموقـع الإلـكـتـرونـي: doc.مـحـاضـــرة-الـعـائـد-مـن-التعليم/http://site.iugaza.edu.ps/aelholy/files/2010/02، تاريخ الاطلاع، 2017/02/15.

(2) منصور فرغل، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

(3) عليان عبد الله الحولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

- تمكين المخططين وصناع القرار في اتخاذ القرار الصائب لتوزيع النفقات على أنواع التعليم المختلفة حسب حاجات الاستثمار وعائداته.
- تساهم في معرفة مدى ملاءمة أنظمة التعليم لسد احتياجات التنمية وسوق العمل من القوى العاملة المؤهلة والمدربة ولا سيما في التخصصات التي يزيد الطلب عليها مما يحد من بطالة المتعلمين.
- تساعد على تطوير المناهج التعليمية شكلاً ومضموناً تنفيذاً وتقويماً وتطوير نظم تعليم وتعلم حديثة تلبي احتياجات الدارسين واحتياجات التنمية وسوق العمل.
- تدفع المسئولين والمخططين إلى الاهتمام بالبحث العلمي لدراسة متغيرات التعليم العالي وظواهره المختلفة وعلاقته بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

2-3- تصنيف عائد التعليم العالي: تحاول بعض الدراسات تصنيف عائد (مردود) التعليم إلى [1]:

2-2-1- عوائد اجتماعية: زيادة الإنتاج القومي، زيادة الضـــرائب على الدخول، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة.

2-2-2- عوائد فردية: زيادة دخل الفرد، أو استمتاعه بوقت فراغه.

2-2-3- عوائد مالية: زيادة قدرة الإنسان على الادخار، أو حسن الإنفاق.

2-2-4- عوائد غير مالية: زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار.

2-4- قياس العائد الاقتصادي من التعليم العالي:

يستخدم معدل العائد الداخلي كمقياس اقتصادي معياري لتقدير مدى ربحية الاستثمار في التعليم العالي من خلال حساب التكاليف والمنافع على النحو التالي [2]:

- تقاس التكلفة المباشرة بقيمة الرسوم الدراسية في حالة الجامعات الخاصة، أو حجم الإنفاق على الخدمة التعليمية عند الجامعات الحكومية (التي لا تحصل رسوم دراسية)، وبالطبع فإن مؤشر نصيب الطالب

(1) ليلي بعوني، **الاســتثمار في رأس المال البشــري والعائد من التعليم**، مجلة المؤســســة، العدد 4، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، ص168.

(2) معتز خورشيد، **التعليم العالي وأسواق العمل العربية**، ورد في: **التعليم العالي العربي وسوق العمل**، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية" المنعقد في أفريل 2012، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2013، ص ص 8، 9.

من جملة الإنفاق على العملية التعليمية يمثل أحد المؤشرات الهامة للمقارنة بين كفاءة نظم التعليم العالي بين الجامعات وعبر الدول.

- يضاف إلى التكاليف المباشرة كلفة الفرصة البديلة، أي الدخل الضائع خلال الوقت الذي يستغرقه الطالب لاستكمال متطلبات الدرجة الجامعية محسوبا على أساس متوسط راتب خريج التعليم الثانوي خلال هذه الفترة.
- يقدر العائد الاقتصادي بالأجر المتوسط الذي يتقاضاه الحاصل على الدرجة الجامعية مضروباً في معدلات تشغيله طيلة دورة حياة عمله بالإضافة إلى علاوة التقاعد.
- يتم حساب العائد الداخلي بحاصل عملية طرح التكلفة من العائد المقدر، ويتم ذلك على مستوى دورة حياة الفرد.

✓ **أهمية قياس العائد الاقتصادي:** وتتمثل أهميته في [1]:

- بيان مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية.
- يمد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل.
- يزودنا بتكلفة التعليم بمراحله المختلفة، وتوازن العرض والطلب.
- يساعد على إحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية الأخرى.
- يحدد المرحلة التعليمة، والبرامج التعليمية الأجدر للاستثمار فيها.
- يوجه العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة.

المطلب الثّاني: قطاع التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

يعد التعليم العالي المصنع الذي يُعِدّ رأس المال البشري، الذي تعتمد عليه عملية تنمية المجتمعات البشرية بجميع جوانبها، وحتى يصبح التعليم العالي في الريادية يجب أن يكون قادر على تلبية احتياجات السوق من الكفاءات العلمية المختلفة، ونقل المعرفة من مرحلة المعرفة العلمية البحتة إلى مرحلة الإنتاج وخدمة المجتمع.

(1) عليان عبد الله الحولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

1- مفهوم سوق العمل:

- يُعرف على أنّه: "الآلية (أي تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل) التي تتحدّد من خلالها مستويات الأجور والتوظف" [1].
- يقصد به: " الآلية التي يتم من خلالها التوفيق بين العمال والوظائف وذلك من خلال التنسيق بين المشترين والبائعين لعنصر العمل" [2].
- كما يقصد به أيضا: " المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل" [3].

2- خصائص سوق العمل: وأهم ما يميّز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:

- أسواق العمل لا تسودها شروط المنافسة الكاملة، وذلك لأنّ المعلومات عن فرص العمل المتاحة ذات الأجور العالية قد لاتصل لجميع العمال، أو بسبب إحجام العمال عن الانتقال من مكان إلى آخر أو من وظيفة إلى أخرى، حتى لو كان الأجر أعلى، أيضا يعود لعوامل نفسية أو اجتماعية أو مهنية[4].
- هناك عوامل غير نقدية، مثل ظروف العمل والعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة ونظم التأمينات الاجتماعية والإجازات، تلعب دوراً أساسياً في تفسير قرارات عرض العمل والطلب عليه داخل أسواق العمل، وهذه العوامل لا تقلّ أهمية عن عامل الأجر النقدي [5].
- يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالتطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ونظم المعلومات ووسائل الاتصال، حيث ينعكس هذا التطور على معدلات البطالة التي تزداد بسبب إحلال الأساليب التكنولوجية الحديثة محلّ العمالة اليدوية، أو بسبب الاستغناء عن العمالة التي لا تتمتع بمؤهلات علمية عالية أو مهارات فنية خاصة تتطلبها أساليب الإنتاج الحديثة [6].

---

(1) نعمة الله إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 15.

(2) رونالد ايرنبرج، روبرت سميت، **اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد طاهر، دون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 41.

(3) حسن الحاج، **مؤشرات سوق العمل: سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 16، الكويت، أفريل 2003، ص 4.

(4) عبد العزيز مخيمر، أحمد عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 28.

(5) أحمد فوزي ملوخية، **الاقتصاد الكلي**، دون طبعة، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2004، ص 90.

(6) أحمد ماهر، **تقليل العمالة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 354.

- الطلب على العمل هو طلب مشتقّ أي طلب من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها، أما بالنسبة لعرض العمل فالخدمة تعرض للتأجير وليس للبيع، فقد يتطلب تقديم هذه الخدمة مهارات وقدرات خاصة يحتاج العامل فترة طويلة للحصول عليها من خلال التدريب والتأهيل، هذا بالإضافة إلى أنّه لا يمكن الفصل بين العمل والعامل المقدم للخدمة، بمعنى أن بائع خدمة العمل يبيع خدمته بنفسه[1].
- تتدخل في أسواق العمل مؤسسات نقابية واتحادات عمالية، تتحكّم في العلاقة بين المشترين والبائعين لخدمة العمل، وذلك من خلال بعض التشريعات التي تضيّق من حرية المشترين لخدمة العمل في تكييف طلبهم لهذه الخدمة، بما يتناسب مع التغيرات التي تطرأ على الطلب على منتجاتهم، أو من خلال اتفاقيات المساومة الجماعية التي تحاول من خلالها الاتحادات العمالية الحصول على أكبر سعر للعمل [2].

3- الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

يعتبر التعليم والعمل عنصرين متلازمين، ولابد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي يقدمها التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية. ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانيات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل، وهدر الطاقات الشبابية، وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل، وإيجاد بطالة مقنعة من خلال أعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوب فيها وبهذا تكون عالة على المجتمع، كما يلازم عدم المواءمة، نمو غير متوازن مع متطلبات التنمية المستدامة، ولذا فإن المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية، بحيث تكون هناك رؤية واضحة عند المخططين للاحتياجات

(1) نعمة الله إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

(2) مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 23.

المســـتقبلية تمكن التعليم العالي من إعادة هيكلة وهندرة (*) البرامج التعليمية وفقا للمنظور المســـتقبلي للدولة[1].

وعليه تصبح الخصائص التي ترتبط بتلك البرامج والمناهج على النحو الآتي [2]:

- أن تكون نموذجا "معرفيا "ومرتبطا "بالاتجاهات والأهداف الحقيقية للمجتمع.
- أن تكسب الدارس مهارات وكفايات معرفية ومتغيرات واتجاهات تمكنه من فهم متغيرات المجتمع.
- تعزيز المهارات الوظيفية للدارس بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
- تهيئة فرص عملية للدارسين تجعل منهم أكثر قدرة في التعامل مع مشاكل المجتمع.

3-1- مواصفات خريجي التعليم العالي:

انطلاقا من أهمية ربط مخرجات التعليم بالواقع وزيادة فاعليته فإن مواصـــفات الخريج ترتبط بدورين أساسين ومتوازيين هما [3]:

- دور أكاديمي يركز على تعزيز الجانب النوعي في التخصص المعرفي.
- دور مهني يركز على اكتساب المهارات والقدرات التي تعزز الجوانب العملية والتخصصية وتدعم معطيات أداء المهام المطلوبة في حقل العمل.

(*) الهندرة (أو إعادة هندسة الأعمال): هي كلمة عربية جديدة مركبة من كلمتي هندسة وإدارة، وهي تعتبر أداة رئيسية للفكر الإداري الحديث، وتعني البدء من جديد، أي البدء من نقطة الصـــفر، وليس إصـــلاح وترميم الوضـــع القائم، إذ تقوم على تغيير المفاهيم والقواعد والفروض التي تبني الإدارة قراراتها على أساسها والبحث عن قواعد وفروض ومفاهيم جديدة تناسب القرن الحادي والعشرين بهدف تحقيق تحسينات جوهرية فائقة في معايير الأداء الحاسم، مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة و الإتقان وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة كعامل أساسي يسمح للمؤسسات والمنظمات بإعادة هندسة نظم أعمالها.

(1) سعيد بن حمد الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

(2) محمد الخوالدة، **مسارات جديدة لتفعيل دور الجامعات في المجتمع**، مجلة اليرموك، عمان، العدد 26، 1989، ص 13.

(3) صـباح فيحان محمود، فائق مشـعل قدوري، **نحو رؤية للتوافق بين مواصـفات الخريج وسـوق العمل: حالة دراسـية في التـخصـصـــات الإداريـة والاقـتصـــاديـة**، جـامـعـة تـكـريـت، مـتـاح عـلـى الـمـوقـع الإلـكـتـرونـي: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024072.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/02/18، ص 264.

3-2- أسباب عدم مواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

تعود مسألة عدم المواءمة بين المخرجات والاحتياجات لعدد من الأسباب أهمها [1]:

- عدم وجود معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- معالجة مشكلة الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الثانوية بقبولهم في تخصصات قد لا يحتاجها سوق العمل.
- سرعة تغير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم العالي لهذا التغير.
- عدم إقبال العدد الكافي من الطلاب في بعض التخصصات العلمية والبرامج التطبيقية.
- أعداد كبيرة من الخريجين في العديد من التخصصات تفوق حاجة المجتمع إذ أن النمو السنوي للخريجين أكثر من نمو الوظائف الجديدة المتاحة.
- ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط للقوى العاملة.
- حاجة خريجي الجامعة إلى تنمية بعض المهارات الأخرى غير التخصصية الملائمة لاحتياجات سوق العمل.

3-3- تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:

إن تحقيق المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل ليس بالأمر المستحيل رغم ما يعترضها من صعوبات ومعوقات، والطريق نحو تحقيقها يتطلب تضافر الجهود، وفيما يلي بعض المقترحات التي يمكن من خلالها الوصول إلى مستوى مقبول من هذه المواءمة، وهي [2]:

- توفير قاعدة بيانات محوسبة حول متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة بين عمداء الكليات الأكاديمية ومديري التوظيف والتخطيط والتدريب في المؤسسات والشركات.
- تطوير المناهج بما يناسب متطلبات سوق العمل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد توصيف وتصنيف للمهن والوظائف المطلوب لإعداد خريج مؤهل لها.

(1) السلطان خالد بن صالح، **الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات وثيقة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بتاريخ 2005/01/30، السعودية.

(2) محمد أحمد شاهين، **المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل**، جامعة القدس المفتوحة، متاح على الموقع الإلكتروني: https://alumni.qou.edu/viewDetails.do?id=2692، تاريخ الاطلاع:2017/02/19.

- التدريب المستمر بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وهنا لا بد من اختيار الشركة أو المؤسسة التي سيتدرب فيها الطالب بعناية للمساعدة على تطبيق ما تعلمه في الواقع العملي.
- استمرارية العلاقة التطويرية للخريجين بعد التحاقهم بسوق العمل، وذلك باستمرارية تطوير مهارات الخريجين في سوق العمل في مجال تخصصاتهم وبحسب المستجدات العلمية المتطورة.

بالإضافة إلى [1]:

- الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة التعليم العالي، ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء لهذه المؤسسات والقيام بوظائفها بصورة مرضية.
- التأكيد على أن التعليم العالي ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة.
- الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي، وإيجاد الحلول لها، والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.

المطلب الثّالث: الوظيفة الثالثة لقطاع التعليم العالي (خدمة المجتمع)

إن أولى الأوليات في مفهوم التعليم العالي الحديث هو الاهتمام باحتياجات المجتمع المتزايدة، إذ يعد التعليم العالي من أهم المؤسسات التعليمية في أي مجتمع تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي وليدة المجتمع وأداة في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة الفنية والسياسية والمهنية والفكرية.

1- مفهوم الوظيفة الثالثة:

يحظى مفهوم الوظيفة الثالثة باهتمام كبير من قبل خبراء التعليم العالي، ومن نذكر من بين التعاريف ما يلي:

1- خديجة عبد الله سرور الصبان، **الملائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات العمل**، متاح على الموقع الإلكتروني: http://hewar.kacnd.org/vb/showpost.p...28&postcount=2 ، تاريخ الاطلاع:2017/02/19.

- يقصد بها: " أن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار " [1].
- ويقصد بها أيضا: "نشاط تقوم به الجامعة لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتستفيد الجامعة في ذلك من بحوثها النظرية والتطبيقية التي تجرى لهذا الغرض، وتعتمد في ذلك على إمكاناتها المادية والبشرية وقد تستفيد من مؤسسات اجتماعية أخرى" [2].
- وتعرف على أنها: "مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات التي تشمل استخدام الأجيال للمعرفة والإفادة منها، وكذلك الإمكانات الأخرى للجامعات في خارج البيئة الأكاديمية" [3].

2- أهداف الوظيفة الثالثة: يرى المختصون أن للتعليم العالي ثلاثة أهداف تتلخص فيما يأتي [4]:

2-1- أهداف معرفية: تتمحور حول المعرفة وشيوعها.

2-2- أهداف اقتصادية: تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري والإفادة من خبراته للتغلب على مشكلات الاقتصاد وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

2-3- أهداف اجتماعية: تقود لاستقرار المجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياه الاجتماعية، وتكون في مجملها على النحو الآتي:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.
- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، والإدمان، ونشر الوعي الصحي وغيرها.
- الربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع المحلي.

---

(1) عبد الفتاح إبراهيم تركى، **مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، جدل البنى والوظائف**، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي " أفاق مستقبلية "، مجلد أول، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1990، ص 135.

(2) محمد علي عزب، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية: سلسلة التربية والمستقبل العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 23، كتاب الكتروني، متاح على الموقع الالكتروني: https://books.google.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/02/20.

(3) وزارة التعليم العالي، **الوظيفة الثالثة للجامعات**، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 12، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1، تاريخ الاطلاع: 2017/02/20

(4) عبد السلام عبد الغفار، **دعوة لتطوير التعليم الجامعي**، مجلة "دراسات في التعليم الجامعي"، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي-ناشرون-، القاهرة، عالم الكتب، 1993، ص 14.

- ربط التعليم العالي بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها لاستفادة أفراد المجتمع منها.
- تنمية العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والمحيط المحلي خاصة.
- تأهيل خريجين مدربين تدريب يتناسب مع احتياجات المجتمع وطبيعة تغير المهن.

3- أبعاد الوظيفة الثالثة: يوجد ثلاث أبعاد لقيام التعليم العالي بخدمة المجتمع وهي كالتالي [1]:

3-1- التعليم المستمر:

يقصد به توفير فرص الدراسة العالية لكافة أفراد المجتمع بجميع فئاتهم العمرية، بهدف تحسين مستواهم وزيادة كفاءتهم المهنية كمواطنين، وذلك عن طريق إنشاء قسم لتعليم الكبار ومؤسسات التعليم عن بعد والتعليم بالمراسلة، وإلقاء محاضرات مباشرة على شبكة المعلومات، مع وجود خدمة تتيح تحديد مواقع المراكز والمعاهد التي تقدم التعليم المستمر، والتي تأخذ بالحسبان مستوى المتلقي، وعلى أن تجاوب النظم التعليمية فيها مع التطورات والمتغيرات الحاصلة في مستوى المعارف والمهارات وحجمها ونوعها، كما يتيح التعليم المستمر لكل فرد إمكانية الحصول على عمل، وذلك بالتأهيل المتوافق مع احتياجات سوق العمل، ويسمح لرؤساء الشركات أن يحسنوا تنافسية الشركة، ويحدثوا معارف الموظفين ويصقلوا مهاراتهم، كما يعتبر التعليم المستمر وسيلة أخرى للحصول على شهادات في مجالات متخصصة والاعتراف بالخبرة بإعطائها قيمة فعلية مهنية.

3-2- نقل التقنية والابتكار:

يكمن دور التعليم العالي والبحث العلمي في أن يعمل باستمرار لكي يجعل المعارف والعلوم متاحة للجميع، ويستثمرها في سبيل إنتاج معارف جديدة، من خلال دعم الباحثين وإعطاء قيمة لنتائج أبحاثهم خارج العالم الأكاديمي، فالتعليم العالي معني بتطوير البحث فمن خلاله يمكن التوصل إلى ابتكارات مهمة تؤدي إلى تحسين الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتوسيع نطاق الأسواق...إلخ، فالابتكار يشجع على خلق فرص وظيفية لأبناء المجتمع، وتقوية النمو الاقتصادي ودعمه بصورة أشمل؛ ويدعم تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

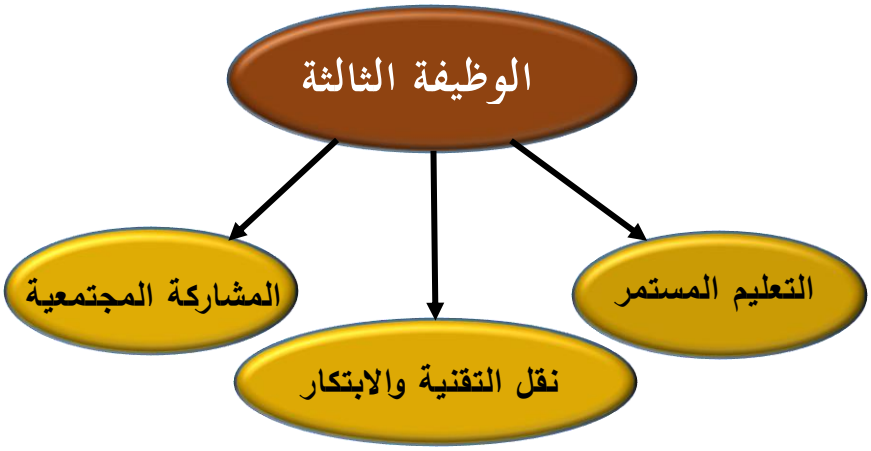
(1) **نفس المرجع السابق**، ص ص 19-28.

3-3- المشاركة المجتمعية:

توجه التعليم العالي نحو التواصـل مع المجتمع دليل على الدور المؤثر له وأنه لا يعمل بمعزل عن أفراد المجتمع، بل يسـعى للانخراط بين فئات المجتمع من خلال المشـاركات الاجتماعية والبحوث التي لها الأثر المباشر على المجتمع، كما أصبحت وظيفة التعليم العالي ليس الانتظار لطلب الخدمة، بل يخرج بنفسه إلى تقديم الخدمة لأبناء المجتمع.

والأبعاد الثلاثة موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-5): أبعاد الوظيفة الثالثة



المصـــدر: وزارة التعليم العالي، **الوظيفة الثالثة للجامعات**، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة العـربـيـة السـعـوديـة، 2014، ص 18، مـتـاح عـلـى الـمـوقـع الالـكـتـرونـي: https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1، تاريخ الاطلاع: 2017/02/20.

من خلال الشكل رقم (2-5) نلاحظ أن للوظيفة الثالثة ثلاثة أبعاد رئيسية، فالبعد الأول يتمثل في نقل التقنية والابتكار عن طريق تطوير البحث ودعم الباحثين وتثمين نتائجهم البحثية، أما البعد الثاني فيتمثل في التعليم المسـتمر من خلال توفير فرص الدراسـات العليا لكافة أفراد المجتمع بهدف تحسـين مسـتواهم وزيادة كفاءتهم المهنية كمواطنين، وكذا زيادة إمكانية الحصـول على عمل، وفيما يخص البعد الثالث يتمثل في المشـاركة المجتمعية في تقديم الخدمة للمجتمع عن طريق التواصـل معه وإجراء بحوث لها أثر على المجتمع.

4- العلاقة بين قطاع التعليم العالي والمجتمع:

يعد اهتمام التعليم العالي بخدمة المجتمع أحد أهم العوامل التي تكسبه ثقة المجتمع والرأي العام، من خلال التفاعل معه والإسهام في تطويره ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، وبالإضافة إلى ذلك، فهو يمثل إطارا مرجعيا يلجأ إليه المجتمع طلبا للنصح والمشورة، كما يتيح الفرص لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لتقديم نتائج أعمالهم وبحوثهم إلى المجتمع، وتتجسد هذه العلاقة في [1]:

- استخدام مؤسسة التّعليم العالي للخبرات الإدارية والأكاديمية والتسهيلات لمختلف لقطاعات المجتمع، بالإضافة إلى عقد جلسات علمية للاستفادة من الخبرات العلمية.
- حماية التراث الإنساني والحفاظ على نتاج الفكر البشري، والمساهمة في الحفاظ على قيم المجتمع وتعزيزها.
- المساهمة في فهم الثقافات المحلية والإقليمية والدولية والتاريخية وتعزيزها في إطار التنوع الثقافي.
- التحليل المستمر للميول السياسي والاجتماعي والاقتصادي بهدف تمكين المجتمع من معالجة مشاكله.
- نشر القيم المتفق عليها عالميا وأهمها: السلام، العدالة، المساواة، التضامن وحقوق الإنسان.
- تزويد المجتمع بالإطارات المؤهلة والمتخصصة.

إن وظيفة التعليم العالي تنعكس بصورة أساسية في تدعيم العلاقة بينه وبين المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر، كما أن التعليم العالي بما يقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بما يوفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الرأي والعمل، فهناك علاقات تفاعل وتأثير بين التعليم العالي بوصفه يسعى إلى تحقيق رؤيته ورسالته وأهدافه، والمجتمع بوصفه شريكاً في التنمية المستدامة، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على التعليم العالي، كما أن كل تطور يصيب التعليم العالي يصاحبه تغيير في

(1) يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، **إدارة الجودة الشاملة في التّعليم العالي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 140.

المجتمع الذي نعيش فيه، فالغاية الحقيقية للتعليم العالي ومبرر وجوده هو خدمة المجتمع الذي يوجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط التعليم العالي بمجتمعه يعطيه شـرعيته، وقد صـنفت الخدمات التي يقدمها التعليم العالي إلى ثلاثة مجالات [1]:

- البحوث التطبيقية التي تهدف لحل مشكلة معينة تواجه المجتمع.
- الاسـتشـارات ممثلة في الخدمات التي يقدمها أعضـاء هيئة التدريس في مجالات تخصـصـاتهم المختلفة.
- تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص وأفراد المجتمع في قطاعاته المختلفة.

✓ **دور التعليم العالي في خدمة المجتمع:**

إن خدمة المجتمع تؤكد على الدور المهم للتعليم العالي والمتمثل فيما يلي [2]:

- تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصـــر، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية.
- تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشـاركة والإسـهام في بناء المجتمع، وحل مشـكلاته، والرغبة في البحث وتحدي الواقع، واستمرار المستقبل في إطار نهج علمي وثيق.
- يراعي خصوصية المجتمع ويمنع تكديس المعرفة.
- التعليم العالي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، فهو يحرك عملية التنمية لأنه يشـكل المراكز الأسـاسـية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- يثري صناع القرار بالخبرات والمهارات وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي.

---

(1) زكريا سـليمان عبد الله سـليمان، **دور مؤسـسـات التعليم العالي السـودانية في خدمة المجتمع**، مقالات مؤسـسـة النور للثقافة والاعلام، فيفري 2014، متـاح على الموقع الإلكتروني: http://www.alnoor.se/article.asp?id=234420، تـاريخ الاطلاع: 2017/02/21.

(2) فيصل محمد عبد الوهاب سعيد، بشرى الفاضل إبراهيم آدم، **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي**، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة جازان، السعودية، 2016، ص 496، متـاح على الموقع الإلكتروني: http://sustech.edu/files/workshop/20160511050614963.pdf، تـاريخ الاطلاع: 2017/02/21.

ولا يمكن للتعليم العالي في أي مجتمع أن يؤدي دوره الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من ناحية، والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فعلاقة التعليم العالي بالتغيير الاجتماعي متلازمة ومترابطة؛ فهي تقوي المهارات، وتثري روح الابتكار لدى الفرد، ورفع مستوى الرقي الاجتماعي، فهو يسعى إلى تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، وتيسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلبي حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة مما يتيح فرصة للإنتاج، وبالتالي يترك أثراً إيجابياً في المستوى المعيشي.

خلاصة:

يمكن أن نستخلص مما سبق أنّ التعليم العالي يشكل محوراً رئيسياً لكافة خطط التنمية باعتباره المصدر الرئيسي لتكوين المهارات والكفاءات البشرية العالية، وركيزة أساسية من ركائز الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبعدما كانت التنمية منصبّة على الجانب الاقتصادي؛ توسع هذا المفهوم وأصبحت التنمية تُعنى "بالإنسان ذاته"، إذ لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة ما لم تصحبها تنمية بشرية، فالبشر هم هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، لذا فمن الواجب وضعهم في بؤرة اهتمام صناع السياسات ومتخذي القرارات لتنمية قدراتهم وتمكينهم من تحقيق ذاتهم وإطلاق طاقاتهم على الإبداع. فإذا ضمنا تنمية الإنسان بشكل صحيح؛ ضمنا كذلك تنمية واسعة وشاملة للمجتمع، ومن منطلق مبدأ "نتعلم لنعمل"، فمخرجات التعليم العالي هي التي تزودنا بالطرق العلمية والأساليب المتطورة، من خلال الرقي بمستوى التعليم العالي لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل الوطنية والعالمية.

وخلاصة القول فإن الاستثمار في رأس المال البشري والرفع من مستوى تأهيله لتلبية مختلف حاجات المجتمع في جميع المجالات، يتطلب ضرورة الاهتمام بضمان جودة التعليم العالي، خاصة وأن النجاح في تطبيقها مفهوما وممارسة يشكل اللبنة الأساسية لتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة والوصول نحو العالمية، ولمعرفة مدى ارتباط التعليم العالي بالتنمية كون الانسان هو محور عملية التنمية التي تساهم في اكسابه المعلومات والمهارات اللازمة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تناولنا في الفصل الأخير علاقة التعليم العالي بالتنمية البشرية المستدامة في الجزائر، وأهم الإصلاحات التي قام بها لمواكبة التطور والتقدم والسير نحو العالمية.

فهـــرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مستخلص الدراسة باللغة العربية	
مستخلص الدراسة باللغة الأجنبية	
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	**IV -II**
فهرس الأشكال	**V**
فهرس الجداول	**VI**
فهرس الملاحق	**VI**
مقدمة	**(ب/ ز)**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتعليم العالي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية التعليم العالي	**3**
المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي	**3**
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي	**6**
المطلب الثالث: أهداف ووظائف التعليم العالي	**9**
المبحث الثاني: أبعاد التعليم العالي	**12**
المطلب الأول: البحث العلمي	**12**
المطلب الثاني: مكونات التعليم العالي	**16**
المطلب الثالث: التحديات المعاصرة للتعليم العالي	**20**
المبحث الثالث: جودة الخدمة التعليمية في التعليم العالي	**22**
المطلب الأول: جودة الخدمة التعليمية	**22**
المطلب الثاني: الحوكمة الجامعية	**26**

المطلب الثالث: العلاقة بين الحوكمة وتحسين جودة الخدمة التعليمية	**31**
خلاصة	**33**
الفصل الثاني: التنمية البشرية المستدامة والتعليم العالي	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: التنمية المستدامة	**36**
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	**36**
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	**44**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	**46**
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	**49**
المبحث الثاني: التنمية البشرية	**54**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية البشرية	**54**
المطلب الثاني: مفهوم التنمية البشرية	**58**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية البشرية	**61**
المطلب الرابع: مؤشرات التنمية البشرية	**68**
المبحث الثالث: أثر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على التنمية البشرية المستدامة	**73**
المطلب الأول: الاستثمار في قطاع التعليم العالي	**73**
المطلب الثاني: قطاع التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل	**78**
المطلب الثالث: الوظيفة الثالثة لقطاع التعليم العالي (خدمة المجتمع)	**83**
خلاصة	**90**
الفصل الثالث: علاقة التعليم العالي بالتنمية البشرية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	**92**
المبحث الأول: مسار نظام التعليم العالي في الجزائر	**93**
المطلب الأول: لمحة عن التطور التاريخي للتعليم العالي بالجزائر	**93**
المطلب الثاني: مبادئ التعليم العالي في الجزائر	**97**
المطلب الثالث: إصلاح التعليم العالي في الجزائر	**99**

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير التعليم العالي على التنمية البشرية المستدامة في الجزائر	**102**
المطلب الأول: المؤشرات الكمية للتعليم العالي في الجزائر	**102**
المطلب الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي	**114**
المطلب الثالث: تأثير بعض متغيرات التعليم العالي على التنمية البشـــرية المســـتدامة في الجزائر	**120**
خلاصة	**130**
خاتمة	**132**
المراجع	**138**
الملاحق	**153**



الفهارس





مقدمة



الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتعليم العالي

الفصل الثاني:

التنمية البشرية المستدامة والتعليم العالي

الفصل الثالث:

علاقة التعليم العالي بالتنمية البشرية المستدامة في الجزائر



خاتمة



قائمة المراجع

الملاحق

الملحق رقم (1): بعض متغيرات التعليم العالي المؤثرة على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنوات	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر	الطلبة المسجلين في مرحلة		المتخرجين	الأساتذة	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي x 1000
		التدرج	ما بعد التدرج				
1999	0.693	372 647	19 225	44 531	16 260	85	34 857 516
2000	0.625	407 995	20 846	52 804	17 460	393	38 580 667
2001	0.704	466 084	22 533	65 192	17 780	557	43 591 873
2002	0.704	543 869	26 060	72 737	19 275	640	58 743 195
2003	0.722	589 993	26 279	77 972	20 769	694	63 494 661
2004	0.634	622 980	30 221	91 828	22 650	696	66 497 092
2005	0.651	721 833	33 630	107 515	25 229	719	78 381 380
2006	0.680	743 054	37 787	112 932	27 067	751	85 669 925
2007	0.691	820 664	43 458	121 905	31 585	773	95 689 309
2008	0.695	952 067	48 764	146 889	35 440	798	118 306 406
2009	0.691	1 048 899	54 924	150 014	37 168	846	154 632 798
2010	0.710	1 034 313	58 945	199 767	39 782	916	173 483 802
2011	0.711	1 077 945	60 617	246 743	42 265	1 063	212 830 565
2012	0.713	1 090 592	64 212	233 879	46 454	1 262	277 173 918
2013	0.717	1 124 434	67 671	288 602	50 333	1 432	264 582 513
2014	0.736	1 119 515	70 734	288 153	53 457	1 488	270 742 002

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة من 1999-2014 UNDP: http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr03.shtml، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012**، الجزائر، 2012، ص 89-106، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mesrs.dz، مدونة المجالات العلمية المحكمة: https://1biblothequedroit.blogspot.com/2016/12/labo-de-recherche.html.

الملحق رقم (2): ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنوات	ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي x 1000	الجريدة الرسمية	
		العدد	رقم الصفحة
1999	34 857 516	98	54
2000	38 580 667	92	81
2001	43 591 873	80	37
2002	58 743 195	79	77
2003	63 494 661	86	51
2004	66 497 092	83	32
2005	78 381 380	85	27
2006	85 669 925	47	11
2007	95 689 309	85	34
2008	118 306 406	82	26
2009	154 632 798	74	22
2010	173 483 802	78	28
2011	212 830 565	80	26
2012	277 173 918	72	32
2013	264 582 513	72	26
2014	270 742 002	68	46

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على جملة احصائيات مستخرجة من الجريدة الرسمية الجزائرية للسنوات من 1999 إلى 2014، متاح على الموقع الالكتروني:-http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/278-1991-2000، http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-de-finances.

الملحق رقم (3): مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنوات	مؤسسات التعليم العالي									مجموع مؤسسات البحث العلمي	المجموع الكلي
	الجامعات	المراكز الجامعية	المعاهد الوطنية للتعليم العالي	مدارس عليا	مدارس عليا للتعليم التقني	مدارس ومعاهد	مدارس الوطنية العليا	المدارس التحضيرية			
1999	17	13	6	3	1	12	0	0		33	**85**
2000	17	13	6	3	1	12	0	0		341	**393**
2001	17	13	6	3	1	12	0	0		505	**557**
2002	25	14	2	3	1	10	0	0		585	**640**
2003	25	14	2	3	1	10	0	0		639	**694**
2004	26	13	2	3	1	10	0	0		641	**696**
2005	26	13	2	3	1	10	0	0		664	**719**
2006	26	16	2	3	1	9	0	0		694	**751**
2007	26	16	2	3	1	9	0	0		716	**773**
2008	26	16	2	3	1	9	0	0		741	**798**
2009	33	12	0	3	1	0	11	0		786	**846**
2010	35	13	0	3	2	0	14	4		845	**916**
2011	35	14	0	3	2	0	14	9		986	**1063**
2012	43	7	0	4	2	0	15	9		1182	**1262**
2013	47	9	0	4	1	0	17	9		1345	**1432**
2014	47	10	0	4	1	0	17	9		1400	**1488**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: https://www.mesrs.dz، مدونة المجالات العلمية المحكمة: https://1biblothequedroit.blogspot.com/2016/12/labo-de-recherche.html.

الملحق رقم (4): مراكز البحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

السنوات	مؤسسة البحث	مخابر البحث	مراكز البحث	وحدات البحث	وكالات البحث	المجموع الكلي
1999	12	/	10	6	5	33
2000	13	305	11	7	5	341
2001	13	469	11	7	5	505
2002	13	544	12	10	6	585
2003	13	598	12	10	6	639
2004	13	598	13	11	6	641
2005	13	618	16	11	6	664
2006	13	645	19	11	6	694
2007	13	667	19	11	6	716
2008	14	684	26	11	6	741
2009	14	729	26	11	6	786
2010	14	788	26	11	6	845
2011	14	928	26	11	7	986
2012	14	1116	26	16	10	1182
2013	14	1279	26	16	10	1345
2014	14	1331	26	19	10	1400

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على جملة احصائيات مستخرجة من ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: https://www.mesrs.dz، مدونة المجالات العلمية المحكمة: https://1biblothequedroit.blogspot.com/2016/12/labo-de-recherche.html، وكالة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي: http://www.anvredet.org.dz/qui_sommes_nous/mot_de_la_directrice.php، الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية: http://www.atrssh-dz.org/ar/index.php?action=main.

الملحق رقم (5): مخرجات عملية التقدير للنموذج الأول

Dependent Variable: Y_INDIC_DEVLOP_HUM
Method: Least Squares
Date: 03/25/17 Time: 14:12
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1_ETUD_GRADUA_INSCRIT	5.83E-08	2.64E-08	2.210191	0.0442
C	0.645883	0.022125	29.19301	0.0000

R-squared	0.258669	Mean dependent var	0.692313
Adjusted R-squared	0.205717	S.D. dependent var	0.031159
S.E. of regression	0.027770	Akaike info criterion	-4.213261
Sum squared resid	0.010796	Schwarz criterion	-4.116687
Log likelihood	35.70608	Hannan-Quinn criter.	-4.208315
F-statistic	4.884945	Durbin-Watson stat	1.925338
Prob(F-statistic)	0.044246		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

الملحق رقم (6): مخرجات عملية التقدير للنموذج الثاني

Dependent Variable: Y_INDIC_DEVLOP_HUM
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 13:54
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2_ETUD_POST_GRAD_INS...	9.43E-07	3.86E-07	2.439479	0.0286
C	0.651897	0.017891	36.43671	0.0000

R-squared	0.298283	Mean dependent var	0.692313
Adjusted R-squared	0.248160	S.D. dependent var	0.031159
S.E. of regression	0.027018	Akaike info criterion	-4.268178
Sum squared resid	0.010219	Schwarz criterion	-4.171604
Log likelihood	36.14542	Hannan-Quinn criter.	-4.263232
F-statistic	5.951057	Durbin-Watson stat	2.055692
Prob(F-statistic)	0.028617		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

الملحق رقم (7): مخرجات عملية التقدير للنموذج الثالث

Dependent Variable: Y_INDIC_DEVLOP_HUM
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 22:13
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3_ETUD_DIPLOMES	2.13E-07	8.28E-08	2.576734	0.0219
C	0.661612	0.013640	48.50449	0.0000

R-squared	0.321691	Mean dependent var	0.692313
Adjusted R-squared	0.273240	S.D. dependent var	0.031159
S.E. of regression	0.026563	Akaike info criterion	-4.302105
Sum squared resid	0.009879	Schwarz criterion	-4.205531
Log likelihood	36.41684	Hannan-Quinn criter.	-4.297160
F-statistic	6.639556	Durbin-Watson stat	2.118128
Prob(F-statistic)	0.021948		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

الملحق رقم (8): مخرجات عملية التقدير للنموذج الرابع

Dependent Variable: Y_INDIC_DEVLOP_HUM
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 22:22
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X4_PROFESSEURS	1.40E-06	5.57E-07	2.503423	0.0253
C	0.648439	0.018763	34.55949	0.0000

R-squared	0.309226	Mean dependent var	0.692313
Adjusted R-squared	0.259885	S.D. dependent var	0.031159
S.E. of regression	0.026806	Akaike info criterion	-4.283896
Sum squared resid	0.010060	Schwarz criterion	-4.187322
Log likelihood	36.27116	Hannan-Quinn criter.	-4.278950
F-statistic	6.267125	Durbin-Watson stat	2.078727
Prob(F-statistic)	0.025299		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

الملحق رقم (9): مخرجات عملية التقدير للنموذج الخامس

Dependent Variable: Y_INDIC_DEVLOP_HUM
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 22:27
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X5_BUDGET	2.07E-13	7.82E-14	2.650527	0.0190
C	0.665918	0.011935	55.79339	0.0000

R-squared	0.334135	Mean dependent var	0.692313
Adjusted R-squared	0.286574	S.D. dependent var	0.031159
S.E. of regression	0.026318	Akaike info criterion	-4.320622
Sum squared resid	0.009697	Schwarz criterion	-4.224048
Log likelihood	36.56497	Hannan-Quinn criter.	-4.315676
F-statistic	7.025292	Durbin-Watson stat	2.156163
Prob(F-statistic)	0.019010		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

الملحق رقم (10): مخرجات عملية التقدير للنموذج السادس

Dependent Variable: Y_INDIC_DEVLOP_HUM
Method: Least Squares
Date: 03/26/17 Time: 22:35
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X6_ETABLISSEMENTS	4.66E-05	1.94E-05	2.401561	0.0308
C	0.654134	0.017285	37.84431	0.0000

R-squared	0.291767	Mean dependent var	0.692313
Adjusted R-squared	0.241178	S.D. dependent var	0.031159
S.E. of regression	0.027143	Akaike info criterion	-4.258934
Sum squared resid	0.010314	Schwarz criterion	-4.162361
Log likelihood	36.07148	Hannan-Quinn criter.	-4.253989
F-statistic	5.767494	Durbin-Watson stat	2.100410
Prob(F-statistic)	0.030777		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

لقد حاولنا في بحثنا هذا دراسة أثر التعليم العالي على التنمية البشرية المستدامة، باعتباره أعلى مستويات التعليم، فهو بذلك يأخذ أهمية كبيرة، لأن الفرد ينتقل مباشرة بعد هذه المرحلة من التعليم إلى عالم العمل والإنتاج، كما يمكن القول إن مختلف الدراسات والبحوث التي قام بها العديد من المفكرين الاقتصاديين أثبتت أن التعليم عامة والتعليم العالي خاصة له دور هام على المستوى الشخصي الفردي وعلى المستوى الكلي للدولة، إذ لم يعد فضاء ينظم ويتحقق فيه اكتساب المعرفة ونقلها وإنتاجها وتطويرها ونشرها فحسب، بل بات يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى كعامل فاعل وحاسم في التنمية وتحقيق التنافسية بين الدول، فالتعليم العالي فضاء للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر لاستثمار وتنمية أهم ثروات الدول المتمثلة في الموارد البشرية والولوج بالمجتمع نحو مجتمع المعرفة، ولكن بدون توفر مؤسسات ملائمة للتعليم العالي من ناحية النوعية وبحوث قادرة على تخريج النواة اللازمة من ذوي المهارات والمثقفين فإنه لا يمكن لأي بلد أن يضمن تكوين رأس مال بشري فعال، لكونه عامل إنتاجي يمكنه تفسير الفروق والاختلافات في مستوى الإنتاجية بين الدول مع إحداث عملية التقارب التي تتطلب تضافر عوامل متعددة ومختلفة الأوجه، وفي طليعة هذه العوامل تبرز خدمة التعليمية للتعليم العالي وجودتها من خلال خصائص المناهج المتبعة ومدى ملائمتها لمتطلبات العصر والاقتصاد في الحاضر والمستقبل، لذلك أصبح من الضروري على الدولة أن تولي أهمية كبيرة لهذا النشاط الأساسي وذلك من خلال إدخال آليات مبنية على أسس علمية تهدف إلى تحقيق تنمية بشرية بغية توفير تنمية شاملة ومستدامة تضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- **النتائج النظرية:**

ومن خلال هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوردها كالتالي:

- أن التعليم العالي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية، والإقليمية والعالمية؛
- إن مؤسسات التعليم العالي تعد المؤسسات الأكثر ملاءمة لتحقيق التنمية البشرية باعتبارها القاطرة المحركة للمجتمعات بما يمده من إطارات وكفاءات تشكل الحلقة الأساسية في كل القطاعات؛

- إن الإصـــلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تفعيل دوره في عملية التنمية كان لها تأثير إيجابي ولكن بنسبة ضئيلة؛
- ساهم النظام الجديد ل.م.د في تطوير التعليم العالي في الجزائر من حيث الكمية لا من حيث النوعية؛
- إن الأبعاد الحقيقية للتنمية البشرية المستدامة هي تنمية الإنسان من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها؛
- إن نهج التنمية البشـرية المسـتدامة يؤكد على أهمية تمكين جميع أفراد المجتمع من توسـيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيفها أفضل توظيف ممكن، كما إنها تؤمن بضرورة التواصل بين الأجيال بمعنى أن يعمل كل جيل للأجيال القادمة، بغض النظر عن جنسه وانتماءاته، وأن يتحقق الإنصاف والعدل داخل الجيل الواحد وبين الأجيال.

➢ **نتائج إختبار الفرضيات:**

وفي ضوء النتائج المتحصل عليها، تمكنا من تأكيد صحة فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

- أكدت الدراسة على صحة الفرضية الرئيسية المتمثلة في الدور الذي يقوم به التعليم العالي في تحقيق التنمية البشـرية المسـتدامة يكون من خلال إعداد القوى البشـرية اللازمة والمدربة لتنفيذ خطة التنمية وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها العصـــر، وتعديل أنماط الســـلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسـب الطموحات التنموية في المجتمع، فمن خلال الدراسـة النظرية تبين أن تأدية التعليم العالي لرسـالته في إعداد الموارد البشـرية اللازمة لخدمة التنمية الشـاملة يكون بإعداد أفراد قادرين على المستقبل والتحكم فيه باعتباره المسؤول عن الحفاظ على تراث الثقافي للمجتمع وتطويره من أجل القضـاء على كثير من العادات والتقاليد التي تعيق عملية التنمية، ولتأكيد صـحة الفرضـية الرئيسية تم اختبار الفرضيات الفرعية والتي كانت نتائجها كالتالي:

1. أكدت الدراسة على صحة الفرضية الأولى المتمثلة في أن "الهدف الأساسي للتعليم العالي هو تكوين الإطارات لتلبية حاجات التنمية الشاملة" وهذا من خلال إعداد أفراد أَكْفاء مؤهلين علميا وفكريًّا تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم والسير في ركب التقدم والتطور والرقي؛

2. تأكيد صحة الفرضية الثانية المتمثلة في "إمكانية التعليم العالي من خلال وظائفه المتعددة أن يسهم في التنمية البشرية المستدامة من خلال تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، وموائمة مخرجاته من ذوي الكفاءات والمهارات البشرية العالية مع متطلبات سوق العمل، والبحث والكشف عن المعارف الجديدة، والإسهام في نشر المعرفة وإشاعتها بين أفراد المجتمع لتطويره ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا" لأن مهمة التعليم العالي هو تكوين أفراد ذوي مهارات عالية تتلاءم ومتطلبات سوق العمل والقيام ببحوث علمية لإيجاد الحلول للأزمات على مستوى الدولة والتي تنعكس على المجتمع، وكذا توعية وتطوير أفراد المجتمع من عدة جوانب ليكونوا عناصر إيجابية تخدم مصالحهم ومصالح الدولة؛

3. كما تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة في وجود تأثير نسبي لبعض مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، فمن خلال الدراسة الميدانية وباستخدام معادلة الانحدار البسيط لمؤشرات التعليم العالي باعتبارها متغيرات مستقلة كل على حدى مع مؤشر التنمية البشرية كمتغير تابع كانت نتائجها كالتالي:

- وجود تأثير نسبي لحجم مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بنسبة 29.2%؛
- وجود تأثير نسبي لتكلفة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بنسبة 33.4%؛
- وجود تأثير نسبي للتوسع الكمي في طلبة التعليم العالي في مرحلة التدرج وما بعد التدرج على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بنسبة 25.9% و29.8% على التوالي؛
- وجود تأثير نسبي يؤثر تطور عدد الاساتذة في قطاع التعليم العالي على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بنسبة 30.9%؛
- وجود تأثير نسبي يؤثر عدد المتخرجين من التعليم العالي على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بنسبة 30.7%.

وبناءً على النتائج السابقة يمكن أن نقدم بعض المبررات للإشكال الكبير الذي يعاني منه قطاع التعليم العالي بالجزائر والذي يرجع للكم الهائل للطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وعدم قدرة هذه

المؤسسات على الاستيعاب، كما أن غموض ملامح نظام ل.م.د بالنسبة للطلبة والأساتذة أدى إلى ضعف مردودية هذا القطاع، ضف على هذا ضعف المناهج التعليمية التي أدت إلى ضعف مستوى الطالب، فالتركيز على التوسع الكمي على حساب النوعية والجودة، أدى إلى وجود مخرجات بأعداد كبيرة وعدم موائمتها مع سوق العمل، لأن أكثر هذه المخرجات توجه للأعمال الإدارية أكثر من الأعمال الإنتاجية التي تحتاج إلى رأس المال البشري مبدع ومبتكر، نظرا لاعتماد قطاع التعليم العالي على التخصصات الإدارية والمالية على حساب التخصصات التكنولوجية والزراعية، وهذا ما ساهم في تكريس ظاهرة الاختلال في هيكل القوى العاملة كون سياسة التعليم العالي دعمت حالة التوسع غير الإنتاجي في سوق العمل لصالح الأنشطة غير السلعية وخاصة أنشطة الخدمات في القطاع العام على حساب الأنشطة الإنتاجية، وقد عمل هذا التوسع على نقل البطالة المقنعة من القطاع الإنتاجي نحو تلك الأنشطة.

- **المقترحات:**

ولخروج التعليم العالي من هذه الدوامة لا بد من الحرص على جودة خدمته التعليمية من أجل الحصول على تعليم عالي ذو جودة، يمكن أن نورد مجموعة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- إعادة النظر في السياسات التعليمية بما يتوافق مع المستجدات العالمية والتطورات التكنولوجية والاحتياجات المجتمعية، وكذلك الاهتمام بالمناهج التعليمية، بحيث تتضمن مفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدام؛
- أن يقوم التعليم العالي بدراسات واقعية لمعرفة دوره في التنمية البشرية والتنمية المستدامة باستمرار، على أن تأخذ الدراسات بعين الاعتبار بالتحليل ووضع الخطط التنموية بناءً على تلك الدراسات، من خلال إجراء تقارير سنوية عن واقع المجتمع عن طريق مراكز البحوث والاستشارات في الجامعات والاهتمام الفعلي بهذا الموضوع؛
- تنويع التكوين العالي في مرحلة التدرج من خلال إدراج تخصصات جديدة تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وهذا بإنشاء مراكز تتميز في تخصصات محددة في كل جامعة وإعادة النظر في التخصصات التي لا تملك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة المتخرجين؛
- إشراك الطلبة في قرارات الجامعة للحصول على مخرجات قيادية، من خلال تدريبهم على القدرة في اتخاذ القرار وإشراكهم في مؤتمرات وندوات ودورات لتوسيع معرفتهم وقدرتهم القيادية؛

- أن تكون هناك دراسات واقعية بإدخال المعرفة الفعالة التي تربط الطالب بواقع المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتمكنه من القيام بإنتاج عملي في الواقع؛
- إدخال مفاهيم ضـــبط الجودة والنوعية في مختلف مكونات نظام التعليم العالي ومراحله، من خلال إنشاء مؤسسة مستقلة تطبق المعايير العالمية وذلك لتعزيز المنافسة التعليمية؛
- تفعيل دور البحث العلمي في جميع التخصصات العلمية والإنسانية من خلال مشاريع التخرج وربطها بالقطاعات ذات العلاقة، ودعم الأبحاث العلمية لما لها من أثر إيجابي في تطور المجتمعات والاستفادة من الطاقات المتعلمة للتخفيض من نسبة الهدر التعليمي؛
- ضرورة التعاون بين التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية ليساير الجانب الأكاديمي الجانب المهني للطلبة؛
- مراعاة اقتصاديات التعليم في قطاع التعليم العالي التي تتضمن تأمين التمويل اللازم ووضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة عالية وفق الأولويات؛
- تحسين نوعية التأطير ومعدلاته مما يضمن تحسين نوعية التعليم ويرفع من آثاره على مؤشر التنمية البشرية.

➢ **آفاق الدراسة:**

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وذلك من خلال التركيز على وظائفه في التكوين والبحث العلمي وعلاقته بالمحيط، التي نرجو أن نكون قد وفقنا في الإلمام بجوانبه على الوجه المرضي، كما نقترح بعض المواضيع كانطلاقة لدراسات جديدة مثل:

- دور البحوث العلمية في تحقيق التنمية الشاملة.
- سبل تفعيل الجامعات الجزائرية المنتجة وأثرها على الطلبة والمجتمع.
- مدى مساهمة الأساتذة الباحثين في قرارات الدولة.

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	أهم التطورات في مفهوم التنمية المستدامة	40
2-2	أبعاد التنمية المستدامة	48
3-2	أبعاد التنمية البشرية	67
4-2	مؤشرات التنمية البشرية	72
5-2	أبعاد الوظيفة الثالثة	86
1-3	منحنى بياني يوضح تطور الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج خلال الفترة (1999-2014)	103
2-3	رسم بياني يوضح تطور الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج خلال الفترة (1999-2014)	104
3-3	رسم بياني يوضح تزايد عدد الطلبة المتخرجين خلال الفترة (1999-2014)	105
4-3	رسم بياني يوضح تطور عدد أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة (1999-2014)	106
5-3	رسم بياني يوضح تطور مؤسسات التعليم العالي ومراكز في الجزائر البحث العلمي خلال الفترة (1999-2014)	108
6-3	رسم بياني يوضح تطور ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	110
7-3	رسم بياني يوضح تطور نصيب كل طالب من الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	112
8-3	رسم بياني يوضح تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر	113
9-3	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	119

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية	57
1-3	دراسة العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية مع كل نموذج	121
2-3	ملخص نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي الخاص بكل نموذج	124

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	بعض متغيرات التعليم العالي المؤثرة على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	153
	ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	154
2	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	155
3	مراكز البحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)	156
4	مخرجات عملية التقدير للنموذج الأول	157
5	مخرجات عملية التقدير للنموذج الثاني	157
6	مخرجات عملية التقدير للنموذج الثالث	158
7	مخرجات عملية التقدير للنموذج الرابع	158
8	مخرجات عملية التقدير للنموذج الخامس	159
9	مخرجات عملية التقدير للنموذج السادس	159

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- إبراهيم أبو الحسن عبد الموجود، **التنمية وحقوق الإنسان**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.

2- إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، **التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية**، دون طبعة، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007.

3- إبراهيم نعمة الله، **نظرية اقتصاد العمل**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

4- أبو الوفا جمال وآخرون، **اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية**، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

5- أبو كريشة عبد الرحيم تمام، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

6- أحمد عبد الحي رمزي، **التعليم العالي والتنمية: وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة**، دون طبعة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006.

7- ادريس ثابت عبد الرحمن، **كفأه وجودة الخدمات اللوجستية**، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

8- ايرنبرج رونالد، سميت روبرت، **اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد طاهر، دون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.

9- بانوري طارق وآخرين، **التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم النظري إلى التطبيق**، دون طبعة، نيويورك، الآسكوا، 1995.

10- بخيث حسن علي، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دون طبعة، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2007.

11- بداري كمال، حرز الله عبد الكريم، **مرجع ل.م.د: تجويد التعليم في نظام ل.م.د**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

12- بدران شبل، **التعليم والتحديث**، دون طبعة، دار المعرفة، الإسكندرية، 2003.

13- بدران شبل، دهشان جمال، **التجديد في التعليم الجامعي**، دون طبعة، دار قباء، القاهرة، 2001.

14- البستاني باسل، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين ومونع التمكين**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

15- بسمان فيصل محجوب، **الدور القيادي لعمداء الكليات في الجامعات العربية**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

16- بن ناصر محمود ابراهيم، **دور مخرجات البحث العلمي في حل مشكلات فرص العمل**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2013.

17- بو عبد الله لحسن، مقداد محمد، **تقييم العملية التكوينية: دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

18- تركي رابح، **أصول التربية والتعليم**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

19- التميمي رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2008.

20- التويجري محمد وآخرون، **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

21- الجمل هشام مصطفى، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي: دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

22- حرب محمد، **الإدارة الجامعية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

23- حرز الله عبد الكريم، البداري كمال، **نظام ل.م.د**، دون طبعة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

24- حرفوش سهام وآخرون، **الإطار التنظيري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، ورد في: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي يومي 07-04/08/ 2008، دون طبعة، جامعة فرحات عباس، سطيف1.

25- الحناوي عصام، **البعد البيئي للتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، الأكاديمية العربية للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدار العربية للعلوم – ناشرون-، بيروت، 2006.

26- الحوت محمد صبري، **إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج**، دون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.

27- خبابة عبد الله، **التنمية الشاملة المستدامة: المبادئ والتنفيذ**، مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، ورد في: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، بحوث

وأوراق عمل الملتقى الدولي يومي 07-04/08/ 2008، دون طبعة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1.

28- خلوطة ريمة، قطاف سلمى، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، ورد في: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي يومي 07-04/08/ 2008، دون طبعة، جامعة فرحات عباس، سطيف1.

29- دباس العبادي هاشم فوزي وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

30- زيتون محيا، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

31- السامرائي مهدي، **إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 134-135.

32- سعيد اسماعيل علي، **التعليم الجامعي في الوطن العربي**، دون طبعة، دار الفطر العربي، القاهرة، 1996.

33- سلطي عريفج سامي، **الجامعة والبحث العلمي**، دون طبعة، دار الفكر، عمان، 2001.

34- السيفو وليد اسماعيل، وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006.

35- الصغير أحمد حسن، **التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، دون طبعة، عالم الكتب، القاهرة، 2005.

36- الطائي يوسف حجيم، العبادي محمد فوزي، العبادي هاشم فوزي، **إدارة الجودة الشاملة في التّعليم العالي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

37- عبد الغفار عبد السلام، **دعوة لتطوير التعليم الجامعي**، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي-ناشرون-، القاهرة، عالم الكتب، 1993.

38- عبد الله إسماعيل صبري، **التنمية المستقلة: محاولة تحديد مفهوم مجهول**، ورد في: نادر فرجاني وآخرين، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

39- عبود عبد الغني، **في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992.

40- عبير عبد الخالق، **التنمية البشـــرية وأثرها على تحقيق التنمية المســـتدامة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014.

41- عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان، **التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية**، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005.

42- العذاري عدنان داود محمد، الدعمي هدى زوير مخلف، **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية**، دون طبعة، دار جرير، عمان، 2010.

43- عزيز هادي رياض، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، الطبعة الثانية، جامعة بغداد، 1989.

44- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصـاد القياسـي بين النظرية والتطبيق**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

45- عمار حامد، **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم والمؤشرات الأوضاع**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1992.

46- عماري عمار، **إشـــكالية التنمية المســـتدامة وأبعادها**، ورد في: **التنمية المســـتدامة والكفاءة الاســـتخدامية للموارد المتاحة**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي يومي 07-04/08/ 2008، دون طبعة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1.

47- عناية غازي حسين، **إعداد البحث العلمي (ليسانس، ماجستير، دكتوراه)**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

48- غنيم عثمان محمد، ماجدة أحمد أبو الزنط، **التنمية المســتدامة: فلســفتها وأســاليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

49- غياث بوفلجة، **التربية والتكوين في الجزائر**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

50- فريجات غالب، **ثقافة البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

51- فليح حسن خلف، **اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، دون طبعة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

52- فيصل محجوب بسمان، **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

53- القريشي مدحت، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

54- القصـــيفي جورج، **التنمية البشـــرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضـــمون**، ورد في: محمد عابد الجابري وآخرين، **التنمية البشـرية في الوطن العربي**، دون طبعة، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

55- الكلوفن مارتن، **التخطيط الاستراتيجي للجامعات والتعليم العالي**، ترجمة أشرف محمود، دون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

56- لجنة الجنوب، **التحدي أمام الجنوب**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

57- لفنة جواد كاظم، **الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي**، دون طبعة، دار صـفاء للنشـر والتوزيع، عمان، 2011.

58- ماهر أحمد، **تقليل العمالة**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

59- مباركي بوحفص، **تطور محتويات المناهج التربوية الحديثة: تناول نقدي، قراءات في المناهج، تأليف مشـترك لنخبة من الأسـاتذة**، دون طبعة، جمعية الإصـلاح الاجتماعي والتربوي، مطبعة باتنة، 1995.

60- مباركي بوحفص، **وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح والواقع، إصدارات مخبر التربية والتنمية**، دون طبعة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

61- محروس محمود خليفة، **التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية: تحليل نقدي**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

62- مخيمر عبد العزيز، عبد الحليم أحمد، **دور الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة في معالجة مشـكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

63- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

64- ملوخية أحمد فوزي، **الاقتصاد الكلي**، دون طبعة، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، 2004.

65- موسـشـين دوجلاس، **مبادئ التنمية المسـتدامة**، ترجمة شـاهين بهاء، دون طبعة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

66- ناصـر الدين يعقوب عادل، **إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشـرات تطبيقها في ضـوء متطلّبات الجودة الشاملة**، دون طبعة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، دون ذكر السنة.

67- وردم محمد علي باتر ، **كيف يمكن قياس**، دون طبعة، مرصد البيئة العربية، الأردن، 2003.

68- وردم محمد علي باتر، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دون طبعة، دار الأهلية، الأردن، 2003.

69- يحي مصطفى كمال الدين، **نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها: رؤى نظرية وتطبيقات عالمية**، دون طبعة، دار العالم العربي، القاهرة، 2009.

ثانيا: ملتقيات العلمية والمؤتمرات

70- إبراهيم تركى عبد الفتاح، **مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، جدل البنى والوظائف**، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي " أفاق مستقبلية "، مجلد أول، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1990.

71- بن أعراب عبد الكريم، **دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004) المنجز و(2006-2010) المخطط**، المؤتمر العالمي الرابع للبحث العلمي، دمشق، ديسمبر 2006.

72- بن صالح السلطان خالد، **الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات وثيقة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بتاريخ 2005/01/30، السعودية.

73- خورشيد معتز، **التعليم العالي وأسواق العمل العربية**، ورد في: **التعليم العالي العربي وسوق العمل**، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية" المنعقد في أفريل 2012، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2013.

74- زراولة رفيق، **دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، كلية الاقتصاد والتسيير بجامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 12-2005/11/13.

75- غانم محمد، **الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية**، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية في شهر أفريل، بيروت، 2000.

ثالثا: المجلات العلمية والدوريات

76- بعوني ليلي، **الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم**، مجلة المؤسسة، العدد 4، جامعة الجزائر 3، 2015.

77- بوخريسة بوبكر، **الجامعة والبحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي**، مجلة التواصل، العدد 06، جامعة عنابة، 2000.

78- بوصفصاف عبد الكريم، **الطلبة الجزائريون وثورة التحرير الكبرى**، مجلة الطالب، جامعة قسنطينة، العدد الأول، 1983.

79- التابعي محمد كمال، **التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات: سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 14، 2006.

80- الحاج حسن، **مؤشرات سوق العمل: سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 16، الكويت، أفريل 2003.

81- حكيم ليث علي، زوين عمار عبد الأمير، أحسوني الميالي حاكم، **تحسين جودة خدمة التعليم الجامعي باستخدام نموذج QFD: دراسة تطبيقية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة**، مركز دراسات الكوفة، العدد 12، 2009.

82- الخوالدة محمد، **مسارات جديدة لتفعيل دور الجامعات في المجتمع**، مجلة اليرموك، عمان، العدد 26، 1989.

83- العايب عبد الرحمان، **وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، العدد 11، 2011.

84- عرعور مليكة، **الجودة في التعليم العالي الجزائري: دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقة**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، العدد 6، جوان 2013.

85- العريني منال بنت عبد العزيز بن علي، **واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 03، العدد 12، المملكة العربية السعودية، 2014.

86- القصبي راشد، **الكفاءة الخارجية للتعليم العالي**، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد 04، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر، 1995.

رابعا: مذكرات وأطروحات جامعية

87- ابراهيمي نادية، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة المسيلة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الموسم الجامعي 2012-2013.

88- الإمام سلمى، **صنع السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشور، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2006-2007.

89- باغي كريمة، طاجين وفاء، **الاستخدامات التكنولوجية في التعليم العالي: دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة منتوري بقسنطينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، تخصص تكنولوجيا جديدة وأنظمة معلومات، غير منشور، جامعة منتوري، قسنطينة، الموسم الجامعي 2010-2011.

90- البحيرى السيد السيد محمود، **تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة "دراسة مستقبلية"**، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، الموسم الجامعي 2003-2004.

91- بن أحمد أحمد، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988:10-2007:03)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص فرع الاقتصاد الكمي، غير منشور، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2007-2008.

92- بن يزة يوسف، **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشور، جامعة باتنة، الموسم الجامعي 2009-2010.

93- حفحوف فتيحة، **معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الموسم الجامعي 2007-2008.

94- حميدوش علي، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2005)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشور، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006.

95- دحماني سلمى، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين جودة الخدمة التعميمية بقطاع التعليم العالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص حاكمية المؤسسات، غير منشور، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2014-2015.

96- رزق الله حنان، **أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية: دراسة ميدانية لعينة من كليات جامعة منتوري بقسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد

البشرية، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الموسم الجامعي 2009-2010.

97- رقاد صليحة، **تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشور، جامعة سطيف1، الموسم الجامعي 2013-2014.

98- الزّاحي سمية، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات، غير منشور، جامعة قسنطينة 2، الموسم الجامعي 2013-2014.

99- زرزور أحمد، **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس-ماستر-دكتوراه" في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل: دراسة ميدانية بجامعة منتوري بقسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، غير منشور، جامعة منتوري -قسنطينة-، الموسم الجامعي 2005-2006.

100- العرنان عماد علي، **قطاع التعليم وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشور، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الموسم الجامعي 2013-2014.

101- عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2012**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الموسم الجامعي 2013-2014.

102- لرقط علي، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الحاج لخضر بباتنة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غير منشور، جامعة الحاج لخضر، الموسم الجامعي 2008-2009

103- لكحل محمود مريم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الموسم الجامعي 2014-2015.

104- مانع صبرينة، **أثر استراتيجية تنمية الموارد البشرية على أداء الأفراد في الجامعات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشور، تخصص تنظيم الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2014-2015.

105- مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر: الواقع والآفاق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، غير منشور، جامعة منتوري 2، قسنطينة، الموسم الجامعي 2012-2013.

106- نمور نوال، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الموسم الجامعي 2011-2012.

107- يوسف أيمن، **تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، غير منشور، قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الموسم الجامعي 2007-2008.

خامسا: التقارير

108- اليونسكو، **الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية**، باريس، 2005.

سادسا: مواقع الأنترنت

109- الأمم المتحدة، **الشراكة العالمية من أجل التنمية: حان وقت التنفيذ**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.un.org/ar/millenniumgoals/reports.shtml.

110- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التنمية في كل عمل**، تقرير التنمية البشرية السنوي 2015، الولايات المتحدة الأمريكية، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.arabstates.undp.org .

111- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الثروة الحقيقة للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية**، تقرير التنمية البشرية السنوي 2010، الولايات المتحدة الأمريكية، متاح على الموقع الالكتروني: http://hdr.undp.org.

112- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم**، تقرير التنمية البشرية السنوي 2008/2007، لبنان، متاح على الموقع الالكتروني: http://hdr.undp.org.

113- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **نهضـــة الجنوب: تقدم بشـــري في عالم التنوع**، تقرير التنمية البشرية السنوي 2013، كندا، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.arabstates.undp.org.

114- بوك ديريك، **جامعات في السـوق، إضـفاء الصـفة التجارية على التعليم العالي**، ترجمة مسـتو سـوسـن، شـركة مكتبة العبيكان للأبحاث والتطوير، المملكة العربية السـعودية، 2009، كتاب الـكـتـرونـي، مـتـاح عـلـى الـمـوقـع الالـكـتـرونـي: https://books.google.dz/books?id=e5AOCwAAQBAJ&pg.

115- بيتس طوني، **التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الطبعة الثانية**، ترجمة شـحادة وليد، شـركة مكتبة العبيكان للأبحاث والتطوير، المملكة العربية السـعودية، 2007، كتاب الكتروني، متاح على الموقع الالكتروني: https://books.google.dz/books?id.

116- تقرير التنمية البشـرية 2015، متـاح على الموقع الالكتروني http: //hdr.undp.org/en statistics/hdi.

117- جـامعـة الجزائر2، **نبـذة تـاريخيـة عن جـامعـة الجزائر**، متـاح على الموقع الإلكتروني: http://www.univ-alger2.dz/index.php/ar/universite/presentation-universite/histoire-universite.

118- حاج قويدر قورين، **واقع ومتطلبات إصـلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر مع الإشـارة إلى حالة ماليزيا ومقومات نجاحها**، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، العدد 36، 2008، جامعة الشلف، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.ulum.nl/d25.html.

119- حسـن شـفيع فلاح، **التنمية المسـتدامة: الحلقة الأولى**، مركز النور، 2008، متاح على الموقع الالكتروني: www.alnoor.se.

120- الحولي عليان عبد الله، **محاضـرة العائد اقتصـادي من التعليم: اقتصـاديات التعليم**، كلية التربية للدراسـات العليا، جامعة الاسـلامية، غزة، 2013-2014، متاح على الموقع الإلكتروني: http://site.iugaza.edu.ps/aelholy/files/2010/02/محاضرة-العائد-من-التعليم.doc.

121- دون ذكر الاسـم، **البيان الختامي لقمة الأرض"ريو+20"**، الجزيرة نت، بتاريخ 2012/08/23، متاح على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net.

122- دون ذكر الاسم، **التنمية البشرية: المفهوم والمكونات**، جريدة الصباح، الصادرة بتاريخ 11 ماي 2006، مـتـاح عـلـى الـمـوقـع الالـكـتـرونـي: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/159.htm.

123- دون ذكر الاسم، **التنمية المستدامة**، منتديات طلبة علوم الاعلام والاتصال جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010، متاح على الموقع الالكتروني: http://communication.akbarmontada.com.

124- دون ذكر الاسم، **العالم يحيي اليوم العالمي للأرض تحت شعار " الأشجار من أجل الأرض"**، روسيا نيو، بتاريخ 2016/04/22، متاح على الموقع الالكتروني:http://russia-now.com/ar .

125- ديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz.

126- راتول محمد، **مفهوم الاقتصاد القياسي، واستخداماته وأهدافه، علاقته بالعلوم الأخرى، ومنهجية إعداد النموذج القياسي**، دون سنة، متاح على الموقع الإلكتروني: www.foad8.ufc.dz/cours/TS_statistique/...1/ch1-1-taarif.pdf.

127- رمعون حسن، **الجامعة نتاجا للتاريخ ورهانا مؤسساتيا: حالة الجزائر والعالم العربي**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.crasc.dz/insaniyat/index.php/fr/14-6-1998/422.

128- زاحي سميحة، **المكتبة الجامعية فضاء التعلم والبحث في سياق نظام LMD**، مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://informatics.gov.sa/details.php?id=: 333.

129- شاهين محمد أحمد، **المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل**، جامعة القدس المفتوحة، متاح على الموقع الإلكتروني:https://alumni.qou.edu/viewDetails.do?id=2692 .

130- شلاش أمال، **توجهات التنمية البشرية في العراق**، جريدة المدى، العدد 805، نوفمبر 2006، متاح على الموقع الالكتروني: www.almadapaper.com/sub/11-805/13.pdf.

131- عارف نصر، **مفهوم التنمية**، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، متاح على الموقع الالكتروني: www.Islamonline.net/arabic.

132- عبد الله سرور الصبان خديجة، **الملائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات العمل**، متاح على الموقع الإلكتروني:http://hewar.kacnd.org/vb/showpost.p...28&postcount=2.

133- عبد الله سليمان زكريا سليمان، **دور مؤسسات التعليم العالي السودانية في خدمة المجتمع**، مقالات مؤسسة النور للثقافة والاعلام، فيفري 2014، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.alnoor.se/article.asp?id=234420.

134- عبد الوهاب سعيد فيصل محمد، الفاضل إبراهيم آدم بشرى، **تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي**، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة جازان، السعودية، 2016، متاح على الموقع الإلكتروني: http://sustech.edu/files/workshop/20160511050614963.pdf.

135- عزب محمد علي، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية: سلسلة التربية والمستقبل العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، كتاب الكتروني، متاح على الموقع الالكتروني: https://books.google.dz.

136- فرارجة مجد، **أهداف التنمية البشرية**، موضوع، الصادر بتاريخ 2016/01/25، متاح على الموقع الالكتروني:www. mawdoo3.com .

137- فرغل منصور، **التحليل الاقتصادي التعليم**، شبكة خبراء الأسهم، نشر يوم 2009/01/04، متاح على الموقع الإلكتروني:http://stocksexperts.net/showthread.php?t=5773 .

138- كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح السنة الجامعية 2005-2006 بجامعة سيدي بلعباس: الثلاثاء 27 سبتمبر 2005، منشورة بموقع رئاسة الجمهورية على الموقع الإلكتروني: http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm.

139- محمود صباح فيحان، قدوري فائق مشعل، **نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل: حالة دراسية في التخصصات الإدارية والاقتصادية**، جامعة تكريت، متاح على الموقع الإلكتروني:.http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024072.pdf

140- مدونة المجالات العلمية المحكمة: https://1biblothequedroit.blogspot.com/2016/12/labo-de-recherche.html.

141- مصطفى بسمة، **اليونيسكو: 127 مليون شاب لا يعرفون القراءة والكتابة والمنطقة العربية الأضعف في مكافحة الأمية**، جريدة البداية، مصر، الصادرة في 2015/09/08، متاح على الموقع الالكتروني: http://albedaiah.com.

142- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **التربية من أجل التنمية المستدامة**، اليونيسكو، 2013، كتاب إلكتروني، الموقع الالكتروني: http://unesdoc.unesco.org.

143- منظمة الأمم المتحدة، **ريو+20: المستقبل الذي نبتغيه**، متاح على الموقع الالكتروني: www.un.org/ar/sustainablefuture.

144- ناصر الدين قريبي، **موائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر: دراسة استكشافية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04، ديسمبر 2015، ص ص 152، 153، جامعة أم البواقي، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/64/2/2/4775.

145- نعمة أديب، **أهداف الألفية الإنمائية: كيف ولماذا؟**، متاح على الموقع الالكتروني: www.alnoor.se.

146- وزارة البيئة، **التنمية المستدامة**، 2014، متاح على الموقع الالكتروني:http://www.eekn.net.

147- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: ســـنة في خدمة التنميــة 1962-2012**، الجزائر، 2012، ص 89-106، متـاح على الموقع الإلكتروني: https://www.mesrs.dz.

148- وزارة التـعـلـيـم الـعـالـي والـبـحـث الـعـلـمـي، مـتـاح عـلـى الـمـوقـع الالـكـتـرونـي: http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php.

149- وزارة التعليم العالي، **الوظيفة الثالثة للجامعات**، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة الـعـربـيـة الســـعـوديـة، 2014، مـتـاح عـلـى الـمـوقـع الالـكـتـرونـي: https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

1- Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable, sans édition**, Afnor, France, 2004.

2- Alain Duluc préface se Will Shutz**, leadersplip et confiance développer Le capital Humain pour des Organisations performantes**, sans édition, Dunod, Paris, 2003.

3- Paul Claval, **le développement durable : stratégie descendantes et stratégies ascendantes**, sans édition, université de Paris Sorbonne, 2006.

4- Christopher LOVELOCK et autres, **Marketing des Services**, 6ème édition, Paris : PEARSON, 2008

ثانيا: مواقع الأنترنت

5- UNESCO, **Seeking Quality in Education : The Growth of National Learning Assessments, 1990-2013**, Report 2015, available on the website : http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002337/233733e.pdf.

6- UNDP, **human development report 1992**, New York, available on the website: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/221/hdr_1992_en_complete_nostats.pdf.

7- P.N.UD, **développement humain**, rapport national 2008, Algérie, disponible sur le site :

http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/povred/Rapport_CNES2008.pdf

دور التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014) –

مستخلص:

إن تحقيق التنمية البشـرية مرهون بالعلم والتعليم لأنه الركيزة الأسـاسـية في عمليه بناء وتطوير إمكانيات وقدرات الإنسـان بوصـفه الثروة الحقيقية للأمم، وإتاحة أفضـل الفرص الممكنة لاسـتغلال طاقاته من أجل أن يحيا حياة طويلة وصـحية، وأن يكتسـب المعرفة، وأن يحصـل على الموارد اللازمة لتحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية، ومع ظهور مفهوم التنمية البشـرية المسـتدامة اتجهت الدول الصـناعية نحو بناء أسـس متينة لتطوير آليات التعليم وبناء مجتمع معرفي يقوم على التطوير التقني وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار، من خلال الاهتمام بالتعليم العالي الذي يعمل على تزويد المجتمع بالكفاءات بوصـفه قاطرة التقدم والرقي.

وفي الوقت الذي تعاظمت فيه منافع الدول الصـناعية من التنمية البشـرية المسـتدامة، لا تزال الدول النامية ومن ضـمنها الجزائر تواجه تحديات لمواكبة التطور الحاصـل والدخول في سـوق المعرفة العالمي، فرغم التطور السـريع الذي شـهده التعليم العالي بالجزائر سـواء من حيث الهياكل القاعدية أو في أعداد الطلبة أو هيئة التدريس أو نوع المادة العلمية المقدمة، أو في موارد المخصـص له من أجل تحقيق الطموحات المرجوة نحو اسـتثمار بشـري ذو نوعية عالية ورفع مسـتوى الوعي والتطور والرقي، وتحسـين مركزه بين دول العالم إلا أنه لا يزال يعاني من المشاكل التي تحول بينه وبين تحقيق تلك الأهداف.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشـرية، التنمية المسـتدامة، التعليم العالي، الاسـتثمار في رأس المال البشري، خدمة المجتمع.

دور التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999–2014) –

Abstract:

Human development depends on Science and education as a fundamental pillar in the process of building and developing human potential and abilities, it described as the real wealth of Nations and providing the best possible opportunities to exploit his energies. In order to live a long and healthy life, and acquisition of knowledge, Moreover, obtain the resources necessary to achieve the development and social welfare. With the advent of the concept of sustainable human development, the developed countries put strong foundations for the development of mechanisms of education, and building a knowledge society based on technical development and promote a culture of creativity and innovation. Through the interest in higher education, it provides for the community of the competencies because it is the locomotive progress and sophistication.

At the time when the developed countries benefited from a sustainable human development. Still, developing nations, including Algeria face challenges to keep up with developments and engage in a global knowledge market, despite the rapid development of higher education in Algeria both in terms of Base structures, or in the numbers of students, or the Professors, or the scientific curriculum provided, or in the allotted resources. In order to achieve the desired ambitions toward high-quality human investment and raise awareness, sophistication, and uplifted and focused improvement between the worlds. However, it still suffers from problems that prevent him from achieving those goals.

Keywords: Human development, Sustainable development, Higher education, investing in human capital, Community service.

إن الاستثمار في رأس المال البشري يعد من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبح يشكل ثروة الأمم في عصر التكنولوجيا، وباعتبار أن التعليم العالي كآخر مرحلة في المنظومة التعليمية ومصدر من مصادر إنتاج رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع، ألقي على عاتقه واجبات ومسؤوليات تمثلت في توسيع قدرات الأفراد من حيث المعارف والمهارات، حتى يمد سوق العمل بمخرجات مكونة تكوينا عاليا ومؤهلة ومتخصصة في مختلف الميادين وقادرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية المحلية والعالمية، إذ أن تحقيق التنمية والتطور فيه يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسن مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخول الأفراد وزيادة قدراتهم الإنتاجية.

كما أن ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة تبرز من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للأفراد بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاء، ويمارسوا مواهبهم، ويرتقوا بقدراتهم. والتعليم العالي يحقق هذه الفوائد المعنوية والاجتماعية، التي تتجاوز بكثير فوائدهما الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على الاتصال بالآخرين والارتقاء إلى مستويات أعلى في كل الميادين.

وباعتبار أن التنمية البشرية حقا مكرسا للشعوب مثله مثل باقي الحقوق كما أقرته المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تسعى الكثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة من بينها الجزائر التي أدركت أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية، فهو وسيلتها وغايتها لذا بذلت جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة في هذا المجال في إطار البرامج التنموية التي طبقتها من خلال الاهتمام بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق جملة من الإصلاحات التي قامت بها عبر فترات زمنية متباينة.

طرح الإشكالية:

انطلاق مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التعليم العالي في التنمية البشرية المستدامة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية من أجل معرفة دور التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة يجدر بنا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يكمن الهدف الأساسي للتعليم العالي؟
- كيف يمكن للتعليم العالي من خلال وظائفه المتعددة أن يسهم في التنمية البشرية المستدامة؟
- ما هو أثر بعض مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

إن الدور الذي يقوم به التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة يكون من خلال إعداد القوى البشرية اللازمة والمدربة لتنفيذ خطة التنمية وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها العصر، وتعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. إن الهدف الأساسي للتعليم العالي هو تكوين الإطارات لتلبية حاجات التنمية الشاملة.
2. يمكن للتعليم العالي من خلال وظائفه المتعددة أن يسهم في التنمية البشرية المستدامة من خلال تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، وموائمة مخرجاته من ذوي الكفاءات والمهارات البشرية العالية مع متطلبات سوق العمل، والبحث والكشف عن المعارف الجديدة، والإسهام في نشر المعرفة وإشاعتها بين أفراد المجتمع لتطويره ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.
3. تأثير نسبي لبعض مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

حدود الدراسة: وتتمثل في:

- **الحدود الموضوعية:**

تقتصر الدراسة على معرفة الدور الذي يلعبه التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بالجزائر، وذلك من خلال تحديد مفهوم التنمية البشرية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها، ودرجة مساهمة عينة الدراسة في تحقيقها.

- **الحدود المكانية:** التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة خلال الفترة 1999-2014.

دوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي:

- رغبتنا الشخصية للدراسة في هذا الموضوع.
- حداثة الموضوع ونقص الدراسات التي تناولت البحث في علاقة التعليم العالي بالتنمية البشرية المستدامة.
- التعليم العالي يعد من أهم الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري.
- الوضع المتدهور وغير المستقر لقطاع التعليم العالي في الجزائر من حيث النوعية، وعدم الاستغلال الأمثل لمخرجاته.
- النمو السريع لأعداد الطلبة الوافدين على مؤسسات التعليم العالي وما ينتظر هؤلاء أثناء المرحلة الجامعية وما بعدها.
- انتشار ثقافة الجودة في العالم وشروع بعض الدول العربية في تطبيق أنظمة الجودة على أنظمتها التعليمية ومؤسساتها الجامعية.

أهمية الموضوع:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه التعليم عامة والتعليم العالي خاصة لما له من نتائج إيجابية لها الأثر الواضح في مسار التنمية البشرية في الدولة وركيزة أساسية للتقدم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، باعتباره مركز إشعاع الذي يتم فيه تطوير الأفكار وصقل المواهب للحصول على متخصصين في جميع الميادين العلمية والفكرية لبناء وترقية المجتمع وتطويره وتحقيق التنمية المستدامة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بالتنمية البشرية، فخريجو التعليم العالي هم قادة المستقبل والذين ينتظر منهم الكثير لإخراج البلاد من الأزمات التي تعاني منها إذا ما تمت الاستفادة منهم، وتوجيههم الوجهة السليمة للقيام بالأدوار المطلوب منهم أداؤها؛ لذا وجب إبراز الدور الذي من المفترض أن يؤديه التعليم العالي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، والجزائر ككل بلدان العالم تسعى إلى تحسين قطاع التعليم العالي لأنه يمثل جانب محوري يمكن أن تعتمد عليه الحكومة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية وحتى البيئية.

أهداف الموضوع:

- التعرف على مفاهيم التنمية البشرية المستدامة ومؤشراتها.
- تأكيد الدور الكبير للتنمية البشرية من خلال الإطار النظري في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعرف على مراحل تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.
- معرفة ما إذا كان التعليم العالي في الجزائر يتمتع بالنوعية الجيدة التي تجعله عنصر مهم يساهم في رفع مؤشر التنمية البشرية.

المنهج المتبع:

تستند هذه الدراسة إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالموضوع، فضلا عن المنهج الكمي القياسي الذي تضمن نموذج الانحدار الخطي وذلك بالاستناد على البرنامج الإحصائي *Eviews* فيما يخص دراسة حالة قطاع التعليم والبحث العلمي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في عملية البحث نذكر منها:

- ضيق الوقت وعدم كفاية المدة الزمنية المخصصة للدراسة.
- قلة المراجع الخاصة بالتعليم العالي ودوره في التنمية البشرية المستدامة فضلا عن المراجع التي توضح واقع التنمية البشرية المستدامة في الجزائر.
- صعوبة الحصول على بعض المعطيات والإحصائيات الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

الدراسات السابقة:

- **بوطيبة فيصل، العائد من التعليم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان، دفعة 2009-2010.**

هدفت الدراسة إلى البحث عن اقتصاديات التعليم من خلال الدراسات التي أُجريت عن العائد من التعليم في بلدان العالم إدراكا لأهميته في عملية التخطيط التعليمي وصنع القرار وتوجيه الاستثمار في رأس المال البشري، وتقديم توصيات إلى تعميق البحث في هذا الموضوع، وقد توصلت الدراسة إلى أن للتعليم دورًا مهمًا في تقليص معدل الخصوبة وتحسين السلوك الصحي للأفراد، وكذا تقليص معدلات الجريمة ولو بشكل محدود، ولكن على العكس من ذلك، لم تتمكن الدراسة من إثبات وجود أثر واضح المعالم للتعليم على السلوك المدني للأفراد بالجزائر.

- **نادية ابراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لجامعة المسيلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس، سطيف1، دفعة 2012-2013.**

هدفت الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة القيام بها لتنمية رأس المال البشري المتمثلة في التكوين والبحث العلمي وخدمة المجتمع، كما تناولت الدراسة أيضا الإنجازات الهامة التي حققتها الجامعة الجزائرية عامة وجامعة المسيلة خاصة في ظل وجود بعض المعوقات والعراقيل التي تحول دون أدائها للدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى تبيان مدى تركيز الجامعة على وظيفة التكوين على حساب البحث العلمي، وانفصالها عن محيطها الاقتصادي والاجتماعي، بينما هناك بعض علاقات التعاون مع جامعات أجنبية.

- **عماد علي العرنان، قطاع التعليم وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، دفعة 2013-2014.**

هدفت الدراسة إلى معرفة التطور الذي عرفه نظام التعليم في الجزائر، وقد كشفت نتائج الدراسة إلى أن المؤشرات المهمة في قطاع التعليم بالجزائر له أثر ايجابي وسلبي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة حجم الإنفاق على قطاع التعليم في الجزائر، وزيادة عدد كل من الناجحين في شهادة البكلوريا وعدد الحاملين لشهادات التعليم العالي له أثر إيجابي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما نسبة التخلي عن الدراسة في السنة الأولى من التعليم الابتدائي لها أثر سلبي.

الهيكل العام للبحث:

لتغطية موضوع الدراسة قسمنا موضوع البحث إلى مقدمة التي تم فيها طرح الإشكالية الرئيسية، وفصلين في الجانب النظري، بالإضافة إلى فصل ميداني وخاتمة.

فبالنسبة للفصل الأوّل فهو يحمل عنوان "**الإطار المفاهيمي للتعليم العالي**"، ويحتوي على ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأوّل إلى ماهية التعليم العالي، أما المبحث الثّاني فتناولنا فيه أبعاد التعليم العالي، كما ركزنا في المبحث الثّالث على جودة الخدمة التعليمية في التعليم العالي.

أما الفصل الثّاني بعنوان " **الإطار النظري للتنمية البشرية المستدامة**"، فيحتوي على ثلاث مباحث، تعرضنا في المبحث الأوّل إلى التنمية المستدامة، أما المبحث الثّاني فتناول التنمية البشرية، وقد ركزنا في المبحث الثّالث على أثر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على التنمية البشرية المستدامة.

أما فيما يخص الفصل الثّالث بعنوان "**علاقة التعليم العالي بالتنمية البشرية المستدامة في الجزائر**" فتم التطرق في المبحث الأوّل إلى مسار نظام التعليم العالي في الجزائر، والمبحث الثّاني اشتمل على الدراسة القياسية التي تم من خلالها تحديد أثر قطاع التعليم العالي من خلال بعض مؤشراته المهمة على مؤشر التنمية البشرية.

وفي الخاتمة قمنا باختبار صحة الفرضيات وعرض النتائج مع تقديم المقترحات المناسبة.